



أفغانستان ألبانيا الجزائر أنغولا أنتيغوا وبربودا الأرجنتين أرمينيا أستراليا النمسا أذربيجان جزر البهاما البحرين
بنغلاديش بربادوس بيلاروس بلجيكا بلين بنن بوتان بوليفيا البوسنة والهرسك بوليفيا البرازيل بروناي دار السلام
• بلغاريا بوركينا فاسو بوروندي كابو فيردي كمبوديا كندا جمهورية كوريا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جمهورية
كولومبيا جزر القمر جمهورية الكونغو الديمقراطية جمهورية إكوادور جمهورية مصر العربية السنغال سلوفينيا
التشيكية الدانمرك جيوتي دومينيكا الجمهورية الدومينيكية إكوادور جمهورية مصر العربية السنغال سلوفينيا
الاستوائية إريتريا إستونيا إسواتيني إثيوبيا فيجي فنلندا فرنسا غابون غامبيا جورجيا ألمانيا غانا اليونان غرينادا غواتيمالا
غينيا غينيا-بيساو غيانا هايتي هندوراس هنغاريا أيسلندا الهند إندونيسيا جمهورية إيران الإسلامية العراق أيرلندا
إسرائيل إيطاليا جامايكا اليابان الأردن كازاخستان كينيا كيريباتي جمهورية كوريا كوسوفو الكويت جمهورية قرغيز
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لاتفيا لبنان ليسوتو ليبيا ليتوانيا لكسمبرغ مدغشقر ملاوي ماليزيا ملديف
مالديف مالي مالتة جزر مارشال موريتانيا موريشيوس المكسيك ميانمار ميكرونيزيا المتحدة مولدوفا منغوليا النيجر
النمسا النرويج النرويجية نيوزيلندا نيوزيلندا نيكاراغوا النيجر نيجيريا مقدونيا الشمالية النرويج
سلطنة عمان باكستان بالاو بنما بابوا غينيا الجديدة باراغواي بيرو الفلبين بولندا البرتغال قطر رومانيا الاتحاد الروسي
رواندا ساموا سان مارينو سان تومس وبرنسيبي المملكة العربية السعودية السنغال صربيا سيشيل سيراليون سنغافورة
الجمهورية السلوفاكية سلوفينيا جزر سليمان الصومال جنوب أفريقيا جنوب السودان أسانبا سري لانكا سانت كيتس
ونيفيس سانت لوسيا سانت فنسنت وجزر غرينادين السويد سورينام السويد سويسرا الجمهورية العربية السورية
• طاجيكستان تانزانيا توغو تونغا ترينيداد وتوباغو تونس تركيا تركمانستان توفالو أوغندا أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة المملكة المتحدة ولايات المتحدة أوروغواي أوزبكستان فانواتو فنزويلا فيتنام الجمهورية
البمبية زامبيا زيمبابوي

دعم البلدان في أوقات لم يسبق لها مثل

البحرين بنغلاديش بربادوس بيلاروس بلجيكا بلين بنن بوتان بوليفيا البوسنة والهرسك بوتسوانا البرازيل بروناي
دار السلام بلغاريا بوركينا فاسو بوروندي كابو فيردي كمبوديا الكاميرون كندا التشاد شيلي
الصين كولومبيا جزر القمر جمهورية الكونغو الديمقراطية جمهورية كوستاريكا كوت ديفوار كرواتيا قبرص
الجمهورية التشيكية الدانمرك جيوتي دومينيكا الجمهورية الدومينيكية إكوادور جمهورية مصر العربية السنغال سلوفينيا
غينيا الاستوائية إريتريا إستونيا إسواتيني إثيوبيا فيجي فنلندا فرنسا غابون غامبيا جورجيا ألمانيا غانا اليونان غرينادا
غواتيمالا غينيا غينيا-بيساو غيانا هايتي هندوراس هنغاريا أيسلندا الهند إندونيسيا جمهورية إيران الإسلامية العراق
أيرلندا إسرائيل إيطاليا جامايكا اليابان الأردن كازاخستان كينيا كيريباتي جمهورية كوريا كوسوفو الكويت جمهورية قرغيز
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لاتفيا لبنان ليسوتو ليبيا ليتوانيا لكسمبرغ مدغشقر ملاوي ماليزيا ملديف
مالديف مالي مالتة جزر مارشال موريتانيا موريشيوس المكسيك ميانمار ميكرونيزيا المتحدة مولدوفا منغوليا النيجر
النمسا النرويج النرويجية نيوزيلندا نيوزيلندا نيكاراغوا النيجر نيجيريا مقدونيا الشمالية النرويج
سلطنة عمان باكستان بالاو بنما بابوا غينيا الجديدة باراغواي بيرو الفلبين بولندا البرتغال قطر رومانيا الاتحاد الروسي
رواندا ساموا سان مارينو سان تومس وبرنسيبي المملكة العربية السعودية السنغال صربيا سيشيل سيراليون سنغافورة
الجمهورية السلوفاكية سلوفينيا جزر سليمان الصومال جنوب أفريقيا جنوب السودان أسانبا سري لانكا سانت كيتس
ونيفيس سانت لوسيا سانت فنسنت وجزر غرينادين السويد سورينام السويد سويسرا الجمهورية العربية السورية
• طاجيكستان تانزانيا توغو تونغا ترينيداد وتوباغو تونس تركيا تركمانستان توفالو أوغندا أوكرانيا
الإمارات العربية المتحدة المملكة المتحدة ولايات المتحدة أوروغواي أوزبكستان فانواتو فنزويلا فيتنام الجمهورية
البمبية زامبيا زيمبابوي



البنك الدولي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير. المؤسسة الدولية للتنمية. مجموعة البنك الدولي

المحتويات

- 3 مقدمة
- 4 رسالة من الرئيس
- 6 رسالة من المديرين التنفيذيين
- 9 التصدي لجائحة فيروس كورونا
- 17 الآفاق الإقليمية
- 43 توظيف الخبرات والرؤى المتبصرة من أجل تحسين النواتج القطرية
- 65 النهوض بالمعارف والبحوث والبيانات من أجل التنمية
- 67 مساندة تنمية البلدان من خلال أسواق رأس المال
- 69 بناء الشراكات لتعزيز الأثر الإنمائي
- 71 تحسين العمليات من أجل تعزيز النواتج القطرية
- 75 قيمنا وموظفونا
- 79 توجيه عمل البنك الدولي
- 81 كفالة الرقابة والشفافية في عملياتنا
- 85 استخدام الموارد على نحو إستراتيجي
- 98 الالتزام بتحقيق النتائج

الجدول الرئيسية

- 91 المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2016-2020
- 95 المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية، السنوات المالية 2016-2020

أعد هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من 1 يوليو/تموز 2019 إلى 30 يونيو/حزيران 2020، المديرين التنفيذيين لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) - اللذين يُعرفان معاً باسم البنك الدولي - وفقاً للنظام الداخلي لكل من المؤسستين. وقدم ديفيد مالباس، رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين، هذا التقرير مرفقاً به الموازنات الإدارية والقوائم المالية المدققة إلى مجلس المحافظين.

وتُشر على نحو منفصل التقارير السنوية للمؤسسات الأخرى بمجموعة البنك الدولي - مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

في عموم التقرير، تشير عبارة "البنك الدولي" أو "البنك" اختصاراً فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ وتشير عبارة "مجموعة البنك الدولي" و "مجموعة البنك" اختصاراً إلى المؤسسات الخمس. ونوه هنا إلى أن جميع المبالغ الدولارية المُستخدمة في هذا التقرير هي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتُحتسب الأموال المخصصة للمشروعات متعددة المناطق حسب البلدان المستفيدة في جداول هذا التقرير ومنتنه، وذلك عند الإشارة إلى التصنيفات الإقليمية. وبالنسبة للتصنيفات حسب القطاعات ومحاور التركيز، تُحتسب الأموال حسب العمليات. وتتسق البيانات الخاصة بالارتباطات ومدفوعات القروض والاعتمادات لهذه السنة المالية مع الأرقام المدققة المدرجة في القوائم المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ووثائق مناقشات جهاز الإدارة وتحليلاته للسنة المالية 2020. ونتيجة لعملية التقريب إلى أقرب رقم صحيح، تم تعديل الأرقام الواردة في الجداول لتتطابق المجاميع والنسب في الأشكال تطابقاً كاملاً.

استجابة مجموعة البنك الدولي لجائحة فيروس كورونا

ستتيح مجموعة البنك الدولي ما يصل إلى 160 مليار دولار بنهاية يونيو/حزيران 2021 لمساعدة البلدان على معالجة التأثيرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، مع الحفاظ في الوقت نفسه على رؤية واضحة لأهدافها التنموية طويلة الأجل. وستسترشد هذه المساندة بالإطار التالي الذي يمكن تكيفه حسب السياقات المحلية للبلدان. ومن خلال هذا النهج، سنضمن استفادة استجابتنا من مزايا النسبية، وإمكانية توسيع نطاقها على نحو انتقائي من أجل إحداث أثر أوسع، وإسهامها في تحقيق هدفنا المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

جائحة فيروس كورونا
قد تدفع
نحو 100 مليون
شخص آخر للسقوط
في برائن الفقر المدقع.



للمزيد من المعلومات، يرجى قراءة:

إنقاذ الأرواح وزيادة الأثر والعودة إلى المسار الصحيح

الاحترام

تتركز رسالة مجموعة البنك الدولي على تحقيق هدفين رئيسيين، هما:

التأثير

إنهاء الفقر المدقع...

النزاهة

بخفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم في العالم.

العمل الجماعي

تعزيز الرخاء المشترك...

الابتكار

... برفع مستوى الدخل لأفقر 40% من السكان.



تواجه البلدان حالياً تحديات لم يسبق لها مثيل في خضم جهودها لتحقيق

التنمية المستدامة. وتشكل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تهديداً للحياة وسبل كسب العيش والاقتصادات بالكامل، إذ محت عقوداً مما تحقق على صعيد التقدم الاقتصادي والحد من الفقر ومن المكاسب في مجال التنمية البشرية. وقد قطع العالم خطوات هائلة في سبيل الحد من الفقر المدقع في العقود الأخيرة، غير أنه لم يكن على الطريق الصحيح لبلوغ هدف إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 حتى قبل تفشي فيروس كورونا - وقد تدفع الجائحة نحو 100 مليون شخص آخر إلى براثن الفقر المدقع في عام 2020. وبحلول عام 2030، فإن ما يصل إلى ثلثي فقراء العالم المدقعين قد يعيشون في بلدان متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

ويعمل البنك الدولي عن كثب مع البلدان لتقديم المساعدة حيثما تمس الحاجة إليها. وبالإضافة إلى التمويل، فإننا نعوّل على خبراتنا ومعارفنا التي تغطي مختلف المناطق والقطاعات لتقديم الرؤى المبنية على الشواهد والدلائل، والمساندة على صعيد السياسات؛ مما يساعد البلدان على معالجة أولوياتها الإنمائية وتسهيل تبادل الأفكار وأفضل الممارسات. ونعمل على زيادة مساندتنا للبلدان الأشد فقراً من خلال المؤسسة الدولية للتنمية التي تلقت تصويتاً قوياً بالثقة و82 مليار دولار من الموارد التمويلية في العملية الأخيرة التي تغطي ثلاث سنوات لتجديد مواردها في ديسمبر/كانون الأول 2019. ويتنامى تواجدها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة - وكذلك في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، على الرغم مما يفرضه بُعد المسافات المادي من تحديات غير مألوفة على العمل مع البلدان المتعاملة معنا والشعوب التي نخدمها.

وفي هذه الأوقات غير المسبوقة، فإننا مازلنا ملتزمين بتقديم حلول مرنة ومبتكرة وسريعة. وتتوقع مجموعة البنك الدولي أن تقدم خلال الفترة حتى يونيو/حزيران 2021 ما يصل إلى 160 مليار دولار على مدى 15 شهراً من التمويل المصمم لتلبية احتياجات البلدان التي تواجه صدمات على الصعيد الصحي والاقتصادي والاجتماعي نتيجة لجائحة فيروس كورونا. ومن شأن هذا المزيج من التمويل والمعرفة والخبرة والشراكة العالمية أن يجعل البنك الدولي في وضع فريد يمكنه من مساعدة البلدان على التصدي لهذه الأزمة، وحماية المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، والتخطيط للتعافي.

رسالة من الرئيس

وضعت جائحة كورونا (كوفيد-19) بلدان العالم أمام تحدٍ غير مسبوق هذا العام، مما حثَّم عليها سرعة الاستجابة لمواجهة الاختلالات الكبيرة التي تسببت فيها الجائحة في مجال الرعاية الصحية والنشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش. وكانت مجموعة البنك الدولي في طليعة تلك الاستجابة، إذ تمكنت على وجه السرعة من تعبئة الجهود لتقديم المساندة التي تلمس الحاجة إليها إلى البلدان لتوفير المستلزمات الحيوية، والحد من الخسائر البشرية والمصاعب الاقتصادية، وحماية المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، والنهوض برسالتنا المتمثلة في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. ويكمن هدفنا من وراء كل هذه الجهود في تحسين الظروف المعيشية، الآتية منها وطويلة الأجل، للسكان الأشد فقراً والأكثر احتياجاً.

في بداية تفشي فيروس كورونا، اتخذت مجموعة البنك إجراءات واسعة وحاسمة بإتاحة تسهيل سريع الدفع لمساعدة البلدان على التصدي بسرعة لهذه الأزمة. وتوقع مجموعة البنك أن تقدم ما يصل إلى 160 مليار دولار في الخمسة عشر شهراً المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2021 من خلال سلسلة من العمليات الجديدة، وإعادة هيكلة العمليات القائمة، وذلك لمساعدة البلدان على تلبية طائفة متنوعة وواسعة النطاق من الاحتياجات الناشئة عن تفشي الجائحة. وسيشمل ذلك تقديم أكثر من 50 مليار دولار من موارد المؤسسة الدولية للتنمية في شكل منح وبشروط ميسرة للغاية.

وبحلول مايو/أيار، كان لنا عمليات طوارئ صحية في 100 بلد. وركزت مشروعائنا في بادئ الأمر على الحد من تفشي الجائحة وزيادة قدرات الخدمات الصحية. وساعدنا البلدان في الحصول على المستلزمات والتجهيزات الطبية الأساسية من خلال مساندة المشتريات والخدمات اللوجستية، بما في ذلك التفاوض مع الموردين نيابة عن هذه البلدان. ويعتمد العديد من البلدان النامية على استيراد هذه المستلزمات، مما يجعلها معرضة بشدة لتقلبات الأسعار والقيود التجارية. ومن خلال مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، قدما رأس المال العامل الحيوي والتمويل التجاري للقطاع الخاص في البلدان النامية، ولاسيما الشركات العاملة في الصناعات الأساسية، وساعدنا القطاعات المالية على مواصلة إقراض منشآت الأعمال المحلية التي تتمتع بمقومات البقاء. وفي مارس/آذار، دعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدائنين الثنائيين الرسميين إلى تعليق مدفوعات الديون من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وفي أبريل/نيسان، أصدر قادة مجموعة العشرين اتفاقاً تاريخياً بتعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية الرسمية اعتباراً من 1 مايو/أيار حتى نهاية عام 2020، ودعوا إلى معاملة مماثلة من جانب الدائنين التجاريين - وهو مثال بارز على التعاون الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً. وإلى جانب الشواغل الصحية المباشرة، تقدم مجموعة البنك المساندة للبلدان وهي في سبيلها لإعادة فتح اقتصاداتها، واستعادة الوظائف والخدمات، وتمهيد الطريق إلى تحقيق تعاف مستدام. وقد عزز العديد من البلدان المتعاملة معنا شفافيتها وجاذبيتها للاستثمارات الجديدة وكشفت بشكل كامل عن الالتزامات المالية للقطاع العام لديها. ويساعد البنك البلدان الأكثر ضعفاً على تقييم قدرتها على الاستمرار في تحمل الديون وشفافيتها، وهما أمران أساسيان لتحقيق نواتج إنمائية جيدة.

وتساند مجموعة البنك حالياً جهود البلدان الرامية إلى توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي، ويشمل ذلك عمليات التحويلات النقدية من خلال الخيارات الشخصية والرقمية على حد سواء حتى تتمكن الحكومات من تقديم هذه المساندة الحيوية بكفاءة إلى مواطنيها الأكثر احتياجاً. كما تعمل مع الحكومات على إلغاء أو إعادة توجيه دعم الوقود المكلف والضار بالبيئة، والحد من الحواجز التجارية التي تحول دون تدفق الإمدادات الغذائية والمستلزمات الطبية.

في السنة المالية 2020، ارتفع صافي ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى 28 مليار دولار، في حين ظلت المدفوعات قوية. وبلغ صافي الارتباطات التي قَدَّمتها المؤسسة الدولية للتنمية 30.4 مليار دولار، بزيادة قدرها 39% عن السنة السابقة. وتمت الموافقة على العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في مارس/آذار، وأسفر ذلك عن توفير حزمة تمويل بقيمة 82 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات من أجل أفقر 76 بلداً في العالم. ومن شأن هذا أن يزيد من مساندتنا للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وأن يدعم شفافية الديون وممارسات الاقتراض المستدام.

وخلال العام الماضي، قمنا بإعادة تنظيم جهازي موظفي البنك وإدارته لتوجيه البرامج الفُطرية المنسقة ووضع المعرفة عالية الجودة في صميم عمليتنا وفي صميم سياسات التنمية. ونعمل حالياً على زيادة تواجدها العالمي لكي



تكون أقرب إلى عملياتنا على أرض الواقع. كما عززنا تركيزنا على أفريقيا باستحداث منصبين لئبئين لرئيس البنك، أحدهما يركز على غرب ووسط أفريقيا والآخر على شرق أفريقيا وجنوبها، وسيدخل ذلك حيز التنفيذ في السنة المالية 2021. وقد عينت أربعة من كبار الموظفين الجدد بالبنك، وهم: أنشولا كانط في منصب المدير المنتدب ورئيس الخبراء الماليين، وماري بانغستو في منصب المدير المنتدب لشؤون سياسات التنمية والشراكات بالبنك الدولي، وهيروشي ماتانو في منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وأكسيل فان تروتنبرغ في منصب المدير المنتدب لشؤون العمليات لدى مغادرة كريستالينا جورجييفا البنك الدولي لرئاسة صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى هذه التعيينات، كان هناك 12 تعييناً أو إعادة

توزيع لنواب الرئيس خلال العام الماضي. ومعاً، يسعى فريق القيادة القوية وجهاز موظفين يتحل بدرجة عالية من الإخلاص والحماس إلى بناء أكثر المؤسسات الإنمائية فاعلية في العالم، في ظل نموذج عمل مرن ومتجاوب يمكن أن يساعد جميع البلدان والمناطق على تحسين نواتجها الإنمائية.

وفي اجتماعاتنا السنوية في أكتوبر/تشرين الأول، طرحنا مؤشراً جديداً لتتبع فقر التعلم، وهو النسبة المئوية لمن هم في سن العاشرة من العمر الذين لا يستطيعون قراءة وفهم قصة أساسية. وستتطلب تقليص فقر التعلم القيام بإصلاحات شاملة، ولكن المردود - ممثلاً في تزويد الأطفال بالمهارات التي يحتاجونها للنجاح وتحقيق إمكاناتهم كالبغين - أمر حيوي للتنمية.

ومن خلال مساعدة البلدان في الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الجديدة، فإننا نوسع فرص الوصول إلى المعاملات المالية منخفضة التكلفة، وخاصة للنساء والفئات الأخرى الأولى بالرعاية. ويشكل الربط الرقمي إحدى الخطوات الرئيسية العديدة في مساعدة النساء على إطلاق العنان لكامل إمكاناتهن الاقتصادية. وتعمل مبادرة تمويل رائدات الأعمال (We-Fi)، التي تستضيفها مجموعة البنك الدولي، على إزالة الحواجز التنظيمية والقانونية التي تواجهها النساء ومساعدتهن على الوصول إلى التمويل والأسواق والشبكات التي يحتاجن إليها للنجاح. وترتكز عمليات البنك أيضاً على إتاحة مجال أوسع للنساء للتعبير عن آرائهن وولائتهن على أنفسهن في مجتمعاتهن المحلية، والعمل على ضمان أن بمقدور الفتيات التعلم بفاعلية وأمان في المدارس، وتعزيز الرعاية الصحية عالية الجودة للأمهات والأطفال.

ونحن نساعد البلدان على تقوية قطاعاتها الخاصة، التي تعد أساسية لإيجاد فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. وفي السنة المالية 2020، زادت ارتباطات التمويل طويل الأجل التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية إلى 22 مليار دولار، وشمل ذلك 11 مليار دولار من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص، و11 مليار دولار من الموارد وارتباطات التمويل التي قامت بتعبئتها من مستثمرين من القطاع الخاص، ومصادر أخرى. وفضلاً عن ذلك، قدمت مؤسسة التمويل الدولية 6.5 مليارات دولار من التمويل قصير الأجل. وبلغ مجموع ارتباطات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 4 مليارات دولار، بمتوسط قدره 84 مليون دولار للمشروع الواحد. واستشرافاً للمستقبل، تُعد الأدوات التي تبنيها الوكالة الدولية وملاكها الوظيفي وجهودها الأولية مناسبة تماماً لمساعدة استجابة مجموعة البنك في التصدي لجائحة كورونا، بما في ذلك التركيز على المشروعات الأصغر حجماً في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

إن هذه الإنجازات ما كان لأي منها أن يتحقق لولا الجهود المضنية التي بذلها موظفونا ونجاحهم في التحول إلى أسلوب العمل من المنزل خلال تفشي الجائحة. فقد واصل الموظفون العاملون في جميع أنحاء العالم وعلى جميع المستويات تقديم الحلول لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للبلدان. وإني أعرب عن عميق امتناني لما أبدوه من تقان ومرونة، لاسيما في ظل هذه الظروف الصعبة.

وفي الوقت الذي يتصدى فيه الناس في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم لهذه الجائحة ولحالة الركود العميق، لا تتوانى مجموعة البنك الدولي عن تحمل الالتزام بشأن مستقبلهم، إذ تواصل تقديم المساندة والمساعدة التي يحتاجون إليها لتجاوز هذه الأزمة، وتحقيق تعافٍ مستدام وشامل.

David Malpas

ديفيد مالباس

رئيس مجموعة البنك الدولي

ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين



رسالة من المديرين التنفيذيين

نواجه حالياً واحداً من أصعب الأوقات في تاريخ التنمية منذ إنشاء البنك الدولي في عام 1944. فجائحة فيروس كورونا لم يسلم منها أي بلد أو شريحة في أي مجتمع على مستوى العالم؛ وقد أثرت تأثيراً بالغاً على حياة الملايين، ومنشآت الأعمال الصغيرة والكبيرة في أنحاء العالم، والاقتصاد العالمي الحديث كما نعرفه اليوم. ومن خلال جهودها المتضافرة لمواجهة هذه الجائحة، اتخذت مجموعة البنك الدولي تدابير سريعة وشاملة. ونحن نعرب عن عميق شكرنا لجهاز الموظفين والخبراء الذين عملوا دونما كلل لتعبئة الموارد اللازمة في مكافحة هذه الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية العالمية غير المسبوقة. واسترشاداً بهدفنا التوأمين المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، و"ورقة نهج الاستجابة لأزمة فيروس كورونا: إنقاذ الأرواح وزيادة الأثر والعودة إلى المسار الصحيح"، فقد تعهدت مجموعة البنك بتقديم ما يصل إلى 160 مليار دولار خلال 15 شهراً لمساعدة البلدان على التصدي لهذه الأزمة -وبنهاية السنة المالية 2020، كنا قد قدمنا بالفعل مساندة لأكثر من 100 بلد. ونتوقع أن يساعد هذا التمويل على تحسين الائتمال والقدرة على الصمود في وجه الأزمة، وكذلك تعزيز الاستثمارات التحويلية التي ستساعد بدورها البلدان على إعادة بناء اقتصاداتها على نحو أفضل. ونحن نؤمن بأن تعاوننا المستمر مع الحكومات والشركاء من القطاعين الخاص والعام، وطاقفة واسعة من أصحاب المصلحة عنصر أساسي في عودة البلدان إلى مسار مستدام للتنمى والتعافي والتنمية. وإقراراً بالتأثير الحاد الواقع على قدرات البلدان للاستجابة بفاعلية للأزمة، دعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تعليق سداد مدفوعات خدمة الديون المستحقة على البلدان الأكثر فقراً في العالم، على النحو الذي أقره وزراء مالية مجموعة العشرين في أبريل/نيسان 2020. ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان على توفير الموارد التي تمكن من زيادة الإنفاق على الجوانب الاجتماعية أو الصحية أو الاقتصادية في مواجهة جائحة فيروس كورونا. كما ستساعد سياسة التنمية المستدامة التي اعتمدها مؤخراً على تقديم الحوافز للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية للتحويل نحو تمويل شفاف ومستدام، وتقوية التنسيق بين الدائنين. وتعد العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة التي أقرت مؤخراً جزءاً أساسياً من هذا الجهد. واعتباراً من الأول من يوليو/تموز 2020، ستساعد حزمة التمويل القياسية البالغة 82 مليار دولار التي تمت تعبئتها في السنة المالية 2020 تلك البلدان على الاستثمار في تلبية احتياجاتها العاجلة ونموها الاقتصادي في الأجل الأطول، وكذلك تعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المناخية والكوارث الطبيعية. ولدعم مواصلة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدفين التوأمين وأهداف التنمية المستدامة، وافقنا على إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وبالبناء على التنفيذ المستمر والناجح لوثيقة "التطلع إلى المستقبل" لعام 2016، وحزمة زيادة رأسمال البنك في عام 2018، فإن هذه الإستراتيجية تهدف إلى تعزيز فاعلية عمل مجموعة البنك في مساعدة البلدان على معالجة العوامل المُحرِّكة لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف وتداعياتها، وتقوية قدراتها على الصمود، مع التركيز على فئات السكان المهمشين والأشد احتياجاً.



من اليسار إلى اليمين، الصف الأعلى: دي.جي. نوردكويست، الولايات المتحدة؛ ماسانوري يوشيدا، اليابان؛ ريتشارد هيو مونتغمري، المملكة المتحدة؛ أرنو بيسي، فرنسا؛ يورغن كارل زاتلر، ألمانيا؛ شهيد أشرف طرار، باكستان؛ لويز ليفونيان، كندا؛ أدريان فرنانديس، أوروغواي؛ كونيل هوانغ، كوريا؛ (من اليسار إلى اليمين، منتصف الصف) جونتر شونليتزر، النمسا؛ مرزا حسين حسن، الكويت (عميد المجلس)؛ أبارنا سوبراماني، الهند؛ جان كلود تشاتشوانغ، الكامبيون؛ آن كاياغامي، أوغندا؛ إلسا أوغستين، الفلبين (المدير المناوب)؛ كولايا تانتيميت، تايلند؛ يونغمينغ ياخ، الصين؛ خورخي أليخاندرو شافيز بريس، المكسيك؛ (من اليسار إلى اليمين، الصف الأدنى) كوين دافيزي، هولندا؛ جاير اتش هاردي، أيسلندا؛ باتريسبو باغانو، إيطاليا (عميد المجلس المشارك)؛ هشام العجيل، المملكة العربية السعودية؛ رومان مارشافين، الاتحاد الروسي؛ ورنر غروير، سويسرا؛ لاراى هاجارا شويبو، نيجيريا.

وفي وقت سابق من السنة المالية 2020، ناقشنا القضايا الإستراتيجية والتشغيلية المتصلة بخلق الوظائف والتحول الاقتصادي، والهجرة، وسلاسل القيمة العالمية، والتحول الرقمي. واستأنفنا العمل مع الصومال، وناقشنا إدخال تغييرات على مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وركزنا الاهتمام على التقدم المحرز في مشروع رأس المال البشري؛ والمرأة وأنشطة الأعمال والقانون؛ والتصدي للعنف ضد المرأة. ورحبنا بأن تصبح مجموعة البنك أكبر ممول متعدد الأطراف للاستثمارات المناخية في البلدان النامية، وواصلنا تشجيع التقدم المحرز على صعيد التكيف مع تغير المناخ، وتعزيز القدرة على الصمود أمام آثاره، والعمل المناخي، فضلا عن تعميم إدارة مخاطر الكوارث.

وناقشنا مسائل بالغة الأهمية لمجموعة البنك، مثل نقل موظفينا وخبرائنا ليكونوا أكثر قربا من المتعاملين معنا، وكيفية قياسنا النتائج الإنمائية؛ وآلياتنا المستقلة للمساءلة، فضلا عن أدوات هيئة التدقيق التي وافقنا على استعراضها في السنة المالية 2020؛ وإطار الحوكمة ذي الصلة بحقوق التصويت في المؤسسة الدولية للتنمية واستعراض حصص المساهمات في رأس المال في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بمناقشة وإقرار الإستراتيجية وأفاق العمل المستقبلي للبنك الدولي للسنوات المالية 2021 - 2023 والموازنة الخاصة بالسنة المالية 2021 التي تساعد على تحديد توجه مجموعة البنك الدولي على مدار السنة المقبلة.

ويدعم المجلس بقوة تحقيق العدالة والمساواة بين مختلف الأعراف داخل مجموعة البنك الدولي وفي عملنا. وسنواصل إيلاء الأولوية لتحقيق التنوع والاشتمال في مختلف وحدات المجموعة وفي دعمنا للبلدان والمجتمعات المحلية المتعاملة معنا. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان دمج اهتمامنا برعاية الأصل العرقي والانتماء الإثني في عملنا وبرامجنا الإنمائية في مختلف أنحاء العالم، وأن تشجيع التنوع والاشتمال في أماكن العمل يعكس القيم الأساسية لمجموعة البنك. وستبقى هذه الجهود محط اهتمام كبير لدينا في العام المقبل.

وبالإضافة إلى العمليات والأششطة القطرية التي ناقشناها ووافقنا عليها، قمنا بزيارة مواقع المشروعات وانخرطنا في حوار مع المعنيين من المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن فاعلية نموذج عمل مجموعة البنك. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019 ويناير/كانون الثاني 2020، زار أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين كلا من بنغلاديش وجيبوتي ومصر والأردن وملديف ونيبال والصفة الغريبة.



التصدي لجائحة فيروس كورونا

في أوائل عام 2020، ضربت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) البلدان في أنحاء العالم، حيث فرضت تحديات هائلة على الأنظمة الصحية، وأدت إلى عمليات إغلاق واسعة النطاق، وإغلاق مؤسسات الأعمال والمدارس، وفقدان الوظائف. وتواجه كل البلدان تقريبا هبوطا غير مسبوق في النشاط الاقتصادي. ووقفت مجموعة البنك الدولي في طليعة الاستجابة العالمية لهذه الجائحة. ففي مارس/آذار، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تسهيل جديد سريع الصرف لمساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها الصحية العاجلة وتعزيز تعافيا اقتصاديا. وأطلق البنك الدولي المجموعة الأولى من المشروعات في إطار هذا التسهيل في أبريل/ نيسان بهدف تقوية الأنظمة الصحية، ومراقبة الأمراض وتدخلات الصحة العامة. وللتخفيف من وقع الصدمة الاقتصادية، سارعت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالتحرك لتوفير التمويل وزيادة فرص الحصول على رأس المال لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها ودفع أجور العاملين لديها.

وتتوقع مجموعة البنك أن تقدم ما يصل إلى 160 مليار دولار على مدى 15 شهرا تنتهي في يونيو/حزيران 2021 لمساندة جهود البلدان لمكافحة فيروس كورونا، وذلك من خلال سلسلة من العمليات الجديدة، وإعادة هيكلة العمليات القائمة، وتفعيل خيارات السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث، ومساندة حلول القطاع الخاص المستدامة التي تشجع إعادة الهيكلة والتعافي. وقد تدفع الجائحة نحو 100 مليون شخص آخر للسقوط في براثن الفقر المدقع في عام 2020. وتعد البلدان المتأثرة بتحديات الهشاشة والصراع والعنف معرضة بوجه خاص للتأثر بالتداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وتركز المساندة التي تقدمها في هذه الأوضاع على الاستثمار في جهود الوقاية، ومواصلة العمل في وقت الأزمات، وحماية رأس المال البشري، ومساندة الفئات المهمشة والأشد احتياجا بما في ذلك النازحون قسرا. وتعاني البلدان الأكثر فقرا والأشد تعرضا للمخاطر أيضا من انعدام الأمن الغذائي، حيث يشكل تعطل سلاسل الإمداد والقيود المفروضة على الصادرات خطرا على إمدادات الغذاء. ولمعالجة هذا الوضع، حثنا البلدان على ضمان استمرار تدفق سلاسل توريد الغذاء وعملها بشكل آمن، وساعدنا تلك البلدان على رصد تأثير الجائحة على قدرة السكان على شراء المواد الغذائية. وأيدنا إيجاد برامج حماية اجتماعية قوية لصالح الفئات الأكثر فقرا والأشد احتياجا لضمان امتلاك الناس المال اللازم للحصول على الطعام وإمدادات الأغذية الأساسية، مع المساعدة في الوقت نفسه على حماية سبل كسب العيش.

وقد تناولت منتجتنا البحثية والمعرفية التأثيرات واسعة النطاق للجائحة - وشمل ذلك تقارير آخر المستجبات الاقتصادية، وتقاريرنا عن تراجع تدفقات التحويلات العالمية، ومذكرة بشأن السياسات حول تأثير الصدمة على التعليم ومستقبل الأطفال. وحتى بعد انحسار الأزمة المباشرة بوقت طويل، فإن البلدان ستحتاج إلى المساندة في الحد من تأثيرات الجائحة، ودعم النمو على الأمد الطويل. وأتاحت توصياتنا على صعيد السياسات السبل أمام البلدان لتحقيق ذلك، بطرق منها تحسين نظم الحوكمة والإدارة الرشيدة وبيئة الأعمال، ومعالجة الاضطرابات التي لحقت بالأسواق المالية، والاستثمار في التعليم والصحة من أجل الارتقاء بنتائج رأس المال البشري، وتيسير الاستثمارات الجديدة من خلال زيادة شفافية الديون، وتوسيع مظلة شبكات الأمان النقدية للفقراء، ومراجعة سياسات تسعير الطاقة، وتطبيق إصلاحات تتيح لرؤوس الأموال والعمالة التكيف بسرعة مع الهياكل الجديدة فيما بعد الجائحة.

إن العمل مع القطاع الخاص يشكل عاملا حيويا في الاستجابة لحالات الطوارئ، وتتوقع مؤسسة التمويل الدولية تقديم 47 مليار دولار من المساندة المالية، وذلك حتى نهاية يونيو/حزيران 2021. بما يمثل نصيبها من الاستجابة التي تقدمها مجموعة البنك. وتتيح مؤسسة التمويل الدولية، كحزمة مبدئية، 8 مليارات دولار لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها والحفاظ على موظفيها أثناء الأزمة. وستساند هذه الحزمة الجهات المتعاملة مع المؤسسة في الصناعات الأكثر تأثرا، بما في ذلك البنية التحتية والصناعات التحويلية والزراعة والخدمات؛ وستضخ السيولة للمؤسسات المالية حتى يمكنها تقديم تمويل تجاري للشركات التي تقوم باستيراد وتصدير السلع؛ وستقدم تسهيلات ائتمانية لمساعدة منشآت الأعمال على تعزيز رأس مالها العامل. كما تقوم مؤسسة التمويل الدولية بإعداد المرحلة الثانية من استجابتها، والتي ستدعم خلالها الجهات المتعاملة معها الحالية والجديدة. ويشمل ذلك "برنامج الصحة العالمي" الذي يهدف إلى زيادة فرص الحصول على مستلزمات الرعاية الصحية الحيوية، بما في ذلك الكمادات، وأجهزة التنفس الصناعي، ومجموعات الاختبار، وفي نهاية المطاف، اللقاحات. وسيوفر البرنامج التمويل للمصنّعين وموردي المواد الخام الحيوية ومقدمي الخدمات من أجل توسيع القدرة على تقديم المنتجات والخدمات إلى البلدان النامية. وستساهم المؤسسة بمبلغ مليار

دولار لحسابها الخاص، وتقوم بتعبئة ملياري دولار إضافيين من الشركاء بالقطاع الخاص. كما ستساعد على إعادة هيكلة ورسملة الشركات والمؤسسات المالية التي تسير على طريقها للتعافي.

كما أطلقت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تسهيلات سريعة الدفع بقيمة 6.5 مليارات دولار لمساعدة المستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص على التصدي للجائحة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

ويتيح هذا التسهيل إصدار ضمانات باستخدام إجراءات مُبسَّطة ومُعجَّلة، كما يقدم تعزيزاً ائتمانياً للحكومات والهيئات التابعة لها لتمكينها من شراء المعدات والتجهيزات الطبية والألبسة الواقية والأدوية والخدمات العاجلة، وتمويل جهود التعافي الاقتصادي. ويشتمل أيضاً على تقديم حلول تخفيف المخاطر للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، فضلاً عن المساندة لتمويل التجارة للبنوك المحلية.

وبمساندة تمويل التجارة، تكمل أنشطة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الجهود الأوسع نطاقاً لمجموعة البنك لضمان الحفاظ على سلاسل الإمداد العالمية، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج المستلزمات الطبية الحيوية وتوزيعها. وقد سارعنا بحشد الجهود لمساعدة البلدان في الحصول على تلك المستلزمات من خلال التواصل مع الموردين لحساب حكومات البلدان المستفيدة. كما حذرنا الحكومات من مغبة اللجوء إلى التدابير الحمائية التي قد تقلص الإمدادات العالمية، وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتحول دون حصول البلدان النامية على المستلزمات والإمدادات التي تحتاجها.

ودعا البنك، بجانب صندوق النقد الدولي، إلى تعليق سداد مدفوعات الديون الثنائية المستحقة على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وذلك حتى تتوافر لديها السيولة الضرورية للتصدي للتحديات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، وإجراء تقييم لاحتياجاتها التمويلية. وفي 15 أبريل/نيسان، استجاب قادة مجموعة العشرين لهذه الدعوة وتوصلوا إلى اتفاق لتخفيف أعباء الديون يتم بمقتضاه تعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية المستحقة على البلدان الفقيرة اعتباراً من الأول من مايو/أيار. وفي كلمته أمام لجنة التنمية في اجتماعات الربيع الافتراضية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، أثنى رئيس البنك الدولي ديفيد مالبارس على هذا الإنجاز التاريخي، حيث قال: "إن تخفيف الديون مبادرة قوية وسريعة المفعول ستحقق منافع حقيقية للناس في البلدان الفقيرة".

وفي يونيو/حزيران 2020، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على ورقة بشأن النهج الواجب اتباعه تتناول بالتفصيل استجابتنا لجائحة فيروس كورونا. وتبين هذه الورقة الصادرة بعنوان "إنقاذ الأرواح وزيادة الأثر والعودة إلى المسار الصحيح" كيف ننظر استجابتنا للأزمة في المراحل الثلاث لتقديم الإغاثة وإعادة الهيكلة والتعافي القادر على الصمود. وتشتمل المرحلة الأولى على الاستجابة في حالات الطوارئ للتأثيرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المباشرة للجائحة. وبعد أن تتمكن البلدان من السيطرة على تفشي الجائحة وإعادة فتح اقتصاداتها، تركز مرحلة إعادة الهيكلة على تقوية الأنظمة الصحية استعداداً لمواجهة الأزمات المستقبلية؛ واستعادة الناس لمستويات المعيشة السابقة وسبل كسب أرزاقهم من خلال التعليم وفرص العمل وسبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية؛ ومساعدة الشركات والمؤسسات المالية على معاودة الوقوف على أسس صلبة. وتتطوي مرحلة التعافي القادر على الصمود على مساعدة البلدان في بناء مستقبل أكثر استدامة وشمولاً وقدرة على الصمود في عالم شهد تحولات واسعة بفعل الجائحة.

وسواصل تقديم المساندة بسرعة ونطاق لا يُصَاهَبَان، مع تركيز جهودنا في الوقت نفسه على تحقيق أكبر الأثر والحفاظ على قدراتنا المالية لاتخاذ تدابير فاعلة. وبالعامل عبر مختلف مؤسسات مجموعة البنك، سنواصل مساعينا لإيجاد المزيح الصحيح من حلول القطاعين العام والخاص والعمل مع الجهات المتعاملة معنا والشركاء لمكافحة الجائحة.

وعلى الرغم من النطاق غير المسبوق للأزمة والوسائل التي عدلنا من خلالها مسار تقديم المساندة للبلدان، فإن رسالتنا طويلة المدى لم يطرأ عليها أي تغيير، فنحن مازلنا ملتزمين بتحقيق هدفنا المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام. ولبلوغ ذلك، سنركز جهودنا على مساعدة البلدان على التعافي القادر على الصمود من تأثيرات الجائحة، وإعادة البناء على نحو أقوى في نهاية المطاف.

نيجيريا: قرض بقيمة 50 مليون دولار

من مؤسسة التمويل الدولية إلى أحد البنوك المحلية للمساعدة في توسيع نطاق الإقراض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من مواصلة العمل والحفاظ على الوظائف، وذلك في إطار الجهود الجارية لدعم التعافي القادر على الصمود.



منغوليا:

27 مليون دولار

من تمويلات البنك الدولي للمساعدة على توفير التدريب اللازم لأطباء الرعاية الصحية الطارئة والممرضين والمساعدين الطبيين؛ وشراء المعدات والمستلزمات الطبية والمعملية؛ وإعادة تأهيل منشآت الرعاية الصحية؛ وتقوية قدرة البلد على التصدي للأزمات الصحية.



جمهورية قيرغيز: 12 مليون دولار

من تمويلات البنك الدولي للمساعدة على تعزيز قدرات فرق الاستجابة السريعة والمستشفيات والمختبرات من خلال توفير المستلزمات الطبية والمعملية، وأجهزة وحدات العناية المركزة، وتوفير المخصصات المالية لزيادة تأهب المستشفيات.



كولومبيا: ضمانات بقيمة 385 مليون دولار

من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمساندة التمويل قصير الأجل لمنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تواجه قيوداً في الحصول على الائتمان. نتيجة للجائحة.



اليمن: 27 مليون دولار

من تمويلات البنك الدولي لمساعدة البلد على الحد من تفشي فيروس كورونا والمخاطر المصاحبة له، وذلك بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية.

الهند: 2.8 مليار دولار

من تمويلات البنك الدولي لتقوية خدمات الرعاية الصحية، وتوفير المساندة لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر فقراً والأشد احتياجاً، ولاسيما النساء والعمالة المهاجرة.



مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة في العالم بالنسبة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير يفرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية تقدم تمويلاً بشروط ميسرة جداً لحكومات أشد البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار يقدم تسهيلات دولية للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

الجدول 1

الارتباطات والمدفوعات وإجمالي الإصدارات الضمانية لمجموعة البنك الدولي
حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات

2020	2019	2018	2017	2016	
مجموعة البنك الدولي					
77,078	62,341	66,868	61,783	64,185	الارتباطات ^أ
54,367	49,395	45,724	43,853	49,039	المدفوعات ^ب
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
27,976	23,191	23,002	22,611	29,729	الارتباطات ^ج
20,238	20,182	17,389	17,861	22,532	المدفوعات
المؤسسة الدولية للتنمية					
30,365 ^د	21,932 ^{هـ}	24,010 ^و	19,513 ^ز	16,171	الارتباطات ^ح
21,179 ^د	17,549	14,383	12,718 ^د	13,191	المدفوعات
مؤسسة التمويل الدولية					
11,135	8,920	11,629	11,854	11,117	الارتباطات ^و
10,518	9,074	11,149	10,355	9,953	المدفوعات
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
3,961	5,548	5,251	4,842	4,258	إجمالي الإصدارات الضمانية
الصناديق الاستثمارية التي ينفذها المستفيدون					
3,641	2,749	2,976	2,962	2,910	الارتباطات
2,433	2,590	2,803	2,919	3,363	المدفوعات

أ. يشمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستثمارية التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشمل ارتباطات الصناديق الاستثمارية على جميع المنح التي ينفذها المستفيدون، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي التي لا تتضمن سوى مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمويلها هذه الصناديق.

ب. يشمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستثمارية التي ينفذها المستفيدون.

ج. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء والإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تشمل الأرقام على الارتباط بتقدير منحة بقيمة 50 مليون دولار وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجائحة.

هـ. تستعد ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

و. ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. ولا يتضمن ذلك تمويلًا قصير الأجل أو أموالاً تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

ارتباطات الإقراض العالمية

ساندت مجموعة البنك الدولي البلدان النامية في السنة المالية 2020 من خلال تحقيق النتائج للبلدان المتعاملة معها، وجمع الشركاء الرئيسيين، والتصدي لجائحة وتحدٍ اقتصادي عالمي لم يسبق لهما مثيل.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

12.8
مليار دولار

77.1

مليار دولار
إجمالاً

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية. ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

أوروبا وآسيا الوسطى

9.2
مليارات دولار

شرق آسيا والمحيط الهادئ

10.5
مليارات دولار

4.8

مليارات دولار

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

14.4

مليار دولار

جنوب آسيا

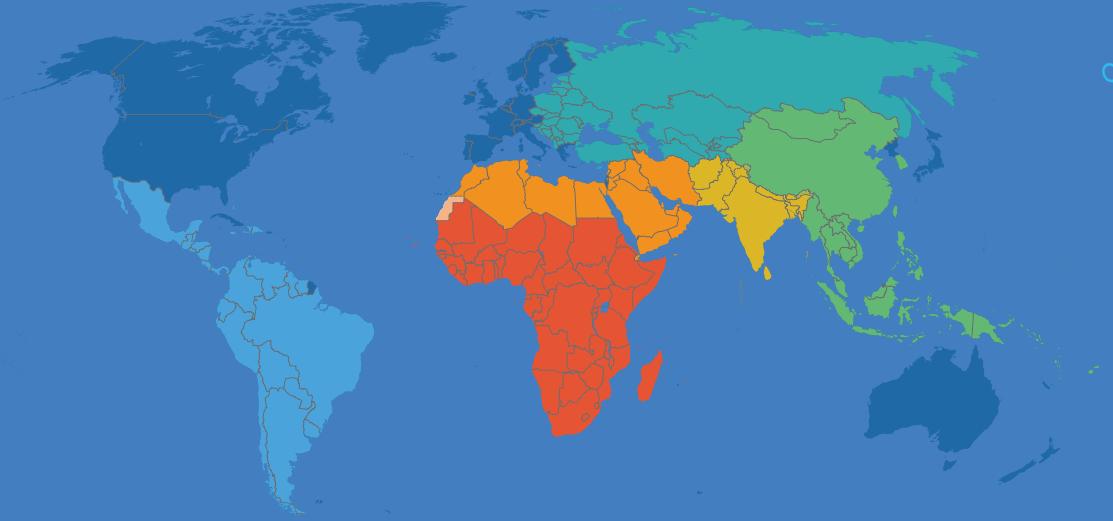
25.4

مليار دولار

أفريقيا جنوب الصحراء



الآفاق الإقليمية



يعمل البنك الدولي من خلال 145 مكتبا قُطريا في مختلف أنحاء العالم. ومن شأن زيادة تواجد البنك في البلدان المتعاملة معه أن تساعد على تحسين فهمه لهذه البلدان والتعاون معها على نحو أكثر فاعلية، وتسريع وتيرة تقديم الخدمات لشركائه في تلك البلدان. ويعمل 96% من المديرين القُطريين ومديري الشؤون القُطرية و46% من موظفي البنك في بلدان تقع بالمناطق الجغرافية الست التي يعمل فيها البنك. ويعرض القسم التالي أبرز الأمثلة على مساندتنا لتلك البلدان في السنة المالية 2020.



تُحدث التقلبات العالمية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا تأثيرات سلبية على أفريقيا جنوب الصحراء. فالتأثيرات الصحية والاقتصادية والاجتماعية تكلف المنطقة ما بين 37 و 79 مليار دولار من فاقد الإنتاج في عام 2020، وذلك عن طريق خفض الإنتاجية الزراعية وإضعاف سلاسل الإمداد والحد من فرص العمل وتراجع تحويلات المغتربين والمهاجرين، وكل ذلك يساعد على تفاقم حالة عدم اليقين. كما أن أسراب الجراد غير المسبوقة في حجمها تهدد الأمن الغذائي وموارد كسب الرزق في شرق أفريقيا. ومن المتوقع أن ينكمش النمو الاقتصادي من 2.4% عام 2019 إلى ما بين 2.1%- و 5.1% عام 2020، في أول ركود تشهده المنطقة منذ 25 عاما. ومن المرجح أن تدفع جائحة فيروس كورونا ملايين الأسر إلى براثن الفقر وقد تشعل أزمة على صعيد الأمن الغذائي، مع احتمال تقلص الإنتاج الزراعي في أفريقيا في حدود من 2.6% إلى 7%. وحيث إن نحو 90% من العاملين بالمنطقة يعملون في القطاع غير الرسمي، فإننا نسعى أيضا إلى مساعدة البلدان على الوصول إليهم بما يحتاجونه من مساندة.

مساعات البنك الدولي

في السنة المالية 2020، وافق البنك على قروض بقيمة 20.8 مليار دولار لمنطقة أفريقيا لتمويل 156 عملية، وشملت 1.7 مليار دولار من ارتباطات البنك و19.1 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وبلغ العائد من اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع ثمانية بلدان 11 مليون دولار.

ويسعى البنك الدولي إلى مساعدة المنطقة على تعزيز رأس المال البشري وتمكين المرأة، والاستفادة من التقنيات الرقمية في تحقيق فاعلية التجارة والمعاملات الحكومية، والحفاظ على الاستثمارات العامة، وتعبئة التمويل الخاص في القطاعات الحيوية، والتشجيع على خلق فرص العمل، ومعالجة محركات تغير المناخ والصراع وتأثيراتها.

النهوض بقدرات أفريقيا من خلال شعوبها

في شهر أبريل/نيسان 2019، طرحنا خطة رأس المال البشري في أفريقيا، التي تحدد الأهداف والالتزامات بغرض تعزيز إمكانات المنطقة من خلال رأس مالها البشري - صحة الشعوب ومعارفها ومهاراتها وقدرتها على الصمود. وتهدف الخطة إلى الحد من وفيات الأطفال والتقزم وزيادة نواتج تعلم الأطفال بنسبة 20%. كما تسعى إلى توفير الحماية الاجتماعية لنحو 13 مليون شخص إضافي، وتمكين المرأة، وخفض معدلات خصوبة المراهقات، وتحسين الممارسات الصحية.

ومنذ طرح الخطة، ضاعفنا ارتباطات إقراضنا لتعزيز نواتج رأس المال البشري في المنطقة، بما في ذلك تقديم 2.2 مليار دولار لتمكين المرأة. وسيصل مشروع الساحل لتمكين المرأة والعائد الديموغرافي قريبا إلى تسعة بلدان بتمويل من البنك قدره 675 مليون دولار. ويساعد المشروع على تمكين النساء والفتيات في منطقة الساحل من خلال زيادة إمكانية حصولهن على التعليم والرعاية الصحية الجيدة، وزيادة فرص العمل، وإشراك القادة الدينيين والمجتمعيين لتحسين هذه النتائج. وحتى اليوم، ساعد المشروع أكثر من 100 ألف فتاة على الانتظام في الدراسة، ودرّب أكثر من 6600 قابلة، ونفذ تدريبا مهنيا لما يقرب من 100 ألف امرأة.

دعم الحكومة الشاملة وتحقيق أثر تحوي لاقتصادات المنطقة

يركز عملنا المتعلق بالحكومة والاحتواء على التمكين من تقديم الخدمات العامة على نحو يتسم بالكفاءة والشمول وبناء مؤسسات وأنظمة قادرة على الصمود إزاء الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونساعد البلدان على تهيئة الأوضاع الملائمة للاستثمار وضمان استمرار خدمات الدولة، مع التشجيع على التقدم نحو التنمية المستدامة. كما

الجدول 2 أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2018 - 2020

الارتباطات (ملايين الدولارات)		المدفوعات (ملايين الدولارات)	
السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2018
1,120	820	1,725	734
15,411	14,187	19,095	8,206
1,087	690	13,373	690
10,190	13,373	10,190	10,190

محفوظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2020: 88.2 مليار دولار.

أن للتكنولوجيا تأثيراً عميقاً على طريقة عمل الحكومات وتفاعلها مع مواطنيها، حيث تفتح الباب لتحسين الشفافية وكفاءة الخدمات.

إننا نستفيد من جميع مصادر التمويل والخبرة للمساعدة في تهيئة بيئة مواتية للمستثمرين، وخاصة من القطاع الخاص. ويتيح هذا النهج المزيد من الفرص للحكومات والشركات على السواء لتعزيز البنية التحتية الحيوية، وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية، وخلق فرص العمل. ونعمل أيضاً مع مختلف البلدان لتحقيق الانتقال السريع إلى الاقتصاد الرقمي، الذي يمكن أن يعزز الإنتاجية ويزيد من الشمول المالي ويخلق فرص عمل. وتعمل المنطقة على ربط كل فرد وشركة وحكومة بالإنترنت في أفريقيا بحلول عام 2030. وفي شهر مارس/آذار 2020، بدأ الصومال الاستفادة من تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك لمساعدته على خفض ديونه من 5.2 مليارات دولار في نهاية عام 2018 إلى 557 مليون دولار حالما يصل إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة في غضون ثلاث سنوات. وقد لعب البنك دوراً قوياً في مساعدة الصومال على تحقيق هذا الإنجاز، بما في ذلك تقديم 140 مليون دولار من المنح قبل تسوية المتأخرات في السنة المالية 2019 و 475 مليون دولار في هيئة تمويل لأغراض سياسات التنمية لتدعيم قدرات الدولة والإدارة المالية والشفافية وتعزيز النمو الشامل بقيادة القطاع الخاص.

معالجة دوافع الهشاشة والصراع

تمثل معالجة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف أولوية في خطة رأس المال البشري بالمنطقة، حيث إن هذه القضايا ما زالت تحد من الفرص المتاحة. وتعد إمكانية الحصول على التعليم والتدريب المهني محدودة، مما لا يتيح للكثير من الشباب إلا القليل من المهارات التي تتطلبها السوق. ويواجه القطاع الخاص قيوداً أمام نموه، مع وجود عدد قليل من الفرص للباحثين عن عمل. وتحد الشواغل الأمنية من الخدمات العامة وجودتها.

وفي السنة المالية 2020، استثمرنا 2.5 مليار دولار في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، التي شهدت دورات من العنف والصراع منذ نيلها الاستقلال عام 1960، ساعدنا على تدعيم الحكومة والإدارة المالية العامة والخدمات العامة، وذلك بعد توقيع اتفاقية السلام في شهر فبراير/شباط 2019. وقمنا أيضاً بإعداد عمل تحليلي يحدد الوسائل التي يمكن لجمهورية أفريقيا الوسطى أن تحقق نمواً شاملاً من خلالها، بما في ذلك عن طريق تعزيز الخدمات العامة، وتدعيم العقد الاجتماعي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتحديث النظام الضريبي.

وسنبني على هذا التقدم من خلال المزيد من الاستثمارات والإجراءات التدخلية عالية الجودة، بما في ذلك تمويل إضافي لبرامج مناطق الساحل وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي، وذلك في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وستسعى هذه الجهود أيضاً إلى معالجة مختلف المخاطر التي يواجهها النساء والرجال والفرص المتاحة لهم في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

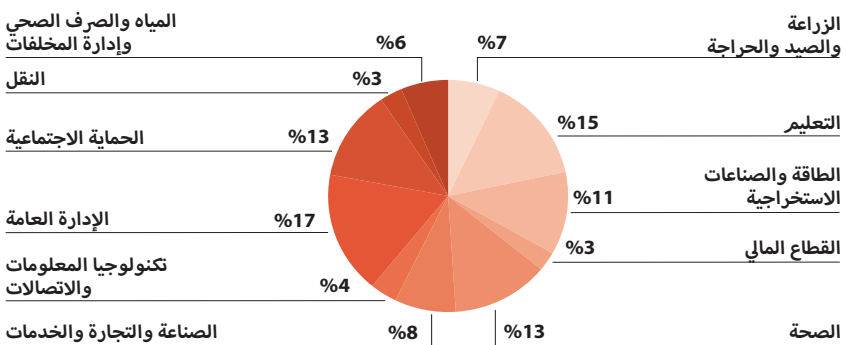
مساندة التخفيف من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه

وحيث إن الفقراء في أفريقيا هم الأشد تضرراً من تغير المناخ، لذا فإن الاستثمار في بناء قدرتهم على الصمود إزاء تغير المناخ يمثل أولوية قصوى. وقد وضعت المنطقة أهدافاً جديدة لدعم الإدارة المتكاملة لأراضٍ طبيعية تزيد مساحتها عن 60 مليون هكتار في 20 بلداً، وتحسين سبل كسب العيش لنحو 10 ملايين مزارع من خلال الزراعة المراعية لتغير المناخ، وزيادة القدرة على توليد الطاقة المتجددة من 28 إلى 38 جيجاوات.

وتم تدشين خطة العمل المناخية لأفريقيا عام 2015، وورد الجيل التالي المحدث من الخطة في التزام مجموعة البنك الدولي بتعميم الأعمال المناخية في التنمية. وحتى شهر ديسمبر/كانون الأول 2019، تم تنفيذ 312 مشروعاً تكلفت أكثر من 30 مليار دولار من الموارد التمويلية للبنك الدولي، وهو ما يتجاوز المستهدف في خطة تعبئة الموارد 2020. وتستند الخطة المحدثة إلى إنجازات خطة العمل المناخية الأصلية والدروس المستفادة منها، وذلك لتحفيز رؤية جريئة للعمل المناخي على نطاق واسع.

الشكل 1 أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • في السنة المالية 2020
الحصة من المجموع البالغ: 20.8 مليار دولار



مساعدة البنك الدولي للتكامل الإقليمي في أفريقيا

تعمل مجموعة البنك الدولي على توسيع نطاق الدعم للتكامل الإقليمي، بما في ذلك تعزيز الروابط مع شمال أفريقيا، وذلك لمعالجة الأولويات الرئيسية لبلدان القارة وعددها 54 بلداً. ونركز على ما يلي: تدعيم الربط من خلال تطوير البنية التحتية في النقل والطاقة والتكنولوجيا الرقمية؛ ودعم التجارة وبناء الأسواق؛ وتحسين رأس المال البشري من خلال توفير الفرص لتنمية المهارات وتمكين المرأة وإدارة الأمراض والجوائح؛ وتعزيز القدرة على الصمود من خلال العمل في الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي وتغير المناخ والنزوح والمياه العابرة للحدود. ونهدف أيضاً إلى معالجة دوافع الهاشاشة في مناطق القرن الأفريقي وبحيرة تشاد والساحل.

ويغطي برنامج تعزيز الأنظمة الإقليمية لمراقبة الأمراض 16 بلداً ويتيح موارد تمويلية قدرها 629 مليون دولار. كما أنه يدعم النظم الصحية والتعاون فيما بين البلدان للكشف عن تفشي الأمراض السارية والاستجابة لها. كما قدم البنك 250 مليون دولار لمساعدة إثيوبيا وزامبيا والاتحاد الأفريقي في تنفيذ مشروع المراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والذي يهدف إلى مكافحة انتشار الأمراض المعدية ومعالجة قضايا الصحة العامة الإقليمية والقارية. وقد عبأ المشروعان موارد تمويلية لمساعدة البلدان على شراء معدات المختبرات وزيادة قدراتها على التصدي لجائحة فيروس كورونا.

وتهدد أسراب الجراد الأمن الغذائي وموارد كسب الرزق للملايين من سكان المنطقة. ونساعد مختلف البلدان على التصدي لهذا التهديد من خلال البرنامج الطارئ لمكافحة الجراد الذي تبلغ تكلفته 500 مليون دولار، ويقدم الدعم لرصد ومراقبة أسراب الجراد، ومساعدة السكان على حماية أصولهم والتعامل مع التأثيرات الاقتصادية، وتقوية أنظمة التأهب الوطنية. وقدم البرنامج موارد تمويلية لإثيوبيا وكينيا والصومال وأوغندا من أجل دعم جهود الاستجابة.

الجدول 3 أفريقيا: لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية ^أ	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	664	868	1,106	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.7	2.8	2.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	550	1,434	1,536	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0.8	2.6	(0.4)	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	388	405	420	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	52	58	63	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	49	55	60	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	565	765	848	
الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعديل القوى الشرائية لعام 2011)	55.4	46.6	42.3	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	9	3	8	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (% (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	84	85	86	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	78	76	74	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	153	101	78	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	54	68	69	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	>1	7	25	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	26	34	48	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	73	72	70	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	23	27	31	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	46	55	61	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و2019؛ يرجى زيارة الموقع: <http://data.worldbank.org> للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002. بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: <http://research.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx>.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/af

مساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة في أوغندا

أوغندا هي أكبر بلد مضيف للاجئين في أفريقيا وثالث البلدان في العالم حيث يبلغ عدد اللاجئين لديه 1.4 مليون. وعلى الرغم من أن أوغندا لديها سياسات خاصة باللاجئين هي من أكثر السياسات تقدما وسخاء في العالم، فإن اللاجئين يواجهون تحديات عملية في تأمين سبل كسب العيش والحصول على الخدمات الاجتماعية. ويرجع هذا لأسباب منها طول فترة وجودهم وطبيعة الوافدين الجدد التي تتسم بعدم الاستقرار. وقد أدت هذه الاتجاهات إلى زيادة الطلب على الخدمات المحلية في مناطق الاستضافة وعلى المجتمعات المحلية التي تعاني من نقص الخدمات، مما يؤكد الحاجة إلى ضخ استثمارات طويلة الأجل.

ويساند البنك الدولي أوغندا من خلال مشروع الاستجابة الإنمائية لتأثيرات النزوح القسري بتكلفة 150 مليون دولار، والذي حصل على تمويل من النافذة الفرعية للمؤسسة الدولية للتنمية من أجل اللاجئين والمجتمعات المضيفة. يعمل المشروع على تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وزيادة الفرص الاقتصادية، وتحسين مرافق البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. كما يدعم إدارة الموارد الطبيعية وإعادة تأهيل البيئة وإصلاحها.

يغطي المشروع 14 مقاطعة في أوغندا تستضيف أكبر عدد من اللاجئين. وللمشروع أثره الأكبر في الشمال حيث ينصب التركيز على التخرج من الاستجابة الطارئة إلى منظور متوسط المدى؛ وفي الغرب والجنوب الغربي حيث يركز على تعزيز الفرص الاقتصادية وتكامل أنظمة الخدمات المحلية والوطنية. وتتيح آلية الاستجابة لأزمة النزوح موارد تمويلية تسمح للحكومة بالتوسع سريعا في خدمات التعليم والرعاية الصحية وإمدادات المياه للمجتمعات الفقيرة والأكثر احتياجا التي قد تواجه تدفقا سريعا للاجئين.

وفي كوبوكو، شمال غرب أوغندا، تقوم بتخفيف الاكتظاظ وتحسين بيئة التعلم في مدرسة لوبول الابتدائية ببناء فصول دراسية جديدة، مع إجراء تحسينات مثل إقامة خزانات لتجميع مياه الأمطار، وتحسين الإضاءة، وإنشاء مراحيض قابلة للصرف. إجمالاً، تم بناء نحو 80 منشأة وهناك ما يقرب من 100 أخرى قيد الإنشاء؛ وهي تشمل فصولا دراسية تحتوي على أثاث حديث ومنازل للمعلمين ومراكز صحية ومراحيض عامة وخزانات لتجميع المياه وعيادات بيطرية. ويساعد المشروع أيضا في إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة وتحسين استدامة مصادر المياه والحفاظ على الأراضي الزراعية الخصبة والغابات. وقد أصبحت عمليات التجديد أكثر سهولة من خلال استخدام مصادر الطاقة البديلة، مثل الطاقة الشمسية للإضاءة وضخ المياه، ومواقف الطهي المنزلية الأفضل. ولمساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة على الازدهار، يساعد برنامج لسبل كسب العيش على تهيئة وزيادة وتحسين الفرص المتاحة للناس لكسب الدخل، وتشمل أنشطة ذات قيمة مضافة في الزراعة ومصائد الأسماك وإنتاج الفحم والطوب.

ويأتي هذا المشروع في إطار جهد إقليمي أكبر لدعم المجتمعات المضيفة للاجئين في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وأوغندا. ومن خلال نهج التنمية المجتمعية، يضمن المشروع مشاركة المواطنين وانخراطهم في تحديد وترتيب أولويات المشروعات الفرعية التي تلي الاحتياجات المجتمعية الملحة، وتمكين ليس فقط المجتمع المحلي لكن أيضا المؤسسات الشعبية والهيئات الحكومية اللامركزية. ويسعى المشروع أيضا إلى معالجة المخاطر الاجتماعية الكامنة، بما في ذلك العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال. إن الهدف الرئيسي هو تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وتحسين المساواة الاجتماعية، وتكامل البرامج الإنسانية والتنمية لصالح الجميع.



شرق آسيا والمحيط الهادئ



شهد معدل النمو في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ تراجعاً حتى قبل تفشي جائحة فيروس كورونا، وذلك من 6.3% عام 2018 إلى 5.9% عام 2019. ففي الصين، تراجع معدل النمو من 6.6% عام 2018 إلى 6.1% عام 2019؛ وفي باقي بلدان المنطقة، انخفض المعدل من 5.2% عام 2018 إلى 4.7% عام 2019. وقال البنك الدولي في تقريره لشهر يونيو/حزيران 2020 عن الآفاق الاقتصادية العالمية إن التوقعات تشير إلى أن النمو في المنطقة سينخفض إلى 0.5% في عام 2020. وتميل المخاطر المحدقة بالتوقعات بقوة إلى الاتجاه سلبيًا. وهي تشمل استمرار الجائحة لفترة أطول مما كان متوقعا، وطول أمد الضغوط المالية، وحدث انكماش أكثر حدة من المتوقع في نمو التجارة العالمية، بالإضافة إلى تفاقم النزاعات التجارية.

وفي عام 2019، كان العدد التقديري للفقراء (الذين يعيشون على أقل من 5.50 دولار للفرد في اليوم) في البلدان النامية بشرق آسيا والمحيط الهادئ (باستثناء الصين) 271 مليوناً؛ وفي الصين، كان هناك نحو 225 مليوناً على الرغم من أن الصين تمثل نحو 65% من إجمالي سكان البلدان النامية بالمنطقة. لكن التأثيرات الاقتصادية للجائحة قد تؤدي إلى زيادة ضخمة في عدد الفقراء بالمنطقة في 2020.

مساعداات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 7.3 مليارات دولار لتمويل 77 عملية في المنطقة خلال السنة المالية 2020، من بينها 4.8 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و2.5 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقع البنك على اتفاقيات للخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع ثلاثة بلدان بمبلغ إجمالي يصل إلى 4 ملايين دولار. ويركز عمل البنك الدولي في المنطقة على ثلاثة مجالات رئيسية، هي رأس المال البشري والاحتواء، والنمو بقيادة القطاع الخاص، والاستدامة والقدرة على الصمود.

وفي السنة المالية 2020، واستجابة لتفشي فيروس كورونا، وافق البنك على 11 عملية جديدة (500 مليون دولار) وعلى إعادة توجيه التمويل من تسعة مشروعات قائمة (42 مليون دولار) لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ في إطار البرنامج العالمي للاستعداد الإستراتيجي والتصدي للجائحة.

بناء رأس المال البشري وتشجيع الاحتواء الاقتصادي

يمثل تدعيم رأس المال البشري قضية ذات أولوية لإندونيسيا، حيث تقدم 600 مليون دولار لبرنامج الأمل الأسري الحكومي للمساعدة في كسر حلقة الفقر في بعض المجتمعات الأكثر فقراً في البلاد. ويقدم البرنامج تحويلات نقدية مشروطة ويساعد على تغيير السلوكيات لنحو 10 ملايين أسرة لتشجيع الاستثمار في تعليم وصحة أطفالهم. ونساند أيضاً مشروع تدعيم الأطر المؤسسية لتحسين الخدمات القروية للمساعدة على ضمان فاعلية إنفاق نحو 8 مليارات دولار من تحويلات المالية العامة إلى نحو 75 ألف قرية، لتصل إلى قرابة 176 مليون إندونيسي. وتستخدم الحكومة هذه الأموال خلال جائحة فيروس كورونا لدعم الدخل،

الجدول 4 منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2018 - 2020

المدفوعات (ملايين الدولارات)			الارتباطات (ملايين الدولارات)			
السنة المالية 2020	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018	
4,679	5,048	3,476	4,770	4,030	3,981	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
1,589	1,282	1,252	2,500	1,272	631	المؤسسة الدولية للتنمية

محافظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2020: 35.5 مليار دولار.

وتوفير المعلومات الصحية، ومساعدة المجتمعات المحلية في الحد من التأثيرات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تمثل معدلات سوء التغذية بين الأمهات والأطفال خسارة في رأس المال البشري، وقد تكلف ما يقدر بنحو 2.4% من إجمالي الناتج المحلي سنويا. فإنتاجية الطفل المولود في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية اليوم ستبلغ 45% فقط عندما يكبر مقابل نسبة إنتاجية كاملة إذا تمتع بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة. وفي هذا الصدد، فإننا نساند نهجا متعدد القطاعات طويل الأجل لمعالجة سوء التغذية، مع العديد من العمليات التكميلية في المقاطعات التي تعاني من مستويات للتقزم تتجاوز 40%.

وفي الفلبين، ندعم مشروع التنمية الريفية بمبلغ 570 مليون دولار للمساعدة في زيادة الدخل لسكان الريف وزيادة إنتاجية المزارع ومصائد الأسماك في جميع أنحاء البلاد. وقد أتاح المشروع لنحو 323500 شخص - 46% منهم من النساء - طرقا من المزرعة إلى السوق، وشبكات للري، وإمدادات مياه الشرب، ومشروعات زراعية، وأنشطة الحفاظ على الموارد الساحلية والبحرية. وتشير المسوح إلى أن دخل الأسرة من المزارعين وصائدي الأسماك، ممن استفادوا من هذه الجهود، قد ارتفع بنسبة 36% في المتوسط.

تشجيع النمو بقيادة القطاع الخاص

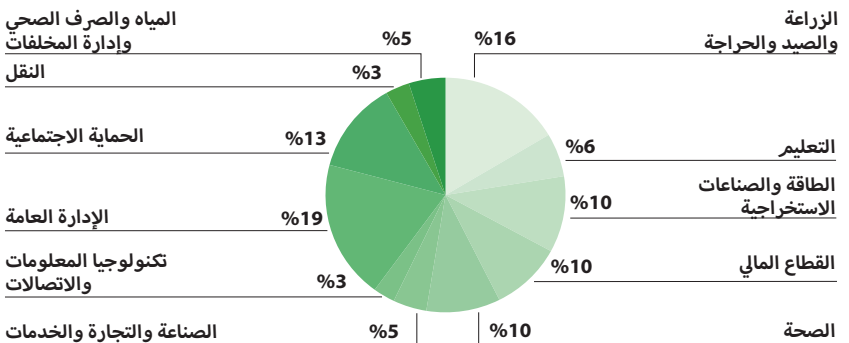
تعد زيادة فرص القطاع الخاص وتهئية بيئة مواتية للاستثمار والابتكار من الأمور الحيوية للنمو المستدام في المنطقة. ويساعد البنك بلدانا مثل فيجي وإندونيسيا والفلبين على تنفيذ إصلاحات في السياسات العامة تعزز من نمو القطاع الخاص. كما نقدم خدمات استشارية لمساعدة البلدان، ومن بينها الصين وماليزيا وتايلند، على تحسين البيئة المواتية للأعمال. ونشجع على ريادة الأعمال والابتكار من خلال السياسات العامة والبرامج التي تدعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالفلبين، بالإضافة إلى ضخ الاستثمار في القدرة التنافسية والتجارة بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار. كما نساعد على توسيع إمكانية الوصول إلى التمويل على نطاق واسع من خلال تنفيذ جدول أعمال بالي للتكنولوجيا المالية كي تتمكن البلدان من الاستفادة من مزايا التكنولوجيا المالية مع إدارة المخاطر المحتملة في الوقت ذاته. ونجري كذلك تقييمات للتكنولوجيا المالية في الفلبين وفيتنام، ونشجع على حصول المزارعات والشركات الصغيرة والمتوسطة في كمبوديا ودولة ساموا المستقلة على الائتمان.

بناء القدرة على الصمود وتعزيز الاستدامة

تتعرض بلدان المنطقة لتأثيرات تغير المناخ بدرجة عالية، لكنها تتميز بالابتكار في تسريع وتيرة الحد من هذه التأثيرات. وفي هذا الصدد، فإننا نتعاون مع الصين لتشجيع النمو منخفض الانبعاثات الكربونية من خلال دعم برنامج الحكومة الوطني للتجارة في الانبعاثات، وإصلاح قطاع الكهرباء، وآليات مكافحة تلوث الهواء القائمة على النتائج. كما ندعم أيضا إصلاح السياسات العامة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

الشكل 2 شرق آسيا والمحيط الهادئ

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • في السنة المالية 2020
الحصة من المجموع البالغ: 7.3 مليارات دولار



وفيتنام من خلال النمو المراعي للبيئة وتقديم تمويل لأغراض سياسات التنمية التي تركز على المناخ ومساعدة تايلند وفيتنام بأعمال تحليلية واستشارية بشأن تسعير الكربون.

ومن خلال آليات التمويل المبتكرة، تساعد البلدان على الاستثمار في الزراعة المراعية لتغير المناخ بغرض ضمان الأمن الغذائي، وفي البنية التحتية المراعية لتغير المناخ للتأكد من قدرتها على تحمّل الأحداث المناخية المتطرفة. وتعد دلتا نهر ميكونغ المنخفضة الأرض ذات الكثافة السكانية العالية في فيتنام مركز التأثر بتغير المناخ في البلاد. إذ يقطنها 20 مليون نسمة، يعتمد الكثير منهم على زراعة الأرز في سبل كسب أرزاقهم. ويدعم المشروع المتكامل للصمود إزاء تغير المناخ وسبل كسب العيش المستدامة، الذي تبلغ تكلفته 310 ملايين دولار، التحول إلى ممارسات لإدارة المياه والأراضي أكثر قدرة على التكيف مع المناخ هنا، مع رفع مستوى الرفاهة الاقتصادية للمجتمعات الريفية في الوقت نفسه. كما يطبق التخطيط المتكامل المراعي لتغير المناخ في كل أنحاء منطقة الدلتا.

الجدول 5 منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: لمحة سريعة عن المنطقة

الاتجاهات	البيانات الحالية	2010	2000	المؤشر
	2,094	1,966	1,816	إجمالي عدد السكان (بالملايين)
	0.6	0.7	1.0	النمو السكاني (% سنوياً)
	8,299	3,759	911	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)
	5.2	9.0	6.4	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
	28	219	550	عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)
	78	75	72	العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)
	73	71	68	العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)
	11,421	10,004	4,189	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)
	1.3	11.2	29.7	الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)
	1	2	8	خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات
	78	79	82	نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)
	47	54	62	إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)
	16	23	42	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي
	98	96	92	معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)
	51	29	2	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)
	98	95	92	إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)
	16	16	32	استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)
	82	72	56	الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)
	92	88	80	الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2019؛ يرجى زيارة الموقع: <http://data.worldbank.org> للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة لعام 2002. بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx>.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/eap

سد الفجوة الرقمية في تونغا

منذ عام 2011، يتعاون برنامج البنك الدولي للربط الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ مع حكومات المنطقة لزيادة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة انتظامها وتحسين جودتها وجعلها ميسورة التكلفة. ففي تونغا - وهي بلد ناء جغرافيا موزع على 176 جزيرة تنتشر في مساحة 700 ألف كيلومتر مربع بجنوب المحيط الهادئ - حققت المرحلة الأولى منافع ملموسة.

إذ كانت تونغا تعتمد قبل البرنامج على وصلات الأقمار الصناعية باهظة التكلفة للاتصال بالإنترنت، والتي كانت متاحة لنحو 2% من السكان فحسب. وكانت نسبة من يمكنهم الاتصال بالإنترنت عريضة النطاق أقل، إذ بلغت 0.9%. ولم تستطع هذه القدرة المحدودة تلبية الطلب المتزايد للسكان الذين يسعون إلى اتصال أفضل من أجل أنشطة الأعمال والتجارة والصحة والتعليم والتواصل مع المغتربين والمهاجرين خارج البلاد.

ومن خلال الاستثمار في البنية التحتية والمساعدة التقنية، أفاد البرنامج أكثر من 101 ألف شخص، من بينهم ما يقرب من 20 ألفا على الجزيرتين الرئيسيتين هاباي وفافاو. وأدى البرنامج إلى خفض تكلفة الربط الدولي وتدعيم الإطار التنظيمي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وقد أدى ذلك إلى تحسين البيئة المواتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز المنافسة في سوق أفضل، وزيادة إمكانية الحصول على خدمات البنية التحتية والرعاية الصحية وغير ذلك من الخدمات الحكومية. وانخفض متوسط تكلفة البيع بالتجزئة لخدمات الاتصال بالإنترنت عريض النطاق بنسبة 97% ومتوسط تكلفة المكالمات الهاتفية الدولية بنسبة 37%. وقد أدى هذا الجهد إلى انخفاض كبير في أسعار الجملة لتلك الخدمات وزيادة 118 ضعفا في عرض النطاق الترددي الدولي المتاح على الإنترنت ليصل إلى 4400 ميغابت في الثانية. كما قام البرنامج بتمويل بناء شبكة بطول 1217 كيلومترا من كابلات الألياف الضوئية البحرية للربط بين تونغا وفيجي، وبين جزيرة تونغا الرئيسية وهاباي وفافاو.

وقد تعدّت التأثيرات الإيجابية مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية. وأوضح الدكتور بولا فيفيلي، مدير الصحة العامة في جماعة المحيط الهادئ وجراح العيون الوحيد في تونغا، ذلك قائلا "سيسمح كابل الألياف الضوئية لأطبائنا بالتواصل بسهولة أكبر مع الكوادر الطبية على الجزر الأخرى ومع الأطباء في الخارج". وأضاف: "إن مؤتمرات الفيديو تطوي على إمكانات ضخمة لنا، لا سيما كدولة جزرية نائية. وهذا يعني أنه يمكن للمتخصصين العالميين الانضمام إلينا وتقديم المشورة والمعلومات الفورية أثناء العملية، مما يحدّ من الضغط على فريقنا هنا" ولتعزيز مشاركة القطاع الخاص، ساعد المشروع في توجيه عملية الخصخصة الجزئية للمشغل المحنكر للكابلات في البلاد، وذلك من خلال بيع 16.7% من الشركة لمشغل خاص. كما ساعد في وضع قانون الاتصالات، الذي تم تمريره عام 2016.

وتجري الآن محاكاة هذا النهج المزودج لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الأساسية وتدعيم البيئة التنظيمية في فيجي وكيريباتي وولايات ميكرونيزيا الموحدة وبالاو ودولة ساموا المستقلة وتوفالو. وقد أرسى الربط المحسن الأساس لمشروع دعم الحكومة الرقمية الجديد في تونغا، والذي يعمل على تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية وتدعيم الاتصال الرقمي والكفاءة والأمن في الخدمات العامة.



أوروبا وآسيا الوسطى



تراجعت وتيرة النمو الاقتصادي بالمنطقة إلى ما يقدر بنحو 2.2% عام 2019، في تجسيد لحالة الضعف التي شابّت اقتصادي روسيا وتركيا، وهما أكبر اقتصادين بالمنطقة. ومن المتوقع أن يتدهور معدل النمو ليسجل انكماشاً عام 2020، وذلك في أعقاب تفشي فيروس كورونا. وفي حين يلقي تفشي فيروس كورونا ظلالاً كثيفة من الشك وعدم اليقين بشأن تأثيره على الاقتصاد، تشير السيناريوهات إلى أن نمو المنطقة سينكمش بنسبة 4.7% عام 2020 قبل أن يرتفع عام 2021، في ظل اتخاذ البلدان تدابير خاصة على صعيد السياسة العامة، وارتفاع أسعار السلع الأولية العالمية، وتدعيم التجارة. ويأتي تفشي الجائحة في وقت هش بالفعل لاقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في أوروبا وآسيا الوسطى. فمُنذ شهر فبراير/شباط، واجهت المنطقة معركة مضيئة للتعامل مع كل من الأزمة الصحية العاجلة والتحديات طويلة الأجل الناجمة عن الجائحة. وتشهد معظم اقتصادات المنطقة حالات تعطل شديدة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي وسلاسل الإمداد العالمية والإقليمية، فضلاً عن محدودية في القدرة على الحركة والتنقل، وتراجع السفر والسياحة، وانخفاض الطلب على الصادرات.

مساعات البنك الدولي

في السنة المالية 2020، وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 7.2 مليارات دولار إلى المنطقة لتمويل 64 عملية، تشمل 5.7 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و1.5 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقع البنك على 39 اتفاقية للخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع سبعة بلدان بمبلغ إجمالي يصل إلى نحو 75 مليون دولار.

ونسعى إلى دعم الأهداف الإنمائية لبلدان المنطقة، مع التركيز على تعزيز النواتج الصحية، وتحسين أنظمة التعليم، وتشجيع تنمية المهارات، وتحقيق النمو المستدام القادر على الصمود. وفي إطار الاستجابة للجائحة، نعطي الأولوية لزيادة قدرات القطاع الصحي وفعاليتها، بالإضافة إلى توفير الحماية الاجتماعية. وتكتمل التحسينات في نواتج التعليم المبادرات القائمة في قطاع الصحة، مما يساعد الجهات المتعاملة معنا على تعزيز تنمية رأس المال البشري لضمان أن مساراتها نحو النمو تتسم بالإنصاف والاستدامة على السواء، وأنه بوسعها زيادة قدرتها على الصمود إزاء تغير المناخ والحد من أسبابه المحتملة. بالإضافة إلى التمويل، فإننا نقدم المشورة في مجال السياسات العامة لمساعدة البلدان على معالجة تأثيرات الجائحة وتوجيه استجابات الحكومات في جميع أنحاء المنطقة من حيث الحجم والتركيز والتأثير.

تحسين أنظمة الرعاية الصحية لزيادة الفاعلية وإنقاذ الأرواح

يساعد البنك الدولي البلدان على تعزيز أنظمة الرعاية الصحية من خلال رفع مستوى الكفاءة وتحديث المنشآت والأجهزة. وقد أدى تفشي جائحة فيروس كورونا في أوائل عام 2020 إلى تعجيل الحاجة إلى أنظمة صحية أفضل يمكن أن تحدد من الخسائر في الأرواح وتحقق نواتج صحية أفضل للجميع. وفي شهر أبريل/نيسان 2020، قمنا بتفعيل عملية خيار السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث بقيمة 15 مليون يورو لصربيا، مما يساعد على تدعيم الأطر المؤسسية والقانونية للبلاد من أجل إدارة التأثيرات المادية والمالية لحالات الطوارئ الصحية والمخاطر الطبيعية على نحو فعال. وهذا يسمح لصربيا بالوصول السريع إلى التمويل لمكافحة فيروس كورونا.

الجدول 6 منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2018 - 2020

الارتباطات (ملايين الدولارات)		المدفوعات (ملايين الدولارات)	
السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
3,550	3,749	5,699	2,209
957	583	1,497	931
البنك الدولي للإنشاء والتعمير		البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
المؤسسة الدولية للتنمية		المؤسسة الدولية للتنمية	

محفوظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2020: 29.8 مليار دولار.

وفي السنة المالية 2020، واستجابة لتفشي فيروس كورونا، وافق البنك على 11 عملية جديدة (740 مليون دولار) وعلى إعادة توجيه التمويل من تسعة مشروعات قائمة (689 مليون دولار) لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى في إطار البرنامج العالمي للاستعداد الاستراتيجي والتصدي للجائحة.

وفي السنة المالية 2020، أصبحت طاجيكستان أول بلد بالمنطقة ينضم إلى صندوق التمويل العالمي المعني بالنساء والأطفال والمراهقين، وهو منصة عالمية تهدف إلى معالجة قضايا الصحة والتغذية بمزيد من الفاعلية عن طريق تحسين التنسيق بين الجهات المانحة ورفع مستوى الكفاءة في استخدام الموارد المحلية والدولية.

وتتيح الخدمات الاستشارية والأعمال التحليلية التي يقدمها البنك توصيات بشأن السياسات العامة تساعد الحكومات على اتخاذ قرارات مستنيرة لمعالجة أولويات التنمية. وتضمن تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية في المنطقة لشهر أبريل/نيسان 2020 تقييما لتأثير جائحة فيروس كورونا على النمو الاقتصادي، وأوصى باتخاذ تدابير للسياسات العامة بغرض تعزيز أنظمة الرعاية الصحية، ومساندة الشركات الصغيرة، وتعزيز شبكات الأمان، خاصة للفئات الفقيرة والأكثر احتياجا.

تعزيز الإمكانات بالاستثمار في رأس المال البشري

إن ضمان توفر خدمات جيدة للرعاية الصحية والتعليم الملائم في مرحلة مبكرة هو الركن الأصيل لتنمية رأس المال البشري، ويشكل عاملا حيويا لإعداد الأطفال ليحققوا النجاح والازدهار حين يشبّون في ظل عالم سريع التغيّر. كما هو موضح على مؤشر رأس المال البشري، يمكن للأفراد في أوروبا وآسيا الوسطى تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية خلال حياتهم، مدعومين في ذلك بالاستثمار القوي في رأس المال البشري خلال سنوات الطفولة والمراهقة. ويتعاون البنك مع الشركاء لتعزيز الاستثمارات الموجهة التي يمكن أن تحسن من نواتج الصحة والتعليم وتتيح للسكان فرصة للنمو بأقصى إمكاناتهم.

ويقدم مشروع الابتكار والشمول والجودة في جورجيا 103 ملايين دولار لزيادة إمكانية الحصول على التعليم قبل المدرسي وتحسين جودة التعليم وبيئة التعلّم على جميع المستويات. ومن خلال هذا المشروع، سيتمكن 116 ألف طالب في جميع أنحاء البلاد من الوصول إلى بيئة تعليمية أفضل، وسيتملق 1600 معلم ومدرب تدريبا متقدما، وسيتم بناء 65 مدرسة جديدة.

ويساعد مشروع تعزيز تنمية الطفولة المبكرة، الذي تبلغ تكلفته 60 مليون دولار، أوزبكستان على تحسين التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتمكين القياس المنهجي لجودة التعليم لزيادة إثراء عملية وضع السياسات العامة والتخطيط الإستراتيجي والمراقبة. ويستفيد أكثر من مليون طفل - منهم 540 ألف فتاة - من المعدات وقطع الأثاث والمواد التعليمية الحديثة الملائمة للأطفال. كما يجري تدريب أكثر من 20 ألف معلم وموظف في مرحلة ما قبل المدرسة على مناهج جديدة لتنمية الطفولة المبكرة.

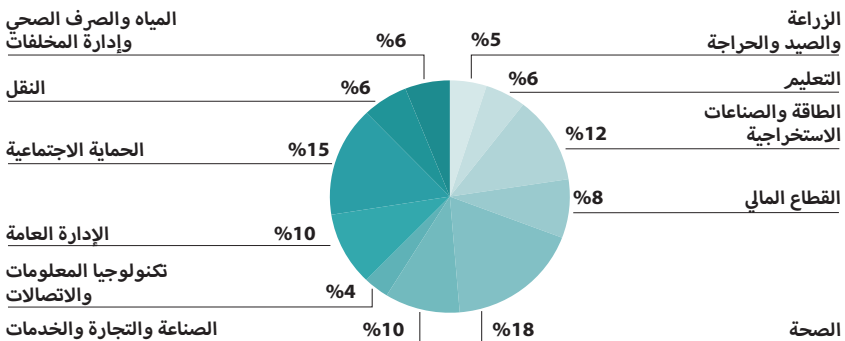
تدعيم القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث الطبيعية

على مدار الثلاثين عاما الماضية، شهدت البلدان في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى ما يقرب من 500 فيضان وزلزال رئيسي، وأسفر ذلك عن وفاة 50 ألف شخص والإضرار بنحو 25 مليون شخص. وتعرض ما يقرب من ثلث عواصم المنطقة في وقت ما للتدمير إثر زلزال أو فيضان، في حين أن نوبات الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية لا تزال تدمر سبل كسب العيش، مع تأثر الفئات الأشد فقرا والأكثر احتياجا بهذه الأحداث بشكل غير متناسب.

وتساعد عمليات عديدة مختلف البلدان على الحد من الكوارث المتعلقة بالتأثيرات المناخية، وزيادة درجة استعدادها، وتعزيز جهود التعافي عند وقوع الكوارث. وكان البنك الدولي أول مؤسسة مالية دولية تساعد كرواتيا بعد الزلزال الذي وقع في شهر مارس/آذار 2020. فقد ساعدنا في إجراء تقييم سريع للاحتياجات، وفي شهر يونيو/حزيران

الشكل 3 منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • في السنة المالية 2020
الحصة من المجموع البالغ: 7.2 مليارات دولار



2020، وافقنا على المشروع الطارئ للتعافي من تأثيرات الزلزال والتأهب في قطاع الصحة العامة بقيمة 200 مليون دولار. وسيساعد ذلك في إعادة تأهيل الخدمات العامة الحيوية وتصميم برنامج المساندة المالية لإعادة بناء المساكن. وفي تركيا، يساعد مشروع المدن المستدامة الذي تبلغ تكلفته 133 مليون دولار في تحسين التنمية المستدامة للمدن من خلال المساعدات الفنية ودراسات الجدوى والتقييمات البيئية والاستثمارات في البنية التحتية. وتستخدم تركيا أيضاً 325 مليون دولار إضافية من خلال مشروع تكامل الطاقة المتجددة لتطوير وتدعيم البنية التحتية بحيث يمكنها دمج محطات الرياح في شبكة النقل وربط طاقة الرياح مع أجزاء مختلفة من البلاد.

يقدم مشروع كفاءة استخدام الطاقة في القطاع العام في شمال مقدونيا 27 مليون دولار بهدف خفض استهلاك الطاقة ومساندة تطوير وتنفيذ آلية تمويل مستدامة من أجل كفاءة استخدام الطاقة في القطاع العام، مما يعود بالنفع على نحو 97 ألف شخص. ويسهم هذا المشروع في تحقيق وفورات سنوية في استهلاك الطاقة تُقدَّر بنحو 4 ملايين دولار، وسيخفض الاستهلاك بنحو 2.5 مليار ميغاجول على مدى 20 عاماً.

تعزيز أوجه التعاون في أنحاء المنطقة

يساعد البنك الدولي، من خلال المبادرات الخاصة بالمنطقة، على تعزيز أوجه التعاون وتدعيم الربط والتشجيع على التجارة عبر الحدود. إذ يعمل مشروع نقل وتجارة الكهرباء في آسيا الوسطى وجنوب آسيا، الذي تبلغ تكلفته 592 مليون دولار، على تهيئة الظروف الملائمة للتجارة المستدامة في الكهرباء بين أفغانستان وجمهورية قيرغيزستان وباكستان وطاجيكستان. ويساعد مشروع تحديث الأرصاد الجوية المائية في آسيا الوسطى الذي تبلغ تكلفته 32 مليون دولار على زيادة دقة الخدمات الهيدرولوجية والأرصاد الجوية في مختلف أنحاء آسيا الوسطى، في حين يعمل برنامج الروابط الإقليمية متعدد المراحل في آسيا الوسطى على تدعيم الربط ودعم السياحة المستدامة في جميع أنحاء المنطقة.

الجدول 7 منطقة أوروبا وآسيا الوسطى: لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	369	378	399	
النمو السكاني (% سنوياً)	0.0	0.6	0.5	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,795	7,391	8,014	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	8.3	5.0	1.2	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	28	12	6	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	73	75	78	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	62	66	70	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	2,610	2,935	2,979	
الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعداد القوى الشرائية لعام 2011)	6.0	2.5	1.2	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	11	6	9	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (% تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	72	72	71	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	23	20	18	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	36	19	13	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	94	98	97	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	2	35	73	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	100	100	100	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	5	5	6	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	86	91	94	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	93	95	96	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2019؛ يرجى زيارة الموقع: <http://data.worldbank.org> للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002. بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: <http://research.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx>

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/eca

تعزيز احتواء المرأة والمساواة بين الجنسين في أوروبا وآسيا الوسطى

لا يستطيع أي بلد أن يحقق إمكاناته الكاملة في ظل استبعاد نسبة كبيرة من سكانه من المشاركة بشكل كامل في النشاط الاقتصادي. بيد أن النساء في أوروبا وآسيا الوسطى يشكلن أقل قليلا من نصف القوة العاملة ويقل دخلهن في المتوسط 30% عما يحققه الرجال. كما أن فرصة حصول المرأة على الخدمات المالية محدودة، ويقل احتمال أن تفتح حسابا مصرفيا أو تدخر في مؤسسة مالية مقارنة بالرجال. وتواجه النساء أيضا مخاطر تتمثل في العنف المنزلي والتحرش الجنسي في العمل وقيود العمل، مما يؤدي إلى تقييد قدرتها على التعبير عن رأيها وولايتها عن نفسها.

ونساعد بلدان المنطقة على إزالة الحواجز الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المرأة من أجل زيادة مشاركتها الرسمية في القوى العاملة لتحسين سبل كسب العيش وتعزيز النمو الاقتصادي. وقد أعدنا خطة عمل إقليمية للمساواة بين الجنسين لضمان أن عملياتنا تزيد من هذه المساواة بشكل فعال. وتتركز الخطة على ثلاثة محاور، هي كما يلي: (1) تعميم المنظور الإستراتيجي بشأن المساواة بين الجنسين بقيادة البلدان؛ (2) البحث والابتكار وإنتاج البيانات؛ (3) الاتصالات وبناء القدرات وإعداد التقارير.

وفي السنة المالية 2020، ارتبطنا بتقديم نحو 5.3 مليارات دولار من أجل 42 عملية في المنطقة تحدد في تصميمها الفجوات بين الجنسين وتعمل على معالجتها طوال دورة المشروع. ففي ألبانيا، يعد مشروع المساواة بين الجنسين في الحصول على الفرص الاقتصادية، الذي تبلغ تكلفته 10 ملايين دولار، أول عملية من عمليات البنك لأغراض سياسات التنمية تركز حصرا على المساواة بين الجنسين. ويدعم المشروع الجهود الرامية إلى تعزيز سياسات المساواة بين الجنسين من خلال الاعتراف بالملكية العقارية، وخلق فرص للنساء لتحقيق الدخل، وتدعيم عملية وضع السياسات التي تراعي المساواة بين الجنسين. وفي أوزبكستان، يساعد مشروع تنمية قطاع الثروة الحيوانية الذي تبلغ تكلفته 150 مليون دولار على دمج مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل الإمداد الحديثة لزيادة فرص النساء لكسب الدخل. وفي مولدوفا، يعمل مشروع التعليم العالي الذي تبلغ تكلفته 36 مليون يورو على تعزيز التحاق النساء ببرامج التعليم العالي في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من خلال رفع مستوى الوعي وتقديم التوجيه المهني. وقد ساعدت هذه الجهود كلها على معالجة التفاوتات بين الجنسين على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية في جميع أنحاء أوروبا وآسيا الوسطى.



أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي



أصبحت سلسلة من الصدمات النمو الاقتصادي في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خلال العام الماضي، من الاضطرابات الاجتماعية وانهيار الأسعار العالمية للنفط إلى أزمة فيروس كورونا. وبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي في المنطقة (مع استبعاد فنزويلا حيث لا تتوفر بيانات كافية) 0.8% عام 2019 ومن المتوقع أن ينخفض إلى -7.2% عام 2020. ومن المتوقع أن يتعافى النمو إلى 2.8% عام 2021. وهدف إلى حماية ما تحقق من مكاسب خلال التحوّل الاجتماعي العميق في المنطقة في العقد الأول من القرن 21، حين ارتفعت أسعار السلع الأولية وأدى النمو واسع القاعدة إلى خفض معدلات الفقر بالمنطقة إلى النصف. فبين عامي 2003 و2016، انخفضت نسبة من يعيشون في فقر مدقع من 24.5% إلى 9.9%. ولكن منذ ذلك الحين، تراجعت التوقعات الاقتصادية، وأصبح كثير من الناس معرضين لخطر الانزلاق مرة أخرى إلى دائرة الفقر. وتتفاقم هذه الخسائر بسبب الجائحة.

مساعداً البنك الدولي

وفي السنة المالية 2020، واستجابة لتفشي فيروس كورونا، وافق البنك على 10 عمليات جديدة (215 مليون دولار) وعلى إعادة توجيه التمويل من 17 مشروعاً قائماً (703 ملايين دولار) لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في إطار البرنامج العالمي للاستعداد الإستراتيجي والتصدي للجائحة.

وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 7.8 مليارات دولار للمنطقة لتمويل 67 عملية في السنة المالية 2020، من بينها 6.8 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقع البنك على ست اتفاقيات للخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع بلدين اثنين بمبلغ إجمالي قدره مليوناً دولار. ويرتكز عملنا بالمنطقة على ركائز ثلاث. ينصب اهتمام الركيزة الأولى على النمو الشامل من خلال التشجيع على رفع مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية والشفافية والمساءلة؛ وإدماج الجماعات المستبعدة تقليدياً، وهي تشمل الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والمجمعات الريفية؛ وجذب الاستثمارات الخاصة. وتشدّد الركيزة الثانية على الاستثمار في رأس المال البشري لإعداد السكان لمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي تظهر مع الطبيعة المتغيرة للعمل. وتسعى الركيزة الثالثة إلى بناء القدرة على الصمود كي تتمكن البلدان من تحسين مستوى إدارتها وتحملها للصدمة، كالكوارث الطبيعية والاضطرابات الاقتصادية والهجرة والجريمة والعنف والأمراض المعدية.

تعزيز النمو الشامل للجميع

يلتزم البنك الدولي بتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل للجميع، مع التركيز على زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المساءلة والتوسع في الفرص. فقد ساعدنا المكسيك على زيادة الربط بين ممراتها البيولوجية للحفاظ على التنوع البيولوجي في البلاد وحمايته. وحافظ هذا الجهد على أكثر من 81 ألف هكتار من خلال الممارسات المراعية للتنوع البيولوجي، واستفاد منه ما يقرب من 13 ألف منتج، وساعد في إنشاء أكثر من 42 تحالفاً تجارياً مع المشترين، ووضع معايير للسلع التي تراعي التنوع البيولوجي. في هندوراس، ساعد مشروع التنافسية الريفية الذي تبلغ تكلفته 30 مليون دولار على تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية فيما

الجدول 8 منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2018 - 2020

الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)			
السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	
3,898	5,709	6,798	4,847	5,799	466	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
428	430	978	340	466	466	المؤسسة الدولية للتنمية

محفوظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2020: 31.0 مليار دولار.

بين صغار المنتجين من خلال مساعدتهم على المشاركة في تحالفات منتجة. ونتيجة لذلك، شهد هؤلاء المنتجون زيادة تقدر بنسبة 28% في الدخل، مما أفاد 7200 أسرة ريفية. وفي كولومبيا، أدت إصلاحات يدعمها البنك في السياسات العامة إلى خفض تلوث الهواء في المدن الكبرى بنسبة 24%، وزيادة إنتاج الطاقة النظيفة في المناطق الريفية، وزيادة إمكانية حصول نصف مليون شخص على المياه النظيفة.

الاستثمار في رأس المال البشري

يسعى البنك الدولي إلى ضمان حصول الجميع على ما يحتاجونه من رعاية صحية وتعليم لتحقيق الرخاء والاستفادة من الفرص التي يتيحها النمو الشامل وسوق العمل سريع التغير. ولقد ساعد البنك في تحسين الخدمات التعليمية والصحية في هايتي، مما أسفر عن زيادة فرص حصول 240 ألف طفل على التعليم الجيد وأكثر من 1.2 مليون شخص على خدمات صحة الأم والطفل. وأدت إجراءات التدخلية أيضا إلى توقف ملموس في انتقال الكوليرا، فمنذ شهر يناير/كانون الثاني 2019، لم تُسجل أي حالات مؤكدة مختبريا. وفي البرازيل، قام البنك بتدعيم برنامج المنح الأسرية "Bolsa Família" للتحويلات النقدية المشروطة، الذي استفاد منه نحو 47 مليون شخص. كما أسهم البرنامج في ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس حيث بلغت 91%.

استجابة لمكافحة جائحة فيروس كورونا، وافق البنك على مشروعات جديدة في الأرجنتين وإكوادور وهايتي وباراغواي بإجمالي قدره 100 مليون دولار، وذلك ضمن التسهيل سريع الدفع لمجموعة البنك الدولي. تهدف هذه الإجراءات التدخلية إلى الحد من الخسائر في الأرواح وتدعيم النظم الصحية. وتضمنت استجابات أخرى تفعيل خيارات السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث في كولومبيا والجمهورية الدومينيكية وهندوراس وبنما.

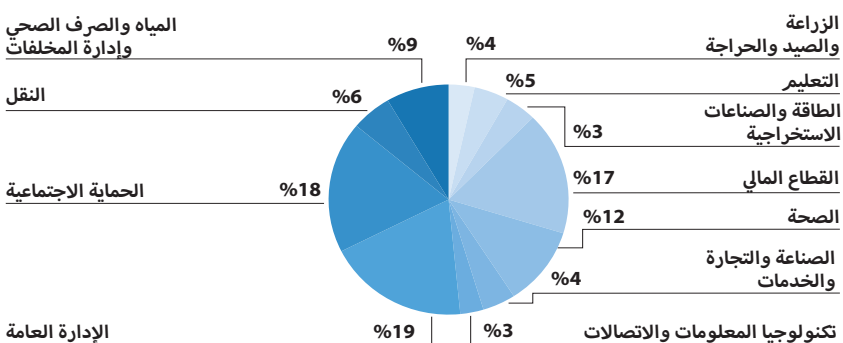
بناء القدرة على الصمود

تبرز جائحة فيروس كورونا ضرورة بناء القدرة على مواجهة الجوائح والأزمات الصحية مستقبلا. وفي شهر مايو/أيار 2020، وافق البنك الدولي على قرض لأغراض سياسات التنمية بقيمة 500 مليون دولار من أجل مساعدة إكوادور على الاستجابة لمكافحة الجائحة، وإزالة القيود أمام تنمية القطاع الخاص، ودعم الانتعاش الاقتصادي، ورفع كفاءة القطاع العام، واستدامة المالية العامة على المدى الطويل.

وتواجه منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أيضا أعلى تواتر للكوارث الطبيعية في العالم، وهي نقطة ضعف تجعل مواجهة تغير المناخ أكثر صعوبة. ولمعالجة ذلك الوضع، فإننا نركز على بناء بنية تحتية أفضل يمكنها تحمل العواصف وغيرها من الكوارث. ففي الجمهورية الدومينيكية، عملنا على تحسين خدمات الصرف الصحي لنحو 143 ألف شخص من خلال الاستثمار في شبكات جديدة للصرف الصحي ومعالجة المياه العادمة والبنية التحتية اللازمة للتخلص منها. وفي هايتي، ساعدنا في تحسين البنية التحتية ودرجة التأهب للكوارث، وزيادة إمكانية حصول أكثر من 233 ألف شخص على الكهرباء، وبناء طرق صالحة لجميع الأحوال الجوية وستفيد أكثر من مليوني شخص. كما أتاح المشروع إمكانية حصول أكثر من 60 ألف شخص على مياه شرب أكثر أمانا.

الشكل 4 أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات. في السنة المالية 2020 الحصة من المجموع البالغ: 7.8 مليارات دولار



توظيف الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية والقدرة على جمع الأطراف المعنية

قدم البنك الدولي خدمات استشارية مستردة التكلفة ومساعدات فنية وتحليلات متعمقة لدعم الأهداف الإنمائية لبلدان المنطقة، إضافة إلى إتاحة موارد تمويلية. وأثار تقرير صدر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2019 الانتباه إلى التحديات التي تواجهها بلدان في المنطقة تستقبل تدفقا غير مسبوق من المهاجرين من فنزويلا. وعرض التقرير أداة قوية قائمة على الشواهد والأدلة لتصميم سياسات عامة تساعد المهاجرين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. ففي إكوادور، انضمنا إلى الأمم المتحدة لجمع البيانات اللازمة لتلبية الاحتياجات التعليمية والصحية لنحو 400 ألف مهاجر فنزويلي في البلاد.

كما تعاونوا مع منظومة التكامل لأمريكا الوسطى ووكالة ناسا ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز قدرة أمريكا الوسطى على الصمود من خلال إبراز الارتباط بين الحوكمة وتخطيط المدن وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. وبالتعاون مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية، ساعدنا هندوراس في تحديث منهجيتها لقياس الفقر، مما يمهد الطريق لتحسين مستوى الاستهداف في برامج الحماية الاجتماعية. وفي كولومبيا، ساعدت خدماتنا الاستشارية على تحسين إدارة النظام التعليمي وزادت من مشاركة الآباء. وفي شهر فبراير/شباط 2020، استضفنا أيضا مؤتمر "فهم المخاطر في أمريكا الوسطى" والذي عُقد في كوستاريكا، وضم أكثر من 700 مشارك من 22 بلدا من أجل تعزيز الابتكارات في إدارة مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود.

الجدول 9 منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2010	2000	البيانات الحالية	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	559	493	614	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.1	1.5	0.9	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	7,832	4,021	8,355	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	4.8	2.3	(0.1)	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	36	63	28	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	77	75	78	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	71	68	72	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,562	1,237	1,658	
الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	6.2	11.9	4.4	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	7	22	10	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	66	60	68	
إجمالي العمالة غير المسجلة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	33	36	34	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	25	33	17	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	100	98	99	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	34	3	66	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	96	91	98	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	29	28	28	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	81	72	86	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	94	90	96	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2019؛ يرجى زيارة الموقع: <http://data.worldbank.org> للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002. بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: <http://research.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx>

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/lac

الاستجابة لأزمة مهاجري فنزويلا

شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تدفقا غير مسبوق للاجئين، وذلك بسبب الأزمة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في فنزويلا. فقد غادر نحو 5 ملايين شخص البلاد بنهاية عام 2019. وبقي نحو 80% من هؤلاء المهاجرين في بلدان أخرى في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما كولومبيا (1.6 مليون) وبيرو (863300) وإكوادور (385 ألفا).

ويعمل البنك الدولي على مساندة المهاجرين والمجتمعات المضيفة من خلال التحليلات والمساعدة الفنية والموارد المالية. ويعمل أيضا على تبادل المعارف وتعبئة قوة البنك في الحشد حول هذه الأزمة، بما في ذلك من خلال عملية كيتو على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفعالية تيد TEDx التي ترعاها مؤسسة محادثات في بيرو، والعديد من الأحداث رفيعة المستوى للبنك.

وفي كولومبيا، أعدنا أول تقييم لتأثير هجرة الفنزويليين بغرض توجيه السياسة العامة للاستجابة الوطنية وخطة التنمية الوطنية. وفي شهر يناير/كانون الثاني 2019، أصبحت كولومبيا مؤهلة للحصول على موارد تمويلية من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر. ويقدم البنك قرضا لأغراض سياسات التنمية بقيمة 750 مليون دولار استطاع تعبئة 32 مليون دولار من التمويل المشترك للبرنامج بغية دعم استدامة المالية العامة لكولومبيا وقدرتها التنافسية في خضم أزمة المهاجرين. وندعم أيضا مشروعا صحيا يتألف من قرض من البنك بقيمة 150 مليون دولار وتمويل بقيمة 38 مليون دولار من البرنامج، وذلك لتدعيم نظام الرعاية الصحية في البلاد ودعم تسجيل المهاجرين واللاجئين في نظام الضمان الاجتماعي.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019، بدأ البنك الدولي دراسة تحليلية مشابهة لتأثيرات هجرة الفنزويليين في بيرو. وإلى جانب وكالات الأمم المتحدة، ساعدنا في تمويل مسح وطني للمهاجرين واللاجئين أجراه المعهد الوطني للإحصاء والمعلومات، ودعما لتحليلات مؤسسية وقطاعية ونوعية أخرى. ونظرا للتأثير غير المتناسب لجائحة فيروس كورونا على المهاجرين واللاجئين، يقوم البنك بتعبئة موارد تمويلية لتلبية احتياجاتهم المتزايدة، بما في ذلك من خلال تقديم مساعدة فنية للحكومة.

والبنك بصدد إنجاز تحليل تأثير هجرة الفنزويليين على المالية العامة في إكوادور. وبالتعاون مع ست وكالات تابعة للأمم المتحدة، قمنا بتصميم وتنفيذ وتمويل مسح وطني ومجموعات تركيز لدعم إجراء تحليل شامل للمجتمعات المحلية المضيفة والمهاجرين. وقد أصبحت إكوادور أيضا مؤهلة في عام 2019 للحصول على موارد تمويلية من البرنامج وحصلت على 6 ملايين دولار من التمويل الميسر في مايو/أيار 2020.



الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



سجل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انكماشاً بنسبة 0.2% عام 2019 ومن المتوقع أن ينكمش بنسبة 4.2% عام 2020، على الرغم من وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن هذه التوقعات مع تفشي جائحة فيروس كورونا وما يربط بها من انهيار الأسعار العالمية للنفط وتدفقات السياحة وتراجع تحويلات المغتربين والمهاجرين. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج في البلدان النامية المصدرة للنفط بالمنطقة بنسبة 5.0%، في حين أن التوقعات تشير إلى أن الناتج الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي سيتراجع بنسبة 4.1%. ومن المتوقع أن ينكمش نمو البلدان المستوردة للنفط في المنطقة بنسبة 0.8% في انعكاس لانخفاض واسع النطاق في عائدات السياحة وتحويلات المغتربين وغير ذلك من مصادر الإيرادات الرئيسية.

وفي منطقة تقل فيها أعمار ثلثي السكان عن 35 عاماً، بلغ معدل البطالة بين الشباب نحو 25% حتى قبل تفشي الجائحة. ويعيش نحو نصف سكان المنطقة (42%) على أقل من 5.5 دولارات للفرد في اليوم. وتضاعف معدل الفقر المدقع (يُعرّف بأنه العيش على دخل يقل عن 1.90 دولار للفرد في اليوم) من 2.4% عام 2011 إلى 4.2% عام 2015 بسبب الصراعات وعدم تكافؤ فرص الحصول على التعليم وخدمات البنية التحتية الأساسية. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا الاتجاه بسبب فيروس كورونا.

وتبلغ التكاليف المتوقعة للجائحة نحو 3.7% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة عام 2019، أي ما يعادل أكثر من 100 مليار دولار. وفي اليمن، يضيف الصراع الذي تدور رحاه ضغوطاً على أنظمة الرعاية الصحية ذات القدرات المنخفضة أصلاً ويؤدي إلى زيادة معدلات الفقر، مما يزيد من تعقيد الاستجابة لحالات الطوارئ.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 3.6 مليارات دولار للمنطقة لتمويل 22 عملية في السنة المالية 2020، تشمل 3.4 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و203 ملايين دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما تم تقديم موارد تمويلية بقيمة 103 ملايين دولار أخرى لمشروعات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقدم البنك 140 خدمة استشارية ومنتجا تحليليا، وبلغت عائدات اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة 65 مليون دولار. ولا يزال برنامج المشورة الموسع يقدم دعماً مستمراً لعملية الإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويساعد البنك بلدان المنطقة على تحقيق الاستقرار لاقتصادها، وذلك استجابة للصدات المتعددة الناجمة عن فيروس كورونا وانهيار الأسعار العالمية للنفط، وتراجع النشاط الاقتصادي المحلي. ومازلنا ملتزمين بمساعدة البلدان على تغيير نماذج النمو من خلال متابعة الإصلاحات الهيكلية التي تفتح الأسواق وتتيح فرصاً اقتصادية أكثر وأفضل لعدد كبير من شباب المنطقة. ونقوم بذلك من خلال مساعدة تلك البلدان على تسخير رأس المال البشري، والاستفادة من التقنيات الرقمية، وخلق أسواق تنافسية. كما ندعم السلام والاستقرار في المنطقة بالمساعدة على تدعيم العقد الاجتماعي بين المواطنين والحكومة، ودعم أسواق المنطقة، وتدعيم القدرة على الصمود لمنع وتخفيف تأثيرات الصراع وتغير المناخ.

تجديد العقد الاجتماعي

يسعى البنك الدولي إلى تعزيز الروابط بين المواطنين والدولة من خلال زيادة فرص العمل والفرص الاقتصادية في القطاع الخاص، وتعزيز مشاركة المواطنين، وتمكين الفئات الأكثر احتياجاً، وتحسين الخدمات العامة،

الجدول 10 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2018 - 2020

الارتباطات (ملايين الدولارات)		المدفوعات (ملايين الدولارات)	
السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
5,945	4,872	3,419	2,415
430	611	203	151
البنك الدولي للإنشاء والتعمير		البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
المؤسسة الدولية للتنمية		المؤسسة الدولية للتنمية	

محفوظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2020: 20.1 مليار دولار.

وتدعيم الحوكمة. ففي تونس، قدم البنك 100 مليون دولار لمساعدة الحكومة على الاستفادة من التقنيات الرقمية وتحسين الخدمات في مجال الحماية الاجتماعية والتعليم. والهدف هو ضمان أن الفئات الأكثر احتياجا من السكان، مثل محدودى الدخل والنساء في المناطق الريفية والأميين وذوي الإعاقة، تحصل على هذه الخدمات، وأن النظم الحكومية تمكّن المواطن من زيادة قدرته على تقديم ملاحظات تقييمية ورفع مستوى المساءلة. وفي الأردن، يهدف مشروع الشباب والتكنولوجيا وفرص العمل، الذي تبلغ تكلفته 200 مليون دولار ويتضمن تمويلا بقيمة 37 مليون دولار من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل المُيسّر، إلى زيادة قدرة الشباب على الحصول على فرص العمل والتوسع في الخدمات الحكومية الرقمية. ويسعى المشروع إلى الاستفادة من إمكانيات الأردن بتنمية اقتصاده الرقمي واستيعاب العمالة الماهرة لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، سيساعد مشروع بقيمة 9 ملايين دولار السلطة الفلسطينية على الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة من خلال دعم رعاية الأم قبل الولادة وتغذية الأطفال ومراقبة النمو وفرص التعلم المبكر. وسيشمل ذلك تدخلات لزيادة إمكانية حصول الأطفال الفلسطينيين على التعليم في رياض الأطفال وتحسين جودته.

وفي شهر فبراير/شباط 2020، أصدر البنك تقريرا بعنوان "التقارب: خمس خطوات حاسمة لتحقيق التكامل بين المناطق المتأخرة والمتقدمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وقد خلص التقرير إلى أن تعزيز الفرص والخدمات الاجتماعية في المناطق البعيدة اقتصاديا عن المراكز الحضرية الضخمة هو الأساس للنمو الاقتصادي والاحتواء الاجتماعي بشكل أسرع.

التوسع في التعاون الإقليمي

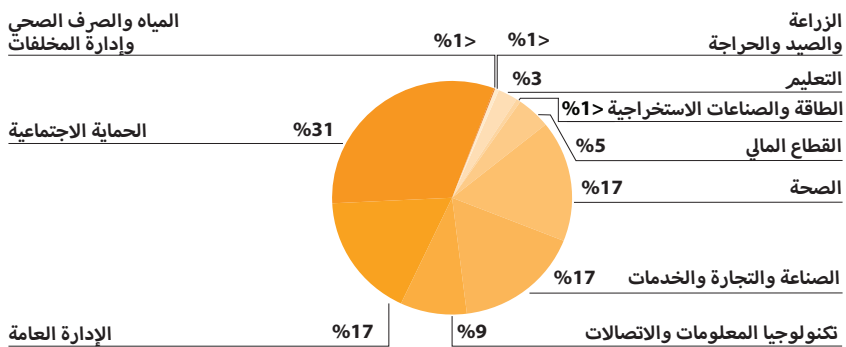
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أقل مناطق العالم من حيث التكامل الاقتصادي، إذ لا تشكل التجارة فيما بين بلدانها سوى 10% من إجمالي حجم التجارة. يركز البنك على تنمية أسواق المنطقة من خلال الاستفادة من موارد المنطقة والعمالة ورأس المال. وبدعم من مجموعة التنسيق العربية وشركاء آخرين، نساعد في إنشاء سوق إقليمية للطاقة؛ والمرحلة الأولى منها هي السوق العربية المشتركة للكهرباء، التي تهدف إلى ربط الشبكات الموحدة في بلدان المنطقة. وستصبح هذه السوق الإقليمية، حالما يتم الربط بالكامل، ثاني أكبر سوق بعد سوق الطاقة الأوروبية. ويقوم البنك أيضا بتوسيع نطاق التعاون الإقليمي وتعزيز التكامل الاقتصادي عبر مبادرة القرن الأفريقي، التي ترأسها جيوتي حاليا وتضم إريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال.

تدعيم القدرة على مجابهة الصدمات

لا تزال مواطن الضعف المتمثلة في تغير المناخ وتداعيات الصراع تسبب في خسائر فادحة بالمنطقة. ويساعد البنك الدولي بلدان المنطقة على تدعيم قدراتها للاستجابة لهذه الصدمات. ففي المغرب، سيساعد مشروع بقيمة 275 مليون دولار المملكة على تدعيم قدراتها لإدارة تأثير الكوارث الطبيعية والصدمات المناخية على المالية العامة، وتحسين إطارها المؤسسي لإدارة مخاطر الكوارث. ويساند البنك البلدان في استجابتها لمكافحة جائحة فيروس كورونا من خلال عمليات طارئة تركز على تأمين المستلزمات الطبية الأساسية لأنظمة الرعاية الصحية. وتشمل هذه المساندة إتاحة موارد تمويلية وتقديم المشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية لمعاونة هذه البلدان على تلبية الاحتياجات الصحية العاجلة وإبطاء وتيرة تفشي المرض. كما تتعاون أيضا مع الشركاء لإتاحة مواد الإغاثة للأفراد والمجتمعات المحلية والشركات في جميع أنحاء المنطقة للمساعدة في استقرار الدخل وتحفيز الانتعاش الاقتصادي.

الشكل 5 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • في السنة المالية 2020 الحصة من المجموع البالغ: 3.6 مليارات دولار



تعزيز التعافي وإعادة الإعمار

يقدم البنك الدولي مساعدات إنمائية للمجتمعات المحلية التي دمرها الصراع، وذلك من أجل إنقاذ الأرواح. ويشمل ذلك برنامجنا في اليمن الذي يعاني من الصراع منذ أوائل عام 2015. فقد كان اليمن بالفعل أفقر بلد بالمنطقة قبل اندلاع الصراع، وهو يعاني الآن من أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفقاً لتقارير الأمم المتحدة. وأدت أعمال القتال الدائرة إلى تدمير الاقتصاد اليمني، ومرافق البنية التحتية الحيوية، وحالة انعدام الأمن الغذائي، بحيث يقف اليمن حالياً على حافة المجاعة. وتواجه البلاد الآن تهديداً آخر هو تفشي جائحة فيروس كورونا والسيول العارمة وانتشار الجراد، وكل ذلك يدفع اليمن نحو كارثة.

وتركز أنشطتنا هنا على حماية سبل كسب العيش ودعم التعافي من خلال تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين الخدمات وتقديم المساعدة للفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً وخلق فرص عمل مؤقتة ومساندة القطاع الخاص. وبالشراكة مع الأمم المتحدة، قدمنا 1.8 مليار دولار لتمويل هذه الجهود.

ويواصل البنك دعم الجهود الرامية إلى إعادة الإعمار في العراق، حيث يساعد مشروع العمليات الطارئة من أجل التنمية في استئناف الخدمات وإصلاح مرافق البنية التحتية في الموصل، ثاني أكبر مدن العراق، والتي يقطنها 4 ملايين نسمة. وتشمل الجهود أيضاً إعادة بناء ثلاثة جسور، مما سمح لنحو 1.5 مليون مواطن بإمكانية الحصول مجدداً على الخدمات الصحية والتعليمية والوصول إلى الأسواق والشركات، وساعد على خلق فرص عمل. ويقوم المشروع أيضاً بتوريد وتركيب مولدات وكابلات للمساعدة في إعادة توصيلات الكهرباء إلى مليون شخص وشركة.

الجدول 11 منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: لمحة سريعة عن المنطقة

الاتجاهات	البيانات الحالية	2010	2000	المؤشر
	389	333	279	إجمالي عدد السكان (بالملايين)
	1.7	1.8	1.8	النمو السكاني (% سنوياً)
	3,861	3,993	1,568	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)
	1.2	3.4	2.6	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
	28	7	10	عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)
	76	74	71	العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)
	72	70	68	العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)
	1,475	1,282	873	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)
	7.2	2.0	3.4	الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعديل القوى الشرائية لعام 2011)
	10	6	12	خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات
	26	26	24	نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)
	31	32	35	إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)
	24	29	45	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي
	90	89	81	معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)
	60	21	>1	الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)
	96	96	89	إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)
	3	3	3	استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)
	89	86	82	الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)
	93	91	86	الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2019؛ يرجى زيارة الموقع: <http://data.worldbank.org> للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002. بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx>

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/mena

سد الفجوة في رأس المال البشري في مصر

تسعى خطة مجموعة البنك الدولي بشأن رأس المال البشري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تحسين النواتج من خلال الإجراءات التدخلية ذات الأولوية، مثل زيادة الاستثمار في تنمية الطفولة المبكرة ومعالجة فقر التعلم وتحسين المهارات والحد من تأثير الأمراض غير السارية وحماية الفئات الأكثر احتياجاً وتدعيم القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات وسد الثغرات في التعلم للبنين وفي مشاركة القوى العاملة للفتيات. ويتمثل دعم النهج الإقليمي في وضع خطط خاصة بكل بلد تركز على التحديات الرئيسية على مستوى ذلك البلد وتحدد مجالات الدعم من جانب مجموعة البنك الدولي. وتظهر مصر - وهي من أوائل البلدان التي اعتمدت هذا النهج في وقت مبكر - كيف يمكن لبلدان المنطقة تحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية وتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي.

يهدف مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر الذي تبلغ تكلفته 500 مليون دولار إلى تحسين أوضاع التدريس والتعلم في المدارس. فهو يساعد في زيادة إمكانية الحصول على التعليم الجيد في رياض الأطفال، وتعزيز قدرات المعلمين والمديرين التربويين، ووضع نظام موثوق لتقييم أداء الطلاب، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة وموارد التعلم الرقمية في التدريس والتعلم. ويهدف المشروع إلى إلحاق 500 ألف طفل جديد بالصفين الأول والثاني من رياض الأطفال، 50% منهم يعيشون في أفقر المراكز الإدارية؛ وتحسين ممارسات المعلمين؛ واستفادة مليوني طالب من نظام التقييمات الجديد؛ وإصلاح نظام الامتحانات والتخرج في المرحلة الثانوية ليركز على بناء المهارات. وفي الوقت نفسه، قدمنا تمويلاً إضافياً بقيمة 500 مليون دولار للمرحلة الثانية من مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي، الذي يدعم البرنامج القومي للتحويلات النقدية في مصر. وهذا البرنامج هو أكبر عملية للتحويلات النقدية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن أهم استثمارات مصر في تعزيز رأس المال البشري. فقد وصل حتى الآن إلى أكثر من 3 ملايين أسرة تضم أكثر من 8 ملايين فرد، مع توجيه ما يزيد على 67% من التحويلات إلى الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية، كما أن 74% من المستفيدين من البرنامج من النساء. وفي إطار هذه الجهود، يقدم برنامج "تكافل" دعماً شهرياً مشروطاً لدخل الأسرة بهدف حماية الأسرة الفقيرة من التأثيرات السلبية قصيرة الأجل للإصلاحات الاقتصادية والصدمات. كما يشجع برنامج "تكافل" الأسرة على إبقاء أبنائها في التعليم، ويتيح لها خدمات الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات الرعاية قبل الولادة وبعدها ومراقبة نمو الأطفال. ويقدم برنامج "كرامة" مساعدة نقدية شهرية غير مشروطة للمواطنين المسنين الفقراء، وذوي الإعاقات والأمراض الشديدة، والأيتام. وفي إطار أحدث جولة تمويلية، تعد الحكومة أيضاً مبادرة من شأنها المساعدة في تعزيز سبل كسب العيش وتعزيز الاحتواء الاقتصادي في ثماني محافظات.

بالإضافة إلى ذلك، يقدم البنك الدولي 400 مليون دولار لدعم نظام التأمين الصحي في مصر حيث تعمل الدولة على تعميم التغطية الصحية وتحسين النواتج الصحية. وسيساعد هذا المشروع الحكومة على وضع الأساس للتأمين الصحي الشامل وتجربته وتقديم حماية مالية مؤقتة لمساعدة الفئات الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية على دفع النفقات المتعلقة بعلاج فيروس كورونا. ويعتمد هذا المشروع على الجهود الجارية لتحسين الخدمات في منشآت الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات، ودعم تنظيم الأسرة، وتوسيع نطاق برنامج الرائدات الريفيات بوزارة الصحة، وتسهيل الفحوصات لتحديد الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي "سي" والأمراض غير السارية وعوامل الخطر الأخرى. وفي شهر مارس/أذار 2020، قام البنك بتفعيل مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة في هذا المشروع بمبلغ قدره 8 ملايين دولار، وذلك لتمويل الاستجابة الطارئة لتفشي جائحة فيروس كورونا في مصر، بما في ذلك تنفيذ خطة وقائية لمواجهة الجائحة. وهذا بالإضافة إلى مشروع بقيمة 50 مليون دولار بدأ في إطار برنامج تسهيل التمويل السريع لمجموعة البنك الدولي بغرض مكافحة الجائحة، والذي يهدف إلى تدعيم تدابير الوقاية وكشف الإصابات والاستجابة للتصدي للجائحة.



جنوب آسيا



تشهد منطقة جنوب آسيا في عام 2020 أسوأ أداء اقتصادي لها خلال الأربعين عاما الماضية وسط التداعيات الاقتصادية العالمية الناجمة عن تفشي جائحة فيروس كورونا. فمن المتوقع أن ينمو النشاط الاقتصادي بالمنطقة بنسبة 2.7% عام 2020 مقابل معدل النمو الذي كان متوقعا عند 6.3%. ومن المتوقع أن تستمر هذه التوقعات السلبية طوال عام 2021، حيث تشير التوقعات إلى استمرار النمو قرب 2.5%.

وقد أسفر النمو السريع في السنوات الماضية إلى تراجع معدلات الفقر وتحقيق تحسينات مبهرة في مجالي الصحة والتعليم. لكن حتى عام 2015، بلغت نسبة من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم نحو 12.4%، أو نحو 216 مليون شخص - أي ثلث الفقراء في العالم. وتشير التوقعات إلى أن المنطقة ستشهد أكبر زيادة في عدد الفقراء فقرا مدقعا بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا. فالفقر متعدد الأبعاد بالمنطقة أعلى أيضا من المتوسط العالمي، ويعاني كثير من البلدان من أشكال متطرفة من الإقصاء الاجتماعي وفجوات ضخمة في البنية التحتية. كما شهدت المنطقة أكبر تدفق للاجئين في العصر الحديث، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى فرار أكثر من 740 ألف لاجئ من الروهينجا إلى بنغلاديش منذ أغسطس/آب 2017.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 11.7 مليار دولار للمنطقة لتمويل 61 عملية في السنة المالية 2020، من بينها 5.6 مليارات دولار من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير و6.1 مليارات دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما قدم البنك 122 خدمة استشارية ومنتجا تحليليا لثمانية بلدان بإجمالي 83 مليون دولار، حيث قدم المشورة الفنية بشأن قضايا مثل إصلاح قطاع الطاقة ومشاركة المرأة في القوى العاملة وتغير المناخ. ويشدد على تعزيز النمو المستدام والشامل، والاستثمار في البشر، وتدعيم القدرة على الصمود. وتركز مساعداتنا على دعم إصلاح السياسات لإيجاد فرص عمل بقيادة القطاع الخاص؛ ومعالجة التقزم خلال نمو الأطفال؛ وزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة؛ ومساندة اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا؛ ومعالجة مخاطر المناخ، بما في ذلك من خلال التأهب لمواجهة الكوارث وإدارتها.

وفي إطار دعمنا لاستجابات بلدان المنطقة لمكافحة جائحة فيروس كورونا، فإننا نساعدنا على شراء معدات الوقاية الحيوية والمستلزمات الطبية، وإتاحة التعلم للأطفال، وتقديم التحويلات النقدية والغذاء للفئات الأكثر احتياجا، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص العمل، وتدعيم المؤسسات لتحقيق التعافي مع القدرة على الصمود.

دعم النمو المستدام وخلق فرص العمل

لا يمكن لمنطقة جنوب آسيا مواصلة النمو المرتفع إلا إذا حققت نمواً أكبر للاستثمارات والصادرات. فمع دخول ما يقدر بنحو 1.5 مليون شخص إلى سوق العمل كل شهر على مدار العامين المقبلين، يصبح إيجاد الوظائف أمراً لازماً. وسيعمل مشروع بقيمة 120 مليون دولار في نيبال على تحسين خدمات التشغيل ونواتج سوق العمل لنحو 100 ألف شاب وخاصة للنساء منهم. وفي باكستان، سيساعد مبلغ إضافي قدره 700 مليون دولار لمشروع داسو للطاقة الكهرومائية على خفض التكلفة الإجمالية لتوليد الكهرباء في البلاد، مما يفيد ملايين المستخدمين ويجعل الكهرباء ميسورة التكلفة. وستولد محطة الطاقة الكهرومائية معظم إنتاجها من الكهرباء خلال أشهر الصيف، عندما يكون الطلب أعلى، مما يساعد على خفض انقطاع التيار الكهربائي. وفي أفغانستان، تدعم حزمة تمويلية بمبلغ 99 مليون دولار مشروعين لتوليد الكهرباء بالغاز من

الجدول 12 جنوب آسيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2018 - 2020

الارتباطات (ملايين الدولارات)		المدفوعات (ملايين الدولارات)	
السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	السنة المالية 2018
4,508	4,011	5,565	1,698
6,153	4,849	6,092	3,835
3,158	2,598	5,235	4,159

محفظه العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2020: 58.3 مليار دولار.

وفي السنة المالية 2020، واستجابة لتفشي فيروس كورونا، وافق البنك على تسع عمليات جديدة (1.7 مليار دولار) وعلى إعادة توجيه التمويل من 10 مشروعات قائمة (110 ملايين دولار) لمنطقة جنوب آسيا في إطار البرنامج العالمي للاستعداد الاستراتيجي والتصدي للجائحة.

أجل زيادة إمدادات الكهرباء المولدة مع الاستفادة من الموارد التمويلية الخاصة لقطاع الطاقة. وتتضمن هذه الحزمة ضمانات وتمويلا من المؤسسة الدولية للتنمية عبر نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وتستخدم قروضا من مؤسسة التمويل الدولية وضمائنات من الوكالة.

وفي الهند، سيساعد مشروع بقيمة 210 ملايين دولار في ولاية ماهاراشترا صغار المزارعين على الوصول إلى الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وزيادة الاستثمارات الخاصة في سلاسل القيمة الزراعية، وزيادة الإنتاجية، والاستجابة لتقلبات الأسعار، وبناء قدرة المحاصيل على التحمل. وسيتم تنفيذ المشروع في جميع مقاطعات الولاية البالغ عددها 36 مقاطعة ويستفيد منه أكثر من مليون أسرة زراعية. ومن المتوقع أن تشكل النساء 43% على الأقل من المزارعين والعمال المشاركين في البرنامج.

الاستثمار في البشر ودعم النمو الشامل

لتعزيز رأس المال البشري باعتباره محركا للنمو، يساعد البنك الدولي على تحسين سبل الحصول على التعليم وجودته، ومعالجة التفرغ وسوء التغذية، وتدعيم النظم والخدمات الصحية، وتوسيع شبكات الأمان لحماية أفقر الناس. في باكستان، ارتبط البنك الدولي بتقديم مبلغ 436 مليون دولار لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ونظام الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والأولى بالرعاية في بلوشستان وخيبر باختونخوا والبنجاب. وستساعد هذه المشروعات على زيادة جودة الخدمات الصحية والاستفادة منها، وتحسين جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتوفير فرص التعلم للأطفال في المدارس الابتدائية والثانوية، وإنشاء برامج للاحتواء الاقتصادي والاجتماعي أكثر كفاءة. وفي شهر ديسمبر/ كانون الأول 2019، أقام البنك حملة "فتيات يتعلمن، نساء يكسبن" التي استمرت 100 يوم، وركزت على خلق فرص أفضل لتعليم وتشغيل الفتيات والنساء في باكستان.

وفي بنغلاديش، سيساعد مشروع إتاحة إمدادات المياه والصرف الصحي للبلديات بتكلفة 100 مليون دولار في حصول ما لا يقل عن 600 ألف شخص على مصادر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي. وسيدعم أيضا مراكز غسل اليدين في العديد من البلديات لرفع مستوى النظافة، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى مواجهة جائحة فيروس كورونا وعلى المدى الأطول.

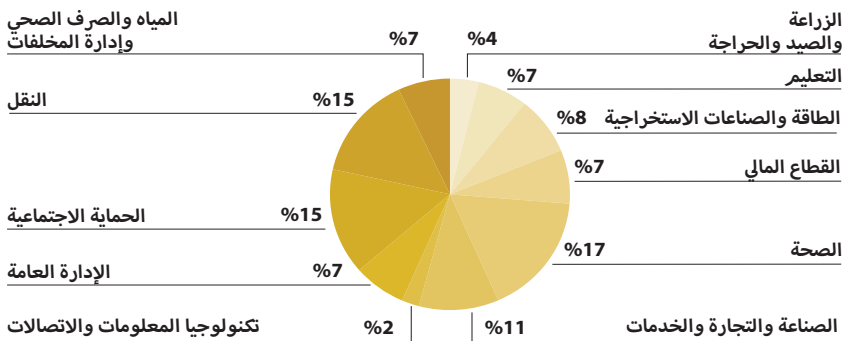
تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصراعات وتغير المناخ

تزايد مخاطر الصراع والهشاشة في جنوب آسيا، مما يؤدي إلى تزايد النزوح. ويتعاون البنك الدولي مع الشركاء لتقديم الخدمات الأساسية للنازحين والمجتمعات المضيفة. ففي بنغلاديش، وافقنا على ثلاث عمليات إجمالية قدره 350 مليون دولار للمساعدة في تلبية احتياجات المجتمعات المضيفة والنازحين من الروهينجا. ومن خلال ثلاثة مشروعات، سنوفر لنحو 4 ملايين شخص إمكانية الحصول على خدمات الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة ومعالجة العنف ضد المرأة، وذلك من خلال خدمات الوقاية والاستجابة.

كما أن المنطقة معرضة بدرجة كبيرة لتأثيرات المناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية وارتفاع مستوى سطح البحر ودرجات الحرارة. ويتطلب معالجة هذه المسائل بناء القدرة على مواجهة التحديات على المستوى المحلي. ففي الهند، سيؤدي مشروع بقيمة 80 مليون دولار إلى تحسين إدارة المياه وزيادة الإنتاجية الزراعية لأكثر من 400 ألف من صغار المزارعين والنساء والمجتمعات الريفية في هيماشال براديش. ولأول مرة في جنوب آسيا، قمنا بتفعيل خيار السحب المؤجل لمواجهة الكوارث بقيمة 10 ملايين دولار، والذي سيساعد جزر ملديف على الحد من المخاطر وأوجه الضعف المرتبطة بجائحة فيروس كورونا.

الشكل 6 جنوب آسيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات • في السنة المالية 2020
الحصة من المجموع البالغ: 11.7 مليار دولار



وفي بوتان، سيساند تمويل بإجمالي 15 مليون دولار من خلال تفعيل خيار السحب المؤجل لإصلاح إدارة مخاطر المناخ والكوارث، بما في ذلك حالات تفشي الأمراض. وفي نيبال، قدمنا مبلغاً إضافياً قدره 200 مليون دولار لمشروع إعادة بناء المساكن المتضررة بالزلازل. سيمول هذا المشروع ما يقرب من 87 ألف منزل إضافي في 32 منطقة تضررت من زلزال 2015 وسيقدم منحا للأسر للتأكد من أن المساكن التي أعيد بناؤها مقاومة للزلازل. وفي الهند، سيساعد مشروع بقيمة 400 مليون دولار الحكومة على وضع إطار مؤسسي لإدارة حوض نهر غانغا وتمويل الاستثمارات التي تعالج التلوث في المناطق الحضرية بالحوض.

تعزيز التكامل الإقليمي

يدعم البنك الدولي التجارة عبر الحدود، وربط شبكات النقل والطاقة، والأمن المائي على المدى الطويل، والاستدامة البيئية، والقدرة على الصمود في جنوب آسيا التي لا تزال واحدة من أقل المناطق تكاملاً من الناحية الاقتصادية في العالم. ففي بنغلاديش، سيقوم برنامج بقيمة 500 مليون دولار بتوسيع وتعزيز طريق سريع وطني بطول 260 كيلومتراً للمساعدة في زيادة التجارة الإقليمية وتحسين سبل كسب العيش لأكثر من 20 مليون شخص بالمناطق الريفية. ويدعم مشروع إقليمي بقيمة 50 مليون دولار شراكة لمكافحة التلوث البلاستيكي في أنظمة الأنهار العابرة للحدود والبحار المشتركة في المنطقة.

وعرض تقريرنا الصادر بعنوان "إطلاق العنان للتجارة الإلكترونية من أجل تكامل جنوب آسيا" تحليلاً عن كيفية تحويل التجارة الإلكترونية إلى محرك للنمو وتعزيز التجارة. يمكن أن تساعد التجارة الإلكترونية، عن طريق التوسع فيها، المنطقة على زيادة المنافسة وإنتاجية الشركات وزيادة الوصول إلى الأسواق وتدعيم الروابط التجارية بين البلدان.

الجدول 13 جنوب آسيا: لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية ^أ	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,391	1,639	1,836	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.9	1.4	1.2	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	446	1,153	2,019	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.1	6.2	3.6	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	556	404	275	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	64	68	71	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	62	66	68	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (مبغاطن)	1,181	1,978	2,737	
الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعداد القوى الشرائية لعام 2011)	38.5	24.6	16.1	
خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات	15	3	5	
نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (%) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	36	33	31	
إجمالي العمالة غير المستقرة (% من إجمالي العمالة) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية)	80	78	70	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي	94	62	42	
معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	69	87	92	
الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	>1	7	30	
إمكانية الحصول على الكهرباء (% من السكان)	57	73	92	
استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	53	42	38	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (% من السكان)	20	43	59	
الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	80	87	92	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2019؛ يرجى زيارة الموقع: <http://data.worldbank.org> للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة لعام 2002، بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx>

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/sar

الحفاظ على إنجازات التنمية في أفغانستان

على مدى العقدين الماضيين، حققت أفغانستان مكاسب إنمائية مبهره في ظل ظروف صعبة. فقد حققت البلاد تقدماً ملموساً في الخدمات العامة، وخفض وفيات الرضع، وزيادة الالتحاق بالتعليم، وزيادة إمكانية الحصول على الكهرباء. لكن أفغانستان تضررت بشدة من تفشي فيروس كورونا، مما أدى إلى تفاقم التحديات المتمثلة في استمرار انعدام الأمن وحالة عدم اليقين السياسي واحتمال انخفاض تدفقات المساعدات الدولية. ومن المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي تراجعاً حاداً عام 2020، وتشير التوقعات إلى أن الغالبية العظمى من السكان ستقع تحت خط الفقر بسبب التأثيرات الشديدة للجائحة على الدخل وفرص العمل.

ويعد استمرار المساعدات الدولية أمراً حيوياً لدعم التعافي في أفغانستان وحماية المكاسب الإنمائية. والبنك الدولي شريك إنمائي رئيسي لأفغانستان، حيث يقدم الدعم لأشد السكان فقراً ويساعد الحكومة على بناء مؤسسات قوية. وتشمل هذه الشراكة عملنا في إدارة صندوق إعادة إعمار أفغانستان نيابة عن 34 جهة مانحة.

وفي بداية تفشي فيروس كورونا، قمنا بتسريع وتيرة المساعدات المالية للحد من تأثيرات الجائحة الصحية والاجتماعية والاقتصادية. ويعمل مشروع صحي طارئ بقيمة 100 مليون دولار على تعزيز الخدمات الصحية وتوفير معدات الوقاية الشخصية والأدوية للكوادر الصحية والمرضى. ويساند مشروع طارئ بتكلفة 200 مليون دولار، بتمويل مشترك من المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الاستثماري، تسريع وتيرة التعافي والحفاظ على عمل مرافق البنية التحتية الأساسية - مثل المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وإلى جانب تفشي الجائحة، تساعد مشروعات إضافية يشارك في تمويلها الصندوق الاستثماري في تحسين نواتج الصحة والتعليم وحماية سبل كسب العيش في جميع أنحاء البلاد. فمن خلال مشروع اقرأ، نعمل على زيادة إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي، وخاصة للفتيات. ويساعد مشروع منفصل على زيادة جودة التعليم العالي وارتباطه بمتطلبات السوق. وأسفر المشروع بين عامي 2015 و 2020 عن ارتفاع معدل الالتحاق بالتخصصات الرئيسية في التعليم العالي، مثل الاقتصاد والقانون، من 64200 إلى 81900 طالب. وفي قطاع الصحة، نعمل على زيادة استخدام خدمات الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة وتحسين جودتها. كما نساند المشروعات الزراعية التي ساعدت في إعادة تأهيل ما يقرب من 200 شبكة ري، استفاد منها 425 ألف أسرة من المزارعين؛ ومولنا أكثر من 35500 هكتار من بساتين الفستق والفاكهة الجديدة في 34 مقاطعة؛ وإعادة تأهيل 32 ألف هكتار من البساتين القائمة؛ وإنشاء 143 ألف برنامج للزراعة المنزلية.

لكن الطريق أمام المنطقة لا يزال طويلاً. وستكون السنوات القادمة حاسمة لتدعيم قدرة المؤسسات في أفغانستان على تقديم الخدمات الأساسية. وسيستمر عملنا مع البلدان المانحة من خلال الصندوق الاستثماري في لعب دور رئيسي في حماية مكاسب التنمية في أفغانستان.





توظيف الخبرات والرؤى المتبصرة من أجل تحسين النواتج القطرية

إن فاعلية تواجدها في البلدان تدعّمها خبراتنا القطاعية وبرامجنا المعرفية والبحثية التي تقدم أفكاراً ورؤى متبصرة لمساعدة البلدان على إيجاد حلول لمواجهة التحديات الإنمائية الملحة. وتعمل قطاعات الممارسات العالمية بالبنك مع موظفيه في المكاتب القطرية والشركاء ومؤسسات مجموعة البنك الأخرى على تقديم دعم شامل على المستوى المالي والتشغيلي والاستشاري وعلى مستوى حشد الأطراف المعنية. إننا نعتمد على الخبرات والمعارف الفنية التي تغطي مختلف المناطق والقطاعات؛ مما يسهّل تبادل الأفكار وأفضل الممارسات بين البلدان ويقدم رؤية عالمية فريدة وشاملة لقضايا التنمية الرئيسية.

ونتيح الاطلاع على بحوثنا من خلال المطبوعات والتحليلات المتعمّقة وبيانات التنمية المفتوحة. وتساعد تقاريرنا الرئيسية، التي كثيراً ما ترجع إليها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والشركاء والقطاع الخاص، في تحفيز مناقشة التحديات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وتقدم منتجاتنا التحليلية المصممة حسب الحاجة تقييمات مفصّلة للشواغل ذات الأولوية بالنسبة للبلدان المتعاملة مع البنك وشركاء التنمية. ومن خلال تعزيز إمكانية الاطلاع على مجموعة واسعة النطاق من البيانات والأفكار والرؤى المتبصرة، نساعد البلدان على متابعة التقدّم المحرز واتخاذ قرارات مستنيرة عند تنفيذ المشروعات.

ونطبّق هذه المعارف القطاعية من خلال اتخاذ إجراءات واسعة وسريعة تساعد البلدان على التصدي لتفشي فيروس كورونا، كما نعتمد على خبراتنا المكتسبة من مساندة البلدان خلال الأزمات السابقة ومن بينها الكوارث الطبيعية والأمراض المعدية والصدمات الاقتصادية. وتهدف مساندةنا إلى مساعدة البلدان على تطوير استجابات شاملة ومصمّمة حسب الحاجة لمواجهة التحديات الناشئة عن هذه الجائحة والتي تغطي مجموعة من القضايا تشمل الرعاية الصحية، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والصرف الصحي، والخدمات الرقمية، والأمن الغذائي. ونسعى إلى حماية المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس وضمان قدرة البلدان، أثناء تعافها من هذه الأزمة غير المسبوقة، على إحراز نواتج إنمائية جيدة لصالح شعوبها.

الحد من الفقر وسط التحديات العالمية

رغم التقدّم الكبير الذي أحرز في العقود الأخيرة، فإن العالم لم يكن على المسار الصحيح للوصول إلى هدف إنهاء الفقر بحلول عام 2030، حتى قبل اندلاع جائحة فيروس كورونا. وتشير تقديراتنا إلى أن هذه الجائحة يمكن أن تدفع نحو 100 مليون شخص آخر إلى براثن الفقر المدقع. وستتركز نسبة كبيرة من هؤلاء في البلدان التي تعاني بالفعل من ارتفاع معدلات الفقر، لكن البلدان متوسطة الدخل ستأثر هي الأخرى بشكل كبير. ونحن نساعد البلدان على الاستجابة من خلال تقديم البيانات والمشورة بشأن السياسات والموارد المالية التي تحتاج إليها لحماية الناس ومؤسسات الأعمال من تأثيرات هذه الأزمة وبناء القدرة على مجابته.

وللتخفيف من وطأة الفقر المدقع على نطاق أوسع، نحتاج إلى بيانات أكثر وأفضل لاسيما من أشد البلدان فقراً وتلك المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع. وبالبناء على الجهود السابقة، تشمل العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية على التزامات جديدة لمساعدة البلدان على التوسع في عملية جمع البيانات وتحسينها. وتدعم مبادرة مجموعة البنك "البيانات من أجل السياسات" توفير مجموعة أساسية من الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالاستدامة التي تُعد لازمةً لمتابعة السياسات والبرامج العامة وتقييمها. وتهدف المبادرة أيضاً إلى تحسين إتاحة الإحصاءات المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين والمصنّفة حسب نوع الجنس في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وتعزيز جودتها من أجل إثراء عملية وضع السياسات.

ضمان استمرارية القدرة على تحمّل الديون وشفافيتها

يشكّل التمويل بالدين عاملاً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية ويمكن أن يساعد البلدان، عند استخدامه بحكمة، على تمويل المشروعات الرئيسية وتحقيق نمو مستدام وشامل. ويركّز عملنا في مجال إدارة الدين العام على ثلاثة جوانب أساسية: تعزيز شفافية الديون، والتمكين من إدارة الديون ومخاطر المالية العامة بشكل فاعل، ومعالجة أوجه الضعف المتصلة بالديون.

وقد بدأ ارتفاع المديونية يعاود الظهور باعتباره إحدى المخاطر في مختلف بلدان الاقتصادات الصاعدة والنامية حتى قبل تفشي فيروس كورونا. وبالإضافة إلى إدارة أوجه الضعف الجديدة الناشئة عن هذه الجائحة، تواصل مجموعة البنك العمل مع صندوق النقد الدولي والبلدان المتعاملة معها على تحليل مستويات الديون وتقييمها من خلال إطار القدرة على تحمّل الديون.

وفي أبريل/نيسان 2020، وجّهت مجموعة البنك وصندوق النقد الدولي دعوةً مشتركةً إلى تعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية المستحقة على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية لمساعدتها على توفير السيولة اللازمة للتصدي للتحديات التي فرضتها هذه الجائحة ولإتاحة إجراء تقييم لاحتياجاتها التمويلية. وصادق قادة دول مجموعة العشرين على مبادرة تعليق خدمة الديون بوقف سداد مدفوعات خدمة الديون الثنائية من جانب البلدان الفقيرة اعتباراً من 1 مايو/أيار 2020. وفي يونيو/حزيران 2020، أفصحت عن معلومات جديدة بشأن تكوين أقساط خدمة الديون السنوية المتوقع استحقاقها للبلدان الدائنة على كل من البلدان الثلاثة والسبعين المؤهلة للإعفاء بموجب هذه المبادرة، وذلك من خلال بوابة إلكترونية تبيّن الوفورات المحتملة لكل بلد مؤهل مُقدّرة بالدولار وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.

ونشرنا دراستين تحليليتين مهمتين في السنة المالية 2020 للمساعدة على قياس مستوى ارتفاع الدين في البلدان النامية واقتراح الحلول. وسلّطت الدراسة المعنونة "موجات الديون العالمية"، والمنشورة في ديسمبر/كانون الأول 2019، الضوء على تراكم الديون السريع وواسع النطاق في البلدان النامية منذ عام 2010، وطرحت خيارات بشأن السياسات لتقليل احتمال حدوث أزمات والتخفيف من تأثيراتها حال وقوعها. وقامت الدراسة الأخرى المعنونة "تطوّر أوجه الضعف المتصلة بالدين العام في الاقتصادات منخفضة الدخل"، والمنشورة في فبراير/شباط 2020 بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، بتقييم القضايا الناشئة المتعلقة بالديون في هذه الاقتصادات منذ عام 2017 وحددت المخاطر الرئيسية. ووضعت أيضاً إطاراً لسياسات التصدي للأزمات من أجل تقديم المساندة بشأن إدارة الدين العام وأسواق الأوراق المالية الحكومية للبلدان النامية المتضررة من هذه الجائحة.

تحتاج البلدان إلى تعبئة الأموال من الموارد المحلية لتمويل احتياجات التنمية. لكن في أكثر من ثلث بلدان العالم الأشد فقراً، تقل نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي عن النسبة المقدرة البالغة 15% التي تُعد ضرورية كي تتمكن الدولة من أداء وظائفها الأساسية. ونساعد البلدان النامية على تعبئة الموارد المحلية من خلال توسيع قواعدها الضريبية وتعميقها. ومن شأن ذلك أن يقلل من اعتمادها على التمويل الخارجي، مثل المعونات الدولية والمساعدات الإنمائية والاقتراض من الخارج، فضلاً عن تحفيز إجراء تحسينات أوسع نطاقاً على صعيد تعزيز خضوع الحكومة للمساءلة ومدى استجابتها وقدراتها المؤسسية.

والصومال هو أحد البلدان التي ساعد الدعم المتواصل لها على زيادة تحصيل الإيرادات رغم هشاشة الأوضاع. فمنذ عام 2015، قدمت مجموعة البنك المساندة في مجال إدارة السياسات الضريبية وتوعية دافعي الضرائب لتحسين الامتثال الطوعي. وخلال هذه الفترة، زاد تحصيل الإيرادات بأكثر من الضعف حيث ارتفع من 76 مليون دولار في عام 2013 إلى 183 مليون دولار في عام 2018، متجاوزاً بذلك المعدلات المستهدفة. وفي مارس/آذار 2020، قررت مجموعة البنك وصندوق النقد الدولي أن الصومال اتخذ الخطوات اللازمة للبدء في الحصول على تخفيف من أعباء الديون بموجب المبادرة المُعزّزة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. والصومال هو البلد السابع والثلاثون الذي يصل إلى هذه المرحلة المعروفة بنقطة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المذكورة.

التصدي للفساد وتشجيع الحوكمة الرشيدة

نعمل مع البلدان على تقوية نظم الحوكمة والمؤسسات بها ومحاربة الفساد الممنهج. ونساعد الحكومات على تدعيم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين الخدمات القضائية، وتدريب موظفي جهاز الخدمة المدنية، والاستثمار في أنظمة المعلومات المالية، وتوسيع سبل وصول الجمهور العام إلى المعلومات، والحد من فرص وقوع ممارسات الفساد الإداري مثل الرشوة. ونعمل كذلك على تطوير أدوات جديدة لمتابعة وقياس التدفقات المالية غير المشروعة على المستويين القطري والإقليمي. وفي ظل وقوع أزمة فيروس كورونا وإبرازها بشكل أكبر

لأهمية وجود قطاع عام قوي، فمنا أيضاً بإعداد مذكرات للسياسات و بوابة للتتبع لمساعدة البلدان على تدعيم قدرة نظم الحوكمة والمؤسسات بها على الصمود في إطار تصديها لهذه الجائحة. ومن شأن ضعف القدرات في البلدان النامية أن يؤدي إلى تقليص الحيز المتاح للإنفاق في المالية العامة، وعدم كفاءة نظم المشتريات، وتدني الخدمات، وكذلك زيادة مخاطر الفساد. ويمكن للتكنولوجيا أن تعزز الكفاءة والشفافية داخل الأجهزة الحكومية، وقدرتها على الاستجابة، وثقة المواطنين فيها. وتسعى شركتنا العالمية للتكنولوجيا الحكومية والصندوق الاستثماري متعدد المانحين للتكنولوجيا الحكومية (الذي أنشئ بمساندة من النمسا وجمهورية كوريا) إلى استخدام التكنولوجيا لتدعيم العمليات الحكومية، وتقديم الخدمات، ومشاركة المواطنين. وستتيح هاتان المبادرتان لنا إمكانية تعميق عملنا على نطاق عالمي، ومساعدة البلدان على تحديث الإدارة العامة، ومساندة تحقيق التزام المؤسسة الدولية للتنمية بتسجيع إقامة أنظمة حكومية تسم بالسهولة والوصول إليها والكفاءة، وهي أمور زادت أهميتها جميعاً في ضوء تفشي فيروس كورونا.

نقوم بتدعيم وتوسيع نطاق نهجنا لمكافحة الفساد. وقد يؤدي التسرع في تخصيص الموارد للتصدي لهذه الجائحة إلى زيادة مخاطر الفساد، وهو ما يمكن أن يقوّض ثقة الجمهور في تدابير الاستجابة التي تتخذها الحكومات لمواجهة الجائحة. ولمساعدة البلدان على تنفيذ نهج يركّز بصورة أكبر على مكافحة الفساد، أعدنا مبادرة وخطة عمل جديدتين لإعادة تأكيد وتفعيل التزامنا بالعمل على مكافحة الفساد، وتوفّر هذه الجهود إجراء تقييمات للتحديات التي تواجهها الحكومات في التصدي للفساد، والأدوات التي يمكن أن تكون ناجعة في مواجهته، والطرق التي يجري إحراز تقدّم من خلالها في كل بلد على حدة.

وتعزز سلامة أنظمة المشتريات العامة نزاهة الإنفاق العام وكفاءته. ويقوم البنك بأعمال الرقابة على الجوانب المالية والتعاقدية ويقدم المساندة بشأن ذلك، ويساعد الحكومات على إعداد المشروعات وتنفيذها، ويسدي المشورة للحكومات بشأن الإصلاحات الخاصة بالسياسات والعمليات لتدعيم أنظمة المشتريات. ومن خلال جهد جماعي دولي، نقود تطبيق منهجية جديدة في التقييم لتسريع وتيرة تنفيذ أنظمة للمشتريات تكون حديثة ومتسمة بالكفاءة والاستدامة وأكثر شمولية. وفي السنة المالية 2020، أجرينا 16 تقييماً من هذا القبيل في بنغلاديش وبوركينا فاسو والصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وإثيوبيا وغانون والهند وكازاخستان ولبنان وملاوي ومولدوفا وموزامبيق ورواندا وتونس وزامبيا. ونساند أيضاً تنفيذ المشتريات الإلكترونية والمبادرات المستجدة الأخرى مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات. وفي إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، سيساعد البنك على الأقل نصف البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة على إنشاء أنظمة إلكترونية للمشتريات وإجراء تحليلات مفصلة لبيانات المشتريات، مما يعزّز مستوى الكفاءة والشفافية والنزاهة في الإنفاق العام.

وفي أعقاب ظهور جائحة فيروس كورونا، سارعنا إلى حشد الجهود لمساعدة البلدان من خلال العمل مع الموردين لتبادل تقديرات الطلب الكلي ووضع إجراء مبسّط لشراء المستلزمات والأجهزة الطبية. واستلزم ذلك تطبيق عمليات شراء الطارئة السريعة، ومعالجة قيود سلاسل توريد المستلزمات والمعدات الطبية، وإدارة تأثيرات الجائحة على المشتريات غير الطارئة وتنفيذ العقود.

إطلاق العنان للطاقات الاقتصادية لدى النساء

استطاع العالم تضيق الفجوة بين الرجال والنساء لاسيما في مجالي التعليم الابتدائي والرعاية الصحية، لكن ما زالت هناك فجوات بالغة الحدة. وتُظهر الشواهد أنه لو تساوت النساء مع الرجال في مستوى الدخل المتحقق على مدار العمر، فيمكن أن تزيد ثروة العالم بواقع 172 تريليون دولار. لكن تحديات التنمية الرئيسية تؤثر على الفتيان والفتيات والرجال والنساء بشكل مختلف بسبب القوانين والسياسات التمييزية بالإضافة إلى الأعراف المرتبطة بنوع الجنس والأعراف الاجتماعية التي تؤثر على الأدوار والمسؤوليات.

تبني إستراتيجية مجموعة البنك المعنية بالمساواة بين الجنسين للسنوات 2016-2023 على التقدم المحرز في السنوات السابقة وتعكس التغيرات في المشهد العالمي وكذلك الشواهد المؤيدة للأساليب الناجحة في سد الفجوات بين الرجال والنساء في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والتوظيف، وامتلاك الأصول، وإبداء الرأي والتمثيل. وتسرع الالتزامات الجديدة في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية وتيرة الزخم في مجالات مثل حقوق الأراضي، والوظائف ذات الإنتاجية الأعلى في قطاع البنية التحتية، والوظائف الرقمية، والخدمات المالية، وجهود وقف العنف ضد المرأة والتصدي له.

ويمكن أن يساعد سد الفجوات بين الجنسين وتمكين المرأة على وضع البلدان على مسار مستدام نحو بناء اقتصادات أكثر تنوعاً، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الآفاق المستقبلية. وفي جنوب آسيا، تعمل الشبكة المهنية للنساء في قطاع الكهرباء على زيادة النسبة المتدنية لعمل النساء في قطاع الطاقة. وفي غانا، نقدم المساعدة لسد الفجوات بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية بطرق من بينها تحديث منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الخدمات المالية الرقمية والوصول إلى الفئات السكانية التي تعاني من نقص الخدمات. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يعمل مشروع مساندة وتدعيم النظام الصحي على رفع جودة الخدمات الصحية الأساسية بالإضافة إلى خدمات الدعم للنجيات من أعمال العنف ويشمل ذلك الخدمات السريرية، وتوفير أماكن آمنة، ودعم الصحة العقلية والدعم الاجتماعي والاقتصادي.

ويتبنى البنك أيضاً مبادرة تمويل رائدات الأعمال التي تساعد النساء في البلدان النامية على الحصول على التمويل والنفذ إلى الأسواق والشبكات لتنمية مشروعاتهن، وتقليص الحواجز التنظيمية والقانونية التي تعوق نجاحهن. وباعتبارها أحد الشركاء في إدارة تنفيذ هذه المبادرة، تقوم مجموعة البنك بتنفيذ 27 مشروعاً في 24 بلداً من خلال برنامج بتكلفة 75 مليون دولار، منها 26 مليون دولار مُقدّمة من البنك و49 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية. وفي باكستان، نقوم بتدعيم منظومة زيادة الأعمال المحلية حيث نساعد على بناء قدرات الحاضنات المحلية على تقديم برامج أفضل وتدريب رائدات الأعمال.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ستساعد شراكة البنك مع مؤسسة يو بي إس نحو 750 امرأة على توسيع منشآت أعمالهن عبر الحدود من خلال تمكينهن من الوصول إلى منصات التجارة الإلكترونية وفرص التعلّم والحصول على مساعدات وخدمات تدريبية مصممة حسب الحاجة. وفي بنغلاديش، نظّمنا دورات تدريبية لأكثر من 100 رائدة أعمال، فيما تعهدت 15 شركة بالعمل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في سلسلة الإمداد. تتيح بوابة مجموعة البنك الخاصة ببيانات المساواة بين الجنسين الوصول دون قيود إلى بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس لأكثر من 600 مؤشر تغطي الجوانب الديموغرافية، والتعليم، والرعاية الصحية، والحصول على الفرص الاقتصادية، والحياة العامة، واتخاذ القرار. وتقدم مختبرات الابتكار المعنية بالمساواة بين الجنسين في خمس مناطق نامية شواهد وأدلة بشأن ما يعزّز هذه المساواة، كما تجري تقييمات دقيقة لتأثيرات النهج المبتكرة في سد الفجوات بين الجنسين. ويستفيد البنك أيضاً من بيانات سجلات مؤسسات الأعمال في متابعة النسبة المئوية لسيدات الأعمال، والعضوات بمجالس الإدارة، والمالكات لشركات ذات مسؤولية محدودة بمفردهن في 52 بلداً. ومع ذلك، تهدد جائحة فيروس كورونا بتقويض المكاسب التي تحققت. فالنساء يعملن عادة في أشكال من الوظائف أكثر هشاشة ويتحمّلن الجانب الأكبر من عبء تقديم الرعاية. وفي هذه الأزمات، تواجه النساء أيضاً

النساء وأنشطة الأعمال والقانون 2020

يشتمل الإصدار السادس من هذا التقرير على تحليل للقوانين واللوائح التنظيمية التي تؤثر على إدماج النساء في النشاط الاقتصادي في 190 اقتصاداً. ويتألف مؤشر هذا التقرير من ثمانية مؤشرات فرعية تتمحور حول تفاعل النساء مع القانون في بداية مسيرتهن المهنية وخلالها وفي نهايتها. ويؤاثر هذا المؤشر بين مختلف مجالات القانون والقرارات الاقتصادية التي تتخذها النساء في المراحل المختلفة من حياتهن. وقام التقرير بتحديث جميع المؤشرات الفرعية حتى سبتمبر/أيلول 2019 وكونّ شواهد ودلائل بشأن أوجه الارتباط بين المساواة القانونية بين الجنسين وإدماج النساء في النشاط الاقتصادي.



تزايد مخاطر التعرّض للعنف كما يواجهن مخاطر أكبر على الصحة الإنجابية. وتتأثر رائدات الأعمال بوجه خاص بالصددمات الناتجة عن هذه الجائحة على جانبي العرض والطلب لأن نسبة غير متكافئة من منشآت أعمالهن موجودة بالقطاع غير الرسمي وتعاني من نقص التمويل ورأس المال العامل.

ونعمل مع البلدان على ضمان أن تراعي جهود الاستجابة والتعافي التأثيرات المختلفة لهذه الجائحة على النساء والرجال. وفي جزر سليمان، يساعد مشروع تعزيز سبل وصول المجتمعات المحلية وتحسين الخدمات الحضرية على زيادة فرص العمل قصيرة الأجل وأنشطة التدريب للفئات السكانية الأكثر احتياجاً ومن بينها النساء والشباب والفقراء بالمناطق الحضرية والعديد من العاملين بالقطاع غير الرسمي الذين ربما فقدوا مصدر دخلهم الرئيسي. وفي أوغندا، سيقوم مشروع الاستجابة الإنمائية لتأثيرات النزوح بمتابعة المعلومات المتعلقة بالعنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال وسيساند إحالة القضايا بشكل سريع وفعال.

مساعدة خلق الوظائف وإحداث تحوّل في الاقتصادات

خلق وظائف أكثر وأفضل للتخفيف من وطأة الفقر وزيادة الفرص المتاحة

إن الوظائف الجيدة هي أضمن طريق للإفلات من براثن الفقر، وهي أيضاً عنصر أساسي في بناء مجتمعات مزدهرة يسودها العدل والإنصاف. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، أسهم ارتفاع مستويات دخل الأيدي العاملة بنحو 40% من الانخفاض في معدلات الفقر عالمياً. لكن تحدي الوظائف الذي يواجهه الكثير من بلدان العالم النامية مازال هائلاً وملحاً. وفي نهاية عام 2018، كان أكثر من 173 مليون شخص حول العالم، أغلبهم من الشباب، عاطلين عن العمل فيما ظل ملياران آخران من البالغين في سن العمل، معظمهم من النساء، خارج قوة العمل. وخلال السنوات العشر القادمة، سيبلغ عدد الباحثين عن عمل نحو 600 مليون شخص. ويعمل أكثر من 65% من الأيدي العاملة، أي ما يمثل نحو ملياري شخص آخرين، في وظائف ذات إنتاجية متدنية بالقطاع غير الرسمي ولا يكفي دخلهم للإفلات من براثن الفقر. وهذه الاتجاهات مرشحة للتفاقم بسبب التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، حيث وصل معدل فقدان الوظائف إلى مستويات مفرجة بالفعل في الكثير من البلدان.

وللمساعدة على التغلّب على أزمة الوظائف، تساند مجموعة البنك الدولي النامية في تصميم وتنفيذ إستراتيجيات متكاملة ومتعددة القطاعات لخلق الوظائف وحشد المعارف العالمية للمساعدة على توفير وظائف أفضل لعدد أكبر من الناس. كما تجري دراسات تشخيصية بشأن الوظائف لمساعدة البلدان في تحديد القضايا الرئيسية على المستوى الكلي ومستوى الشركات والأسر المعيشية. ونقوم بحشد المعارف العالمية لتحديد حلول للتحديات المشتركة المتعلقة بالوظائف. وقد ساعد أحدث تقرير صدر بعنوان "مسارات الوصول إلى وظائف أفضل" على تحديد مراحل التحوّل نحو الوظائف الأكثر إنتاجية. وتساعد مجموعة البنك الدولي على تنفيذ إستراتيجيات تستهدف تشجيع تحسين نوعية الوظائف وإجراء التحوّل الاقتصادي، مع التركيز على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري لزيادة الإنتاجية ومستويات الدخل وكذلك السياسات التي تسهّل تعزيز القدرة التنافسية والتجارة لتقوية الروابط بالأسواق وزيادة الطلب. ونقوم أيضاً بتصميم أدوات للمتابعة والتقييم من أجل توحيد كيفية قياس النواتج المتعلقة بالوظائف في المشروعات.

مازالت المؤسسة الدولية للتنمية تصدر هذه الجهود، حيث ستتيح الحزمة التمويلية للعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، والتي تبلغ قيمتها 82 مليار دولار، لنا إمكانية تعزيز دعم جهود خلق الوظائف والتحوّل الاقتصادي. وستقدم هذه الحزمة تسهيلات للاستثمارات الخاصة المؤلّدة لفرص العمل في مجالات من بينها إنشاء بنية تحتية جيدة وميسرة. وستساعد الحزمة أيضاً في زيادة الفرص المتاحة للعمالة ورواد الأعمال، وتعزيز قدراتهم، وربطهم بالوظائف. وفي إطار العملية التاسعة عشرة، نلتزم بمساندة 12 على الأقل من البلدان المؤهّلة للاقتراض من المؤسسة التي تحتل أدنى المراتب على مؤشر رأس المال البشري، وذلك من خلال برامج أو سياسات تستهدف تحسين المهارات والتأهيل للتوظيف مع التركيز على المعوقات المختلفة التي تواجه الشباب والشبان. وستساند 60% على الأقل من عمليات التمويل لتنمية المهارات الرقمية، في إطار العملية التاسعة عشرة، تمكين النساء من العمل في الوظائف ذات الإنتاجية الأعلى، بما في ذلك العمل عبر الإنترنت، للمساعدة على إزالة المعوقات أمام تمكين المرأة اقتصادياً.

ويستضيف البنك أيضاً العديد من الشركات المهمة الرامية إلى تعزيز تحسين النواتج المتعلقة بالوظائف، ومن بينها الشراكة المسماة "حلول من أجل تشغيل الشباب"، وهي عبارة عن تحالف يضم العديد من أصحاب المصلحة ويشارك فيه القطاع الخاص بقوة، وكذلك "الشراكة من أجل الشمول الاقتصادي" التي تدعم تحقيق نمو مستدام في الدخل للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية الأشد فقراً. ونستضيف أيضاً شراكة المعرفة بشأن الهجرة والتنمية التي

تتابع تدفقات الهجرة والتحويلات. ووفقاً لأحدث تقرير لهذه الشراكة، من المتوقع انخفاض التحويلات العالمية- التي تشكل أحد مصادر الدخل الحيوية للبلدان النامية- بنحو 20% في عام 2020، وهو الانخفاض الأشد حدةً في التاريخ الحديث، خلال الأزمة الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا. ونعمل مع هذه الشراكة على إبقاء قنوات إرسال التحويلات مفتوحة وتأمين حصول المجتمعات المحلية الأكثر فقراً على الاحتياجات الأساسية.

الاستفادة من الخدمات المالية وأنظمة الدفع الرقمية لتوسيع نطاق التغطية

إن إتاحة الحصول على الخدمات المالية ميسورة التكلفة أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر، وتعزيز المساواة في الدخل، وتشجيع النمو الاقتصادي. وهناك أعداد هائلة من الناس، ما يمثل 65% من البالغين في البلدان النامية، لا يمتلكون حسابات خاصة بالمعاملات الأساسية لاستخدامها في إرسال الأموال أو تلقيها، ناهيك عن خدمات الادخار والتأمين والائتمان التي يمكن أن تساعدهم على توسيع أنشطة أعمالهم، والحد من المخاطر التي يتعرضون لها، والتخطيط للمستقبل.

ويمكن أن تخفّف الخدمات المالية الرقمية التكاليف من خلال تعظيم وفورات الحجم وزيادة سرعة إنجاز المعاملات وتأمينها وشفافيتها. وتتيح الأنظمة الرقمية أيضاً تقديم خدمات مالية أكثر تخصيصاً يمكنها خدمة الفقراء بشكل أفضل. ونعمل مع القطاعين العام والخاص في أكثر من 50 بلداً للمساعدة على توسيع سبل الحصول على الخدمات المالية الرقمية من خلال الاستثمار في البنية التحتية، مثل النطاق العريض للهواتف المحمولة، وإسداء المشورة بشأن الأطر القانونية والتنظيمية لتشجيع نمو هذه الخدمات.

وفي النيجر، ساندنا جهود الحكومة الرامية إلى تحسين الإشراف على مؤسسات التمويل متناهي الصغر، وزيادة المنافذ من خلال شبكة البريد والهواتف المحمولة، وإضافة أدوات ادخارية إلى تطبيقات الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والتحوّل من الوسائل النقدية إلى القنوات الإلكترونية في سداد المدفوعات الحكومية. وفي المكسيك، قدّمنا المشورة إلى الحكومة أثناء إعدادها لقانون بشأن التكنولوجيا المالية وقيامها بتنفيذ اللوائح التنظيمية لتحسين خدمات الشمول المالي للأسر المعيشية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأطلقنا أيضاً مبادرة تحويل المدفوعات الحكومية إلى الأفراد التي يمكن أن تسترشد بها البلدان الساعية إلى رقمنة التحويلات النقدية ومدفوعات المساعدات الاجتماعية لتمكين الأفراد من الاختيار من بين مقدّمي الخدمات، وتعزيز الشمول المالي، ومساندة تمكين المرأة اقتصادياً. وتأتي هذه المبادرة في وقت تقوم فيه الحكومات حول العالم بتوسيع نطاق المساعدات الاجتماعية والبحث عن طرق لتحويل الأموال مباشرةً إلى الأفراد. وفي ضوء تفشي فيروس كورونا، تفكر عشرات البلدان في التحويلات المالية المباشرة إلى الأسر المعيشية ومنشآت الأعمال الصغيرة، بعيداً عن آليات الحماية الاجتماعية التقليدية. وبالنسبة لمن يعيشون في فقر مدقع، فيمكن أن ينقذ هذا الدعم النقدي العاجل حياتهم. كما يمكن لأنظمة التحويلات النقدية المتسمة بالكفاءة أن تدعم تحقيق التعافي، وتعيد بناء سبل كسب الرزق، وتساعد على الاستعداد لمواجهة التحديات المستقبلية. ومن خلال العمل مع البلدان على تحديث أنظمة الدفع لديها، فإننا نساعد على ضمان وصول هذه المساعدات إلى المحتاجين لها بسرعة وكفاءة.



ممارسة أنشطة الأعمال 2020: المقارنة بين الإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال في 190 اقتصاداً

قام الإصدار السابع عشر من هذا التقرير الرئيسي السنوي بقياس الإجراءات التنظيمية التي تعرّض أنشطة الأعمال وتلك التي تعوقها. وعرض هذا الإصدار مؤشرات كميّة تعطي 12 جانباً من بيئة الأعمال في 190 اقتصاداً. ويهدف تقرير عام 2020 إلى تقديم بيانات موضوعية لمساعدة الحكومات على تصميم سياسات تنظيمية سليمة لأنشطة الأعمال وتشجيع بحث الأبعاد المهمة للبيئة التنظيمية للشركات.



تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية

أشار هذا التقرير الرئيسي إلى أن سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تساعد على تعزيز النمو، وخلق فرص عمل أفضل، وخفض معدلات الفقر إذا ما أجرت البلدان النامية إصلاحات أعمق واتبعت البلدان الصناعية سياسات مفتوحة يمكن التنبؤ بها. وأظهرت الشواهد أنه من المرجح أن تكون منافع التغير التكنولوجي أكبر من مثالبه فيما يتعلق بالتجارة وسلاسل القيمة العالمية. ويمكن تقاسم منافع المشاركة في هذه السلاسل على نطاق واسع وكذلك استدامتها إذا قامت جميع البلدان بتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية والبيئية.

تسهيل التجارة لتحقيق النمو الاقتصادي

تُعد التجارة قاطرة مهمة للنمو الذي يؤدي إلى توفير الوظائف، والحد من الفقر، وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة. ومنذ عام 1990، ساعد النمو الذي يدعمه الانفتاح التجاري أكثر من مليار شخص على الإفلات من براثن الفقر. وساهمت سلاسل القيمة العالمية في تحقيق هذه الطفرة، وهي الآن تشكّل نحو نصف إجمالي حجم التجارة. لكن منذ وقوع الأزمة المالية العالمية في عام 2008، تباطأ نمو التجارة وتوقف توسع سلاسل القيمة. وتتناول مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم 2020: التجارة من أجل التنمية في عصر سلاسل القيمة العالمية" بالبحث الفرص التي تتيحها هذه السلاسل للبلدان. وخلص التقرير إلى أنه على الرغم من أن التكنولوجيات الحديثة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تقصير المسافة بين الإنتاج والمستهلكين وتقليل الطلب على العمالة، فإن التغير التكنولوجي يظل نعمة أكثر منه نقمة.

ولضمان استفادة الجميع من التجارة، تعمل مجموعة البنك مع البلدان على تسريع وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير. كما نساعد على إزالة القيود والاختناقات التي تعوق حركة التجارة، وزيادة إمكانية التنبؤ بالزمن المستغرق في عبور البضائع، ومواومة الأنظمة والإجراءات مع المعايير الدولية. وحتى يونيو/حزيران 2020، كنا نعمل على تسهيل التجارة في 68 بلداً. ففي غواتيمالا وهندوراس، ساعدنا على اختصار الوقت الذي يستغرقه التجار في عبور الحدود من 10 ساعات إلى 7 دقائق من خلال أداة إلكترونية تلغي الإجراءات الجمركية المزدوجة والأعمال الورقية على الحدود. وفي سيراليون، ساعدنا على تحديث ميناء فريتاون ليعمل بالنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، وهو النظام المعترف به عالمياً في إدارة الجمارك. وبفضل هذا التحديث، تأمل سيراليون في تقليص رسوم التجارة بنسبة 10% وتبسيط وتقليل عدد الإجراءات التي يتعيّن على التجار استيفاؤها.

إن الحفاظ على تدفقات التجارة أثناء جائحة فيروس كورونا أمر بالغ الأهمية في توفير المواد الغذائية والطبية الأساسية وفي الحد من التأثيرات السلبية على الوظائف وأوضاع الفقر. ونقدم الإرشادات والمساعدة الفنية لإعانة البلدان النامية على تسهيل التدفق الآمن والحر للبضائع. وفي مواجهة نقص الإمدادات الطبية، حذرنا الحكومات من فرض تدابير حمائية مثل حظر التصدير. وتؤدي هذه التدابير إلى ارتفاع الأسعار ويمكن أن تحول دون وصول الإمدادات الضرورية إلى البلدان النامية التي يعتمد الكثير منها على الواردات لتوفير المستلزمات الطبية الحيوية.

مساندة تحقيق نواتج قوية بشأن رأس المال البشري

يتمثل رأس المال البشري في الصحة والمعارف والقدرات والمهارات والمقدرة على الصمود التي تتراكم لدى الأشخاص خلال حياتهم، بما يمكنهم من استغلال كامل إمكاناتهم وأن يصبحوا أفراداً منتجين في المجتمع. ويُعد رأس المال البشري محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحقيق الرخاء المشترك. فالبلدان التي تستثمر بكفاءة وإنصاف في بناء رأس المال البشري وحمايته وتوظيفه ستكون هي الأقدر على المنافسة في الاقتصاد العالمي الذي يعطي أفضلية للمهارات الإدراكية عالية المستوى.

وتبرز جائحة فيروس كورونا أهمية حماية رأس المال البشري في أوقات الأزمات. وتقدم مذكرة السياسات التي أصدرها البنك بعنوان "حماية البشر والاقتصادات: الاستجابات المتكاملة على صعيد السياسات في مواجهة تفشي فيروس كورونا" سلسلة من التوصيات من بينها: (1) الجمع بين عدد من التدابير، مثل

الفحص والتتبع، والعزل والحجر الصحي، والعلاج لاحتواء المرض ومكافحة الجائحة؛ (2) بذل جهود للحفاظ على الوظائف وضمان تعزيز استدامة نمو الأعمال وخلق الوظائف، وحماية دخل الأسر المعيشية والأمن الغذائي، وتأمين حصول الفئات السكانية الأكثر احتياجاً على الخدمات؛ (3) العمل على صون استقرار الاقتصاد الكلي على المدى الأطول، وبناء الثقة، والتواصل بشكل واضح، وإعادة التفكير في سياسات تعيد بناء أنظمة أقوى تعمل لصالح البشر والاقتصاد.

وتبرز التأثيرات العميقة لهذه الأزمة الحاجة الملحة إلى تحقيق تغطية صحية شاملة، وإقامة أنظمة تعليمية قوية، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وضمان وضع برامج وسياسات قابلة للتعديل لكي تستطيع البلدان الحد من تأثيرات هذه الصدمة وإرساء الأساس لبناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل.

تفويض مشروع رأس المال البشري

مشروع رأس المال البشري هو جهد عالمي يستهدف تسريع وتيرة زيادة الاستثمارات في البشر كماً وكيفاً من أجل تعزيز العدالة والنمو الاقتصادي. وبنهاية السنة المالية 2020، شمل المشروع 77 بلداً من مختلف المناطق ومستويات الدخل، وهو ما يعكس وجود اعتراف واسع بأهمية رأس المال البشري بوصفه أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق الرخاء المشترك. ويعمل المشروع على حشد الشركاء لتحسين نواتج رأس المال البشري، لكي تنمو جميع الفتيات والفتيان وهم يحصلون على تغذية جيدة وعلى استعداد لتلقي العلم، مع حصولهم على تعلم حقيقي داخل المدارس، ودخولهم سوق العمل كبالغين يتمتعون بالصحة والمهارة والقدرة على الإنتاج.

وتلتزم مجموعة البنك بمساعدة البلدان على تحسين رأس المال البشري عبر مختلف خدماتها الاستشارية والتحليلية والتشغيلية والبحثية. وفي حين تعمل البلدان على معالجة التأثيرات الناجمة عن فيروس كورونا، فإننا نكثف مساندتنا من خلال تعبئة الموارد البشرية والمستلزمات الحيوية والتمويل وتوجيهها نحو التدخلات الصحية العامة، وخدمات التغذية، وشبكات الأمان، والخدمات الأساسية في إطار الاستجابة لحالات الطوارئ، مع بذل جهد خاص للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً مثل المسنين والعاملين بالقطاع الصحي ومن فقدوا سبل كسب أرزاقهم. ونواصل مساعدة البلدان على تحسين نواتج رأس مالها البشري وتسريع وتيرة التقدم المحرز من خلال:

- تنفيذ جيل جديد من عمليات سياسات التنمية متعددة القطاعات تركز على تحسين رأس المال البشري من خلال إزالة المعوقات المتعلقة بالسياسات والمؤسسات في بلدان من بينها مدغشقر وباكستان وبيرو ورواندا.
- زيادة التركيز على فقر التعلم (النسبة المئوية للأطفال في سن العاشرة الذين لا يمكنهم قراءة نص قصير وفهمه)، واتخاذ تدابير لمعالجة الخسارة في التعلم، لاسيما في ظل إغلاق المدارس أثناء الجائحة.
- توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة، أي تقديم خدمات ذات جودة للجميع دون مكابدة مشقة مالية ويشمل ذلك الجوائح مثل فيروس كورونا، مع التركيز على توفير خدمات الرعاية الأولية لمليار شخص آخرين بحلول عام 2023.
- وضع النساء والفتيات في بؤرة الجهود المبذولة من خلال تحسين سبل حصولهن على خدمات التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية وتمكينهن.
- إعطاء أولوية للاستثمارات الأساسية في السنوات الأولى من عمر الأطفال لتعزيز التأثيرات التي تدوم مدى الحياة وتنتج عن تلقي الرعاية الصحية الجيدة، والتغذية الكافية، والتحفيز والتعلم المبكر، وتقديم الرعاية التفاعلية، والسلامة والأمن.
- تسريع وتيرة الاستثمارات لتحفيز التحوّل الاقتصادي، بحيث يمكن ترجمة الاستثمارات في رأس المال البشري إلى سبل لكسب الرزق قابلة للاستمرار وتوليد وظائف أكثر وأفضل.
- تقديم الدعم التحليلي لمساعدة الحكومات على تحديد أولويات الإنفاق في ظل قيود المالية العامة واتباع برنامج قياس قوي يشمل تتبع الاستثمارات والنواتج الرئيسية لرأس المال البشري.

ونعد أيضاً مؤشراً محدثاً لرأس المال البشري باستخدام أحدث البيانات المتاحة. ويشمل ذلك 17 موجزاً فُطرا إضافياً مقارنة بإصدار عام 2018، والتوسع في التصنيف حسب نوع الجنس، وتوفير مسار لبيانات رأس المال البشري للبلدان على مدى عشر سنوات للاسترشاد بها في وضع السياسات. وتمثل الشراكات الرامية إلى تعزيز التعاون وتبادل المعارف عنصراً محورياً في هذا المشروع. ويشمل ذلك شبكة مسؤولي التنسيق التي تربط المسؤولين الحكوميين حول العالم لتبادل الخبرات والتجارب، والحلول المبتكرة، والدروس المستفادة بما فيها تلك المستخلصة من جهود مكافحة فيروس كورونا. وتتواصل أيضاً

مع المناصرين العالميين للمشروع خلال الفعاليات الرئيسية، ومن بينها اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة واجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وللتصدي لأزمة التعلّم العالمية، قمنا بحشد الشركاء ومن بينهم هيئة المعونة البريطانية، ومؤسسة بيل ومليندا غيتس، واليونيسكو، واليونيسف. كما أنشأنا مظلة رأس المال البشري، وهي آلية تمويل متعددة الجهات المانحة تساند المبادرات التحفيزية لتسريع وتيرة نواتج رأس المال البشري.

التصدي لأزمة التعلّم العالمية

يشهد العالم حالياً أزمة في التعلّم. وحتى قبل تفشي فيروس كورونا، كان هناك نحو 260 مليوناً من الأطفال والشباب خارج دائرة التعليم. وأدى تدني جودة التعليم إلى ضعف التحصيل لدى الكثير من الطلاب. وكان الأطفال والشباب الأكثر حرماناً هم الأقل حظاً في الحصول على التعليم، والأعلى تسجيلاً لحالات التسرّب، والأقل تعلماً وتحصيلاً.

وفي اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2019، طرحت مجموعة البنك مفهوماً جديداً، وهو فقر التعلّم، والذي وضعناه بالتعاون الوثيق مع معهد اليونيسكو للإحصاء. وتوصلنا إلى أن معدل فقر التعلّم في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل يبلغ 53%، ما يعني أن أكثر من نصف مجموع الأطفال في سن العاشرة لا يمكنهم قراءة قصة بسيطة وفهمها. ولاستنهاض الهمم للعمل على تحقيق أهداف التعليم والتصدي لهذه الأزمة، أطلقنا هدفاً عالمياً جديداً في الاجتماعات السنوية لعام 2019 من أجل تقليص معدل فقر التعلّم إلى النصف على الأقل بحلول عام 2030.

ويُعد البنك أكبر ممولٍ خارجي لخدمات التعليم في البلدان النامية، حيث تنتشر عملياته في أكثر من 80 بلداً. ومن خلال تقديم التمويل والخدمات التحليلية والاستشارية، نساعد البلدان على بناء وتحسين الأنظمة التي توفّر التعلّم للأطفال والشباب ومَن يحتاجون إلى المهارات في مرحلة البلوغ. ونموّلاً حالياً أكثر من 145 مشروعاً في قطاع التعليم تتراوح ما بين تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي وصولاً إلى تنمية المهارات والتعليم العالي.

وفي حين نساعد على معالجة تأثيرات تفشي فيروس كورونا، تسعى استجابة عملياتنا إلى الحد من الأضرار الناجمة عن هذه الجائحة، والاستفادة من الاستثمارات التي تمت لأغراض التعلّم عن بُعد خلال الأزمة كمنطلق لتسريع وتيرة التقدم المحرز نحو إقامة نظام تعليم أكثر إنصافاً وقدرة على الصمود ولبّي الاحتياجات الشخصية للطلاب. ولمساندة البلدان أثناء إغلاق المدارس، تحركنا بسرعة لمساعدتها على إنشاء أنظمة للتعلّم عن بُعد أو تحسين الأنظمة القائمة، بما في ذلك من خلال الاستخدام الفاعل لأجهزة الطباعة والراديو والتلفاز وتكنولوجيا الهاتف المحمول. ونقدم أيضاً المساندة لتوفير خدمات التغذية لمن فقدوا سبل الحصول على الوجبات المدرسية. ولمساعدة البلدان على إدارة مواصلة التعليم مع إعادة فتح المدارس والحد من تسرب الطلاب، نشجع على استئناف عملية التعلّم مع ضمان قدرة المدارس على العمل بشكل آمن من خلال تطبيق البروتوكولات الصحية وتحسين ممارسات النظافة العامة؛ وتدشين حملات للتشجيع على إعادة الالتحاق بالدراسة ومنع التسرّب من التعليم من خلال الاستعانة بأنظمة الإنذار المبكر؛ وبرامج التغذية المدرسية؛ والمزج بين طرق التعلّم الشخصي والتعلّم عن بُعد من خلال التكنولوجيا؛ والتدريب لمساعدة المعلمين على تقييم الخسائر في التعلّم واستعواضها.

ولتحسين مستوى التعلّم وتسريع وتيرته بعد إعادة فتح المدارس، نساعد البلدان على إعادة بناء أنظمة تعليمية قادرة على الصمود بضمن أن يكون بالإمكان التعلّم من أي مكان؛ واستخدام البيانات لجعل المدارس أكثر إنصافاً؛ وإتاحة أسلوب التعلّم المتوافق مع الاحتياجات الشخصية؛ وتقديم دعم أكبر لأولياء الأمور والمعلمين والطلاب بما في ذلك الدعم الاجتماعي والوجداني.

وفي هذا الصدد، نعمل بشكل وثيق مع مجموعة من الشركاء من بينهم اليونيسف واليونيسكو وكلية التربية في جامعة هارفارد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن خلال إعادة هيكلة المشروعات وعمليات التمويل الإضافي وتنفيذ مشروعات جديدة في نحو 60 بلداً، قمنا بتعبئة أكثر من 2.5 مليار دولار لقطاع التعليم لمواجهة تأثيرات تفشي فيروس كورونا. وفيما يلي بعض الأمثلة:

- في تركيا، مشروع طارئ بتكلفة 160 مليون دولار لمساعدة الحكومة على تطوير المحتوى الرقمي للقنوات التلفزيونية والقنوات عبر الإنترنت، بالإضافة إلى دورات تكميلية وبرامج للتدريس والتعلّم المدمج. وسنقدّم جميع المواد التلفزيونية مصحوبة بلغة الإشارة ومدعومة بالترجمة مع دبلجة صوتية للطلاب ضعاف السمع أو البصر. وسيمول المشروع أيضاً توسيع النظام الحالي للتعليم عبر الإنترنت، وكذلك استشارات الصحة النفسية.

- في باكستان، خطة مشتريات لمساعدة وزارة التعليم العالي على توفير أجهزة لجميع الطلاب لكي يتمكنوا من المشاركة في فرص التعلّم عن بُعد.

- في رواندا، برنامج تعليمي تفاعلي يستهدف الوصول إلى 60% من مجموع الطلاب، بالإضافة إلى برنامج ممول من الشراكة العالمية من أجل التعليم بمبلغ 10 ملايين دولار لدعم التعلّم عن بُعد من خلال التلفاز وموقع يوتيوب ومنصة التعلّم الإلكتروني الحكومية. وعند إعادة فتح المدارس، سيدعم المشروع بعض البرامج التصحيحية أو التكميلية للطلاب بما في ذلك أولئك المعرّضون لخطر التسرّب من التعليم.
- في نيجيريا، إعادة هيكلة مشروع قائم لتقديم دروس إذاعية تفاعلية، وجزء من أنشطة الدراسة الذاتية الرقمية، وكتب قصصية، واختبارات تفاعلية عبر الهاتف المحمول لما يبلغ 325 ألف طالب، بالإضافة إلى تقديم الدعم لهم من المعلمين من خلال مجموعات تُكوّن من طلاب الفصل عبر تطبيق واتساب. وسيقدم المشروع أيضاً أدلة إرشادية رقمية خاصة بالدروس لتساعد أولياء الأمور على دعم التعلّم في المنزل.

ضمان توفير رعاية صحية جيدة وفي متناول اليد

في مارس/آذار 2020، أعلنت مجموعة البنك عن إطلاق التسهيل سريع الصرف لمواجهة تفشي فيروس كورونا من أجل دعم استجابة البلدان للتصدي لهذه الجائحة. وركّزت هذه الاستجابة المبكرة على تلبية الاحتياجات الصحية العاجلة للبلدان، بما في ذلك تقوية قدرات أنظمة الرعاية الصحية، والحد من تفشي هذه الجائحة، وتعزيز مراقبة الأمراض، ومساندة الأنشطة البحثية لتسهيل تطوير اللقاحات وطرق العلاج. كما تساعد البلدان على الحصول على المستلزمات الطبية التي تمس الحاجة إليها بالتواصل مع الموردين نيابة عن البلدان.

في السنة المالية 2020، وافقنا بسرعة على عمليات في قطاع الرعاية الصحية لمساعدة أكثر من 100 بلد على مكافحة فيروس كورونا. وبأبي هذا في إطار تعهد مجموعة البنك بتقديم ما يصل إلى 160 مليار دولار على مدى 15 شهراً تنتهي في يونيو/حزيران 2021 لمساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها الصحية وكذلك تعزيز التعافي الاقتصادي. ويدعم تعاوننا مع الشركاء الدوليين الرئيسيين ما نبذله من جهود. ففي فبراير/شباط 2020، اشتركنا مع منظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى متعددة الأطراف في الخطة الإستراتيجية للتأهب والاستجابة ضد فيروس كورونا على المستويين العالمي والقُطري. وبوصفنا المؤسسة القيّمة على تحالف ابتكارات الاستعداد لمواجهة الأوبئة، فقد شكّلنا فريق عمل يضم العديد من أصحاب المصلحة ليقوم بتطوير لقاح لهذا الفيروس ويساعد في ضمان توزيع اللقاحات، حال توفرها، على بلدان العالم بشكل عادل.

وحتى قبل تفشي فيروس كورونا، كنا نساعد البلدان النامية على تقوية استعدادها لمواجهة الجوائح. وتعمل برامج تعزيز الأنظمة الإقليمية لمراقبة الأمراض في 16 بلداً بـغرب ووسط أفريقيا على تدعيم القدرات على المستويين الوطني والإقليمي وفي قطاعات متعددة من أجل مراقبة الأمراض والتأهب لمكافحتها بشكل تعاوني. وفي أعقاب أزمة الإيبولا التي ضربت غرب أفريقيا في عامي 2014 و2015، ساعدنا على إنشاء المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والعديد من مؤسسات الصحة العامة الوطنية. وقدّمت المؤسسة الدولية للتنمية 286 مليون دولار للتصدي للتفشي العاشر للإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي بدأ في أغسطس/ آب 2018. وساندنا أيضاً مشروع شبكة مختبرات الصحة العامة في شرق أفريقيا الذي أنشأ شبكة تضم 40 مختبراً للصحة العامة مُجهّزة تجهيزاً جيداً، مع تدريب الأطمّر العاملة وتعزيز قدرات التشخيص والمراقبة بها، في بوروندي وكينيا ورواندا وتزانيا وأوغندا. وتجري الاستفادة من هذه الشبكة حالياً في مواجهة تفشي فيروس كورونا.

ويُعد هدفنا الخاص بتحقيق التغطية الصحية الشاملة بالغ الأهمية لبناء رأس المال البشري. ونساعد البلدان على توفير خدمات صحية جيدة وميسورة التكلفة للجميع، بغض النظر عن قدرتهم المالية، من خلال تدعيم أنظمة الرعاية الصحية الأولية وتقليل المخاطر المالية المرتبطة باعتماد الصحة وزيادة مستوى الإنصاف.

ورغم التقدّم الكبير في النواتج الصحية العالمية توّصل تقرير الرصد العالمي للتغطية الصحية الشاملة لعام 2019 الصادر عن منظمة الصحة العالمية والبنك إلى أن هناك تحديات كبيرة لا تزال ماثلة. وتشير التقديرات إلى أن السكان في البلدان النامية ينفقون أكثر من نصف تريليون دولار سنوياً من أموالهم الخاصة على خدمات الرعاية الصحية، مما يتسبب في مصاعب مالية لأكثر من 925 مليون شخص ويدفع نحو 90 مليون شخص إلى السقوط في براثن الفقر المدقع. وقد أعدنا التأكيد على التزامنا بتعجيل حُطى التقدّم في هذا المجال خلال أول اجتماع رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة الذي عُقد في سبتمبر/أيلول 2019. وبوصفها أحد الموقعين الاثني عشر على خطة العمل العالمية بشأن تمثّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية، ستستمر مجموعة البنك في مساعدة البلدان على الحد من أوجه القصور والوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال الصحة.

مؤشرات الإنصاف والحماية المالية في مجال الرعاية الصحية



قاعدة البيانات هذه هي مورد عالمي لتتبع مدى التقدم المحرز على مؤشرات قطاع الصحة الرئيسية في البلدان من مختلف مستويات الدخل، ونُشرت مجموعة البيانات الأولى في عام 2000. ويشتمل أحدث إصدار، جرى إطلاقه في عام 2019، على بيانات عن تغطية الخدمات الصحية والنواتج الصحية في 196 بلداً بناءً على 1204 مسح استقصائية. كما يشتمل على بيانات عن الحماية المالية بخصوص 149 بلداً استناداً إلى 646 مسحاً استقصائياً تبحث مجموعة البلدان التي تنفق أكثر من 10% من إجمالي دخلها على خدمات الرعاية الصحية، وكذلك النسبة المئوية لمن يسقطون في براثن الفقر من السكان بسبب الإنفاق من أموالهم الخاصة على الرعاية الصحية.

ونقدم المساعدة للبلدان التي تعاني من ارتفاع نسبة المسنين بين سكانها وتنامي أعباء الأمراض غير السارية، وتتسبب هذه الأمراض في 70% من الوفيات عالمياً والتي يقع معظمها في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وتُعد خدمات الرعاية الصحية الأولية بالغة الأهمية للوقاية من الأمراض واكتشافها مبكراً وإدارتها، وكذلك لتعزيز الصحة. وللوقاية من السرطان واكتشاف الإصابة به وعلاجه، تعمل على تقوية قدرات وزارات الصحة في بوروندي وكينيا ورواندا وتزانيا وأوغندا من خلال برنامج إقليمي لسجلات السرطان. لقد تسبب تفشي فيروس كورونا في حدوث اضطرابات كبيرة في توفير الخدمات الصحية الأساسية المُنقذة للحياة ووصولها إلى النساء والأطفال، وهو ما يهدد بضياع ما حققته بلدان العالم من تقدم في خفض الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال على مدى سنوات. ويقدم صندوق التمويل العالمي، وهو عبارة عن شراكة تحركها اعتبارات البلدان المعنية وتستضيفها مجموعة البنك، تمويلاً تحفيزياً ومساندة فنية لحماية خدمات الرعاية الصحية والتغذية وتعزيز توفيرها بشكل آمن ومنصف للنساء والأطفال، وبناء أنظمة صحية أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات. ومن خلال العمل في 36 بلداً من البلدان منخفضة الدخل وتلك المنتمية للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل التي تسجل أعلى معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال في العالم، يساعد الصندوق الحكومات على إعطاء الأولوية للخدمات الصحية الأساسية والتخطيط لاستمرار توفيرها أثناء هذه الجائحة، وتدعيم تقديم الخدمات على الخطوط الأمامية، ومعالجة القيود التي تعوق تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وغيرها من الخدمات المُنقذة للحياة. وفي زامبيا، تقوم الحكومة حالياً بدمج الخدمات الصحية الأساسية للنساء والأطفال ومكافحة العنف ضد المرأة في خطة الاستجابة الوطنية لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

وقبل الجائحة، كانت البلدان التي تحظى بدعم من صندوق التمويل العالمي، تشهد بالفعل تحسناً في صحة النساء والأطفال. ففي ليريا بين عامي 2017 و 2019، ازداد عدد الأطفال دون سن عام الذين تلقوا تطعيمات بنسبة 52%، وارتفعت عمليات الإنجاب بمساعدة طبية بنسبة 48%. وفي إثيوبيا بين عامي 2016 و 2019، ارتفعت حالات الولادة تحت إشراف كوادر صحية ماهرة من 28 إلى 50%، وارتفع عدد الأطفال دون سن سنتين الذين يحصلون على دعم تغذوي من 27 إلى 44%.

حماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً من خلال الحماية الاجتماعية

تساعد برامج الحماية الاجتماعية على حماية الأرواح وسبل كسب الرزق، وبناء رأس المال البشري والحفاظ عليه، وتمكين الأشخاص من انتشال أنفسهم وأسرهم من براثن الفقر، وبالتالي الإسهام في بناء مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً. ومع ذلك، يُظهر "أتلانكس البنك الدولي للحماية الاجتماعية- مؤشرات القدرة على الصمود والإنصاف" أن الأشكال المختلفة للحماية الاجتماعية لا تغطي سوى 45% من سكان العالم، فيما لا تغطي شبكات الأمان الاجتماعي سوى واحد من بين كل خمسة فقراء في البلدان الأشد فقراً.

ومن المهم وجود أنظمة فاعلة لتقديم الحماية الاجتماعية خاصة في أوقات الأزمات، لأنها تساعد الناس على إدارة المخاطر والتغلب على الصدمات. ووفقاً للدليل المعني *بأسس أنظمة تقديم خدمات الحماية الاجتماعية*، يمكن للأنظمة التقديم المتطورة أن تتيح قدراً أكبر من التنسيق فيما بين البرامج، مما يكفل وصول الدعم إلى مستحقيه، ويساعد على تحقيق أقصى قدر من التأثير. وللتصدي لتفشي فيروس كورونا، سارعت

مجموعة البنك إلى الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة بالبلدان لمساندة الأسر ومؤسسات الأعمال في استعادة مصادر الدخل والحفاظ على سبل كسب أرزاقهم. ونقوم بزيادة استثماراتنا في برامج التحويلات النقدية بما يُقدَّر بنحو 10 مليارات دولار على مدى 15 شهراً. كما ساعدنا البلدان على تعزيز جاهزية أنظمة الحماية الاجتماعية لديها وبناء القدرة على مواجهة الأزمات في المستقبل.

وفي إطار التصدي لأسراب الجراد التي تؤثر على البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط، يقدم برنامجنا الطارئ لمكافحة الجراد، بقيمة 500 مليون دولار، المساندة من خلال شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة إلى الأسر المعيشية المتضررة حتى تتمكن من التعافي وإعادة البناء. وتشمل هذه المساندة التحويلات النقدية، والنقد مقابل العمل، والإمدادات الغذائية الطارئة، والبذور والأعلاف التي يمكن أن يستخدمها المزارعون في استعادة محاصيلهم وتوفير الأعلاف لماشيتهم.

وتبرز هذه الأزمات أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية التكيّفية التي يمكن توسيع نطاقها بسرعة في أوقات الأزمات للوصول إلى المتضررين. وتساعد هذه البرامج أيضاً في بناء قدرة الأسر المعيشية الفقيرة والأكثر احتياجاً على الصمود من خلال تعزيز قدراتها على الاستعداد لمواجهة الصدمات وتجاوزها والتكيّف مع تأثيراتها، ويشمل ذلك المخاطر المرتبطة بالمناخ والأوضاع الهشة أو المتأثرة بالصراعات. وفي الهند، سيساعد مشروع "رئيس الوزراء لرعاية الفقراء" على توسيع نطاق التحويلات النقدية والإعانات الغذائية لتغطي 800 مليون شخص، وتوفير حماية اجتماعية قوية للكوادر الأساسية المشاركة في أنشطة التصدي لتفشي فيروس كورونا، وإفادة الفئات الأكثر احتياجاً لاسيما المهاجرين والعاملين بالقطاع غير الرسمي.

ونساعد البلدان على زيادة التغطية بشكل كبير بحلول عام 2030 من خلال مساندة برامج شبكات الأمان، ويشمل ذلك التحويلات النقدية والأشغال العامة وبرامج التغذية المدرسية، ويساند برنامج للتحويلات النقدية المشروطة في الفلبين أكثر من 4 ملايين أسرة معيشية، وهو ما يمثل ربع نسبة الحد من الفقر في البلاد خلال السنوات السبع الماضية. وفي كينيا، وسّع البرنامج الوطني لشبكات الأمان نطاق تغطية التحويلات النقدية بشكل كبير ليزيد عدد المتلقين لها من 1.7 مليون شخص في عام 2013 إلى 5 ملايين شخص في عام 2019، من بينهم 2.3 مليون من النساء.

ويشكّل توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل العاملين بالقطاع غير الرسمي تحدياً مستمراً، حيث يكسب ما يصل إلى 80% من الأيدي العاملة في البلدان النامية قوت يومهم من العمل بالاقتصاد غير الرسمي، كما يرتفع عدد العاملين الذين يفتقرون إلى توفير حماية كاملة لهم في البلدان مرتفعة الدخل. وإقراراً بالطبيعة المتغيّرة للعمل، يقترح تقرير "حماية الجميع: تقاسم المخاطر من أجل التنوّع في عالم العمل" نهجاً لتوفير الحماية والضمان الاجتماعي للعاملين مصمّماً ليتلاءم بشكل أفضل مع التنوّع والتغيّر المتزايد في عالم العمل، حيث يدعو الحكومات إلى توفير الحماية الاجتماعية بغض النظر عن قطاع العمل. وبالنظر إلى التأثيرات المدمرة لجائحة فيروس كورونا على الفقراء لاسيما العاملين منهم في الاقتصاد غير الرسمي، يُعد هذا النموذج المقترح لحماية الأيدي العاملة ملائماً أكثر من أي وقت مضى.

الاستثمار في توفير بنية تحتية مستدامة

يشكل تطوير البنية التحتية عنصراً أساسياً في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء الذي يتشارك الجميع في جني ثماره. وتعمل مع البلدان على إقامة بنية تحتية مستدامة تساعد على ربط الناس بالفرص، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى نتائج أفضل. ويغطي نهجنا المتكامل جميع أبعاد تطوير البنية التحتية، بدءاً من تقدير المشورة بشأن بيئة السياسات واللوائح التنظيمية إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتعبئة الحلول المالية، وصولاً إلى مساعدة الحكومات على إعداد المشروعات وطرحها في السوق.

تُسبب جائحة فيروس كورونا صدمة كبيرة لقطاع البنية التحتية. ويساعد البنك الحكومات على تقييم المشروعات والعقود، وترتيب تنفيذ المشروعات المخططة وفقاً للأولويات المتغيّرة، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية، مثل الكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ والجوائح. كما تُجمّع الوزارات الحكومية المعنية حول العالم لتبادل الخبرات والتوصيات أثناء التصدي للتحديات الناشئة عن تفشي هذه الجائحة.

ربط الناس بالفرص من خلال النقل المستدام

لقد أحدثت جائحة فيروس كورونا تأثيرات واسعة على وسائل النقل وإمكانية التنقل. وتكون هذه التأثيرات أشدّ وقعاً في البلدان التي بها سلاسل إمداد طويلة أو ضعيفة، وموانئ إقليمية رئيسية، وكثافة سكانية كبيرة بالمناطق الحضرية تعتمد على وسائل النقل العام في نقل العمال والسلع. ومن المهم للغاية معالجة مشكلات التنقل كي تستطيع البلدان الحد من تفشي هذه الجائحة، وحماية رفاهة عمال وخدمات النقل التي تتقل الأيدي العاملة والإمدادات الأساسية، وإنعاش النشاط الاقتصادي. ومع تحوّل البلدان من تدابير

تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مجال البنية التحتية

تعاين معظم البلدان النامية من تدهور معدلات المدخرات العامة والخاصة وكذلك تخلف أسواق رأس المال المحلية، وقلما يتوفر تمويل محلي طويل الأجل لمشروعات البنية التحتية. وقد أدت هذه العوامل، بالإضافة إلى المخاطر السياسية والتجارية المتصورة، إلى الحد من قدرة البلدان على اللجوء إلى أسواق رأس المال الدولية، حيث لا تتعدى الاستثمارات الخاصة ما يتراوح من 9% إلى 13% من إجمالي الاستثمارات في قطاع البنية التحتية. وللمساعدة على سد هذه الفجوة في البنية التحتية، تستخدم مجموعة البنك كامل أدواتها وخدماتها المالية التي تتضمن تقديم المساعدة من البنك ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وفي أفغانستان، ساعدنا على إقامة أول استثمار خاص طويل الأجل في قطاع الطاقة، مما عزز توليد الكهرباء محلياً بنسبة تصل إلى 30%. وتساعد مساندة مجموعة البنك البلاد على الابتعاد عن الاعتماد على استيراد الكهرباء وتلبية الطلب المتزايد على الطاقة. وتم إنشاء محطة مزار الشريف لتوليد الكهرباء باستخدام الغاز بفضل حزمة تمويل بالدين رتبها مؤسسة التمويل الدولية والشركاء والتي تشمل أيضاً تقديم ضمان من المؤسسة الدولية للتنمية وتأمين ضد المخاطر السياسية من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وفي المغرب، تساعد مساندة مجموعة البنك على تحديث الطرق الريفية وتوسيع شبكة الترام في الدار البيضاء. وتشمل هذه المساندة تقديم تمويل بقيمة 100 مليون دولار من مؤسسة التمويل الدولية بدون ضمان سيادي، وهو الأول من نوعه لأحد أجهزة الحكم المحلي في شمال أفريقيا. كما يقدم برنامج للخدمات الاستشارية الخبرات والإرشادات الفنية بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية. ويأتي هذا في إطار جهد أوسع لمجموعة البنك يستهدف مساندة الإصلاحات والاستثمار لتعزيز التنمية الجهوية بالمغرب.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، سيقوم مشروع رائد لتكيب مصفوفات للطاقة الشمسية فوق أسطح 500 مدرسة في الضفة بإمداد هذه المنطقة، التي تعاني من نقص شديد في الطاقة، بكهرباء نظيفة تكفي لإنارة 16 ألف منزل. وتشمل الحزمة التمويلية قروضاً من مؤسسة التمويل الدولية والشركاء، وكذلك منحة من صندوق التمويل الاستثماري المشترك التابع للبنك. ويأتي هذا المشروع في إطار مسعى أكبر تبذله مجموعة البنك بهدف تعزيز إمدادات الكهرباء في الضفة والقطاع.

وفي إثيوبيا، تساعد على اجتذاب استثمارات خاصة من خلال إرساء أطر سياسية وقانونية ومؤسسية وتنظيمية سليمة. وقد قدّم البنك مساعدة فنية لإدخال المنافسة في سوق الاتصالات من خلال سن تشريع جديد وإنشاء جهاز تنظيمي مستقل. وتكتمل مساندة مؤسسة التمويل الدولية هذه الجهود لمساعدة الحكومة على تحرير سوق الاتصالات.

العزل إلى إدارة الجائحة، يلتزم البنك بمساعدتها على تلبية احتياجاتها المتعلقة بالنقل وإمكانية التنقل. ففي البوسنة والهرسك، نمول شراء سترات واقية لموظفي السكك الحديدية. وفي إندونيسيا، نساعد على تدعيم تدابير السلامة والأمن والاستعداد لمواجهة حالات الطوارئ. ومع قيام كازاخستان بالإعداد لتحقيق تعافٍ طويل الأجل، نقدم المساعدة للحكومة هناك لخلق فرص عمل في أشغال الطرق الريفية.

ومازال النقل المستدام يمثل عنصراً رئيسياً في التصدي للعديد من التحديات الإنمائية في العالم. ويحول عدم توفير طرق صالحة للسير عليها في جميع الأحوال المناخية دون خروج نصف مليار شخص في أفريقيا من براثن الفقر. وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن هناك واحدة من بين كل ست نساء لا تبحث عن عمل خوفاً من التعرّض للتحرش في وسائل النقل. وتسبب حوادث الطرق في مقتل 3700 شخص وإصابة أكثر من 50 ألف شخص بإصابات خطيرة يومياً. ويتسبب قطاع النقل أيضاً في إطلاق 16% من انبعاثات غازات الدفيئة على مستوى العالم، فيما يكبّد الازدحام المدن ملايين الدولارات يومياً. ويساعد البنك على تحسين إمكانية التنقل وبناء شبكات نقل مستدامة غير مضرّة بالبيئة، وتتسم بالأمان والكفاءة، وفي تناول الجميع. وفي أفريقيا، نساعد استخدام الطائرات المسيرة لتوصيل الأدوية والمستلزمات المهمة الأخرى إلى القرى المعزولة. وفي باكستان، نعمل على زيادة طرق الوصول أمام النساء اللائي يزيد احتمال ذهابهن إلى أخصائي استشارات متابعة الحمل بواقع الضعف عندما تتحسن قدرتهن على الوصول. ويقوم الشباب في فريتاون بسربالون بتسيير الحافلات الصغيرة، بناءً على بيانات يتم جمعها من الجمهور، على الطرق التي تخدم المناطق الأفقر بالمدينة. وفي بنغالور، نساعد إنشاء أول شبكات ذكية للنقل العام والنقل التشاركي بالدراجات في الهند، وهو ما يقدم نموذجاً جديداً للنقل الحضري. وأما في بوغوتا بكولومبيا

وليما ببيرو، فستؤدي خطوط المترو الكهربائية إلى الاستغناء عن آلاف المركبات وستمكن السكان من الوصول إلى آلاف الوظائف خلال مدة لا تتجاوز ساعة واحدة.

في أعقاب الدمار الذي أحدثه الإعصاران إيداي وكينيث في عام 2019، ساعد مشروع التطوير المتكامل للطرق الريفية موزامبيق على التعافي من خلال إعادة طرق الربط الحيوية بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين، وكذلك استئناف الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية. ورتبط أيضاً بعلاقة شراكة طويلة الأمد مع مؤسسة بلومبرغ الخيرية لمساندة الصندوق العالمي للسلامة على الطرق. ومن المتوقع أن تساعد الدراسات وتحسينات الطرق التي ساندها هذا الصندوق على إنقاذ حياة نحو 7 آلاف شخص بحلول عام 2030 في 10 مدن بخمسة بلدان. وفي السنة المالية 2020، قدّم الصندوق واتحاد التنقل المستدام للجميع الذي يستضيفه البنك تقارير تشخيصية للبلدان عن أوضاع السلامة على الطرق وتحديات التنقل بشكل أعم في هذه البلدان، مما يساعدها على إعداد استجابات على صعيد السياسات تتلاءم مع احتياجاتها وتستند إلى أفضل الممارسات الدولية. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2019، أصدر الاتحاد خارطة طريق عالمية للعمل باتجاه تحقيق استدامة إمكانية التنقل في 183 بلداً. وكانت إثيوبيا وجنوب أفريقيا أول من تبنى برامج تستند إلى خارطة الطريق هذه.

سد الفجوة الرقمية

تأتي التكنولوجيات الرقمية في مقدمة عمليات التطوير والتنمية وتوفّر فرصة فريدة للبلدان لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي. ومع ذلك، ففي نهاية عام 2019 كان نصف سكان العالم لا يزالون يقتفرون إلى سبل الاتصال بالإنترنت مع تركّز الغالبية العظمى منهم في البلدان النامية. ويمكن أن تؤدي الفجوة الرقمية المستمرة إلى تفاقم أوجه التفاوت وعدم المساواة وخلق طبقة جديدة من "الفقر الرقمي". ويعمل البنك مع الحكومات على توسيع نطاق الاتصال بالإنترنت بشكل سريع ومنظم وبتكلفة معقولة وتطوير منصات إلكترونية تساعد على تحسين تقديم الخدمات ونظام الحوكمة والمساءلة الاجتماعية. ونقوم بمساعدة البلدان المتعاملة معنا على تعزيز جهودها الموجهة نحو تعميم الاتصال بالإنترنت عريضة النطاق، وتزويد الناس بالمهارات والموارد التي يحتاجون إليها للمشاركة في الاقتصاد الرقمي مشاركة كاملة. ومن خلال شراكة التنمية الرقمية، نساعد أيضاً على تعزيز وتنفيذ الإستراتيجيات الرقمية للبلدان بالعمل مع الحكومات المانحة والمؤسسات التكنولوجية العالمية.

وفي مختلف أنحاء أفريقيا حيث لا تتوفر إمكانية الاتصال بالإنترنت عريضة النطاق سوى لأقل من ثلث السكان، ستكون هناك حاجة إلى استثمارات بقيمة 100 مليار دولار لتوفير استخدام الإنترنت للجميع بتكلفة معقولة وجودة عالية. وللمساعدة على تحقيق هذا الهدف، أطلقت مجموعة البنك مبادرة الاقتصاد الرقمي لأفريقيا في عام 2019 لمساندة تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأفريقي المعنية بالتحوّل الرقمي. وتُحدد المبادرة هدفاً طموحاً يتمثل في تحقيق الربط والاتصال الرقمي بين جميع الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومات في القارة بحلول عام 2030. وفي إطار هذه المبادرة، يجري البنك دراسات تشخيصية بشأن الاقتصادات الرقمية للبلدان بهدف تحديد ما يواجهه النمو المستقبلي من تحديات وما يتاح له من فرص. وقد أجرينا 25 دراسة تشخيصية في السنة المالية 2020.

نستخدم التكنولوجيا الرقمية في التصدي لطائفة واسعة من التحديات الإنمائية. وفي النيجر، وهو بلد لا تغطي فيه خدمات النطاق العريض للهواتف المحمولة سوى نصف السكان، يهدف مشروع القرى الذكية من أجل النمو الريفي والشمول الرقمي إلى زيادة الاتصال الرقمي وتوفير الخدمات المالية الرقمية إلى المناطق التي تعاني من نقص الخدمات. وفي بنغلاديش، أنشأت المؤسسات الحكومية الرقمية الأساسية في البلاد والتي شملت أول مركز وطني للبيانات، ومركزاً لأمن الفضاء الإلكتروني، والبنية المؤسسية. وساعد ذلك على توفير 35 ألف فرصة عمل للشباب، أكثر من ثلثهم من النساء، كما عزّز إيرادات صناعة تكنولوجيا المعلومات بنسبة 160%. وفي بيرو حيث تتعرّض امرأتان من بين كل ثلاث نساء للعنف من الشريك الحميم، يستخدم مشروع النظام المركزي للاستجابة الطارئة، الذي تبلغ تكلفته 36 مليون دولار، التكنولوجيا لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له.

هناك قرابة مليار شخص حول العالم بلا هوية معترف بها رسمياً، وهو ما يحد من قدرتهم على الحصول على الخدمات والفرص. ومن خلال مبادرة تحديد الهوية من أجل التنمية، نساعد البلدان على تطوير أنظمة شاملة وجديرة بالثقة لتحديد الهوية. ويساند البنك الجهود المبذولة من أكثر من 40 بلداً لتصميم وتنفيذ أنظمة رقمية لتحديد الهوية والتسجيل المدني.

ويمكن أن تلعب التكنولوجيات الرقمية دوراً لا غنى عنه في استمرار الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية خلال جائحة فيروس كورونا. وتوفّر المنصات الرقمية للأشخاص حلولاً للدراسة أو العمل عن بُعد، فيما

يمكن أن تمثل التجارة الإلكترونية شريان الحياة أثناء فترات الإغلاق. وتستخدم الحكومات التكنولوجيا الرقمية لمواصلة تقديم الخدمات أو تسهيل تتبُّع المخالطين للحد من انتشار العدوى. لكن لا يتوفَّر لدى العديد من البلدان الفقيرة البنية التحتية اللازمة لتنفيذ هذه التدابير. وفي أبريل/نيسان 2020، شاركنا في استضافة اجتماع مائدة مستديرة افتراضي رفيع المستوى مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ورابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة التي تمثل مشغلي شبكات الهاتف المحمول حول العالم، والمنتدى الاقتصادي العالمي. وشاركت في هذا الحوار وزارات حكومية، وأجهزة تنظيم عمل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وشركات تكنولوجيا لإطلاق خطة عمل مُعجَّلة تهدف إلى مساعدة البلدان على تحسين الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية والبنية التحتية خلال تفشي هذه الجائحة.

تسريع وتيرة الحلول المستدامة في قطاعي الطاقة والصناعات الاستخراجية

يُدمع الحصول على الكهرباء توفير الخدمات الأساسية، ويجعل المجتمعات المحلية أكثر أمنًا، ويسهِّل انتقال الأفراد والسلع، ويعزز الاستثمارات والصناعات المحرَّكة لنمو الاقتصادات. ومع ذلك، مازال هناك نحو 840 مليون شخص، معظمهم في أفريقيا وجنوب آسيا، يعيشون بدون كهرباء فيما يعاني ملايين آخرون من عدم انتظام إمدادات الكهرباء.

ويساعد البنك البلدان على تأمين إمدادات الطاقة بتكلفة معقولة وبصورة منتظمة ومستدامة، وكذلك إدارة مواردها الطبيعية على نحو يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ومنذ عام 2017، ساعدنا البلدان على توفير وصلات كهرباء جديدة لأكثر من 30 مليون شخص. وفي السنتين الماضيتين، ارتبطنا بتقديم نحو مليار دولار لإنشاء الشبكات الصغيرة والأنظمة القائمة بذاتها غير المرتبطة بشبكة الكهرباء، وتم توجيه أكثر من 80% من هذه الارتباطات إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وانطلاقاً من إدراكنا للدور الحيوي الذي تلعبه الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في التنمية والتصدي لتغيُّر المناخ، قدمنا تمويلاً بقيمة 9.4 مليارات دولار لمشروعات في هذين القطاعين بالبلدان النامية على مدى السنوات الخمس الماضية.

ومن خلال صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية ومبادرة الحد من مخاطر الطاقة الشمسية التابعة لبرنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة، نساند أنشطة مثل مشروع الكهرباء خارج الشبكة الذي نفَّذه في منطقة غرب أفريقيا والساحل والذي يهدف إلى توفير الكهرباء أو تحسين خدماتها لنحو مليوني شخص.

وفي مختلف أنحاء العالم، مازال هناك نحو 3 مليارات شخص يستخدمون أنواعاً ملوثة من الوقود في الطهي، مما يسبِّب انتكاسات صحية وإنمائية ومناخية كبيرة. وللتصدي لذلك، أطلقنا صندوق الطهي النظيف في سبتمبر/أيلول 2019 للمساعدة على تسريع وتيرة التقدُّم نحو توفير وقود الطهي النظيف للجميع.

وفي رواندا، يهدف عملنا في مجال وضع السياسات إلى مساعدة البلاد على تعميم الحصول على الكهرباء بشكل شبه كامل بحلول عام 2024، مقابل نسبة لا تتعدى 6% في عام 2009، بالإضافة إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وزيادة نسبة الطاقة الشمسية والمائية في مزيج الطاقة بالبلاد. وفي غامبيا، ساعدنا البلاد على التحوُّل من إتاحة الكهرباء لمدة ثلاث ساعات يومياً في عام 2017 إلى إتاحتها بصورة مستمرة في عام 2020. كما ساعدنا على إرساء الأساس لإتاحة الكهرباء للجميع بحلول عام 2025 باستخدام مزيج من الطاقة أنظف وأيسر من حيث التكلفة.

وقمنا بتأمين تمويل بقيمة 36 مليون دولار للمرحلة الثانية من الصندوق الاستثماري للمساندة البرمجية العالمية للصناعات الاستخراجية الذي يعمل على تحسين مستوى الشفافية والحوكمة في قطاع الصناعات الاستخراجية، لاسيما في البلدان الأشد فقراً والأكثر هشاشة.

تعزيز الأنشطة المتعلقة بالمناخ، وبناء القدرة على مواجهة الكوارث، والتكيف

تواجه مختلف بلدان العالم مصاعب في التصدي لجائحة فيروس كورونا، وتمتلك مجموعة البنك خبرات ثرية- تشمل ما اكتسبته من أنشطتها المعنية بإدارة مخاطر المناخ والكوارث- يمكن الاستفادة منها في مساعدة البلدان على مواجهة الأزمة الراهنة وبناء مستقبل أكثر استدامة وأكثر قدرة على مجابهة الأزمات. ويشمل ذلك الدروس الرئيسية المستفادة من برامج التصدي للكوارث التي تُثبت أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية التكيفية التي يمكن توسيعها بسرعة للوصول إلى المزيد من الناس والتي نطبِّقها في بلدان مثل باكستان وجنوب السودان. ولمساعدة البلدان على إعادة البناء على أسس أكثر قوة، فإننا نحث واضعي السياسات على مراعاة الاعتبارات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. وأعدنا قائمة مرجعية للاستدامة تساعد على ضمان معالجة جِزء التحفيز للجوانب المتعلقة بخلق الوظائف والنشاط الاقتصادي ودقة التوقيت والمخاطر، مع مراعاة التأثيرات الأطول أمداً على رأس المال البشري والطبيعي والمادي، وكذلك بناء القدرة على الصمود والحد من الانبعاثات الكربونية.

نعمل مع البلدان على تنفيذ المشروعات المحددة في خطط التكيف الخاصة بها ومساهماتها الوطنية لمكافحة تغيُّر المناخ بموجب اتفاق باريس؛ ويمكن أيضاً إدراج العديد من هذه المشروعات في استثمارات جِزء

التحفيز بالتوازي مع تعافي البلدان من هذه الجائحة. وتشجّع مجموعة البنك، بوصفها أمانة لتحالف وزراء المالية للعمل المناخي، البلدان على التركيز على الاستثمارات التي تعزز الهواء النظيف، وتُحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتتحقّل التأثيرات المناخية. ويمثل التصدي لتغيّر المناخ أيضاً إحدى ركائز السياسات التي تستند إليها الالتزامات الأخيرة للمجموعة بزيادة رأس المال والعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. كما نواصل تجاوز أهدافنا المتصلة بالمناخ، حيث ارتبطنا بتقديم 17.2 مليار دولار لتمويل الاستثمارات المتعلقة بالمناخ في السنة المالية 2020.

ونصدر تحليلات لمساعدة واضعي السياسات في البلدان النامية على الاستعداد لمستقبل منخفض الانبعاثات الكربونية. ويعرض تقرير "نقل التكنولوجيا والابتكار من أجل تنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية"، المنشور في مارس/آذار 2020، سياسات يمكن أن تساعد على دعم نقل التكنولوجيات منخفضة الانبعاثات الكربونية إلى البلدان النامية، ومن بينها الدعم الحكومي والاستثمار في رأس المال البشري وتقليل القيود المفروضة على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

يقدم البنك أيضاً المساعدة الفنية والمالية لمساعدة البلدان على تقييم مدى تعرّضها للأخطار والتصدي لمخاطر الكوارث الناتجة عن الظواهر المناخية بالغة الشدة والأخطار الجيولوجية والجوائح. ونساند الهيئات المتخصصة بما فيها تلك المسؤولة عن التأهب والاستجابة للطوارئ، ونشجّع تبني نهج شامل لإدارة مخاطر الكوارث وتعمير بناء القدرة على مواجهتها في مختلف القطاعات والمجتمعات المحلية، لاسيما الفئات المعرّضة للخطر. ومنذ فبراير/شباط 2020، تم صرف نحو 1.7 مليار دولار بشكل سريع من خلال خيارات السحب المؤجّل لأغراض مواجهة مخاطر الكوارث لمساعدة جهود التصدي لتفشي فيروس كورونا في 15 بلداً. ويجري حالياً فحص جميع مشروعات البنك لتحديد مخاطر تغيّر المناخ والكوارث لضمان بناء قدرة الناس على مواجهتها على أرض الواقع.

بناء مدن مستدامة وشاملة للجميع

في الوقت الحالي، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن. وبحلول عام 2050، سيعيش سبعة من بين كل عشرة أشخاص في الحضر، وستمر قرابة 90% من عمليات التوسّع الحضري المستقبلية في بلدان العالم النامية، لاسيما آسيا وأفريقيا. ونساعد المدن في البلدان النامية على أن تصبح أكثر ملاءمة للعيش فيها، وأكثر مراعاةً لاعتبارات تغيّر المناخ وقدرةً على مواجهة تأثيراته، وأكثر شمولاً ومقدرةً على المنافسة، وبالتالي يمكنها الإسهام في تحقيق النمو والحد من الفقر. ومن خلال استثمار ما يتراوح من 5 مليارات إلى 6 مليارات دولار في المتوسط سنوياً ومساندة إصلاح السياسات، فإننا نركّز على أربعة تحديات رئيسية: الفجوة في التخطيط والقدرة، والفجوة التمويلية الناتجة عن سرعة التوسّع الحضري في البلدان الأقل دخلاً، واتساع التفاوتات المكانية والإقليمية فيما بين المناطق وداخل المدن، وتزايد المخاطر التي يتعرّض لها الأشخاص والأصول المتركَزة في المناطق الحضرية.

ونساعد الحكومات على تصميم وتنفيذ خطط التنمية الحضرية وتحسين توفير مرافق البنية التحتية والخدمات الأساسية، وبشمل ذلك إدارة النفايات الصلبة والإسكان والنقل الحضري وشبكات المياه والصرف الصحي. وفي المغرب، ساندنا إدخال إصلاحات على سلسلة القيمة لقطاع الإسكان بالبلاد والتي شملت تطوير الأحياء العشوائية وتحديث قانوني البناء والإيجار السكني. وساعد ذلك أكثر من 100 ألف أسرة معيشية عاملة بالقطاع غير الرسمي على الحصول على التمويل العقاري. وحدد تقرير "الثروة المخفية للمدن"، الذي نُشر في وقت سابق من هذا العام، إستراتيجيات تساعد المدن على الاستفادة من الأماكن العامة في تعزيز ملاءمتها للعيش وقدرتها على الصمود والمنافسة.

وتتراوح قيمة الاستثمارات المطلوبة عالمياً لتوفير بنية تحتية حضرية قادرة على الصمود من 4.5 تريليونات إلى 5.4 تريليونات دولار سنوياً. وتحتاج بلدان العالم النامية إلى معظم هذه الاستثمارات التي تتجاوز بكثير ما يمكن أن تقدمه المساعدات الإنمائية الرسمية. ويساعد البنك المدن على زيادة سبل حصولها على التمويل من مصادر متعددة مثل تحقيق إيرادات عامة، وإصلاح تحويلات المالية العامة بين الأجهزة الحكومية، وتحسين إمكانية الحصول على التمويل الخاص والتجاري من خلال الربط بقيم الأراضي. وتقوي مبادرة الجدارة الائتمانية للمدن، التي أطلقناها، الأداء المالي لأجهزة الحكم المحلي وتُعدها للاستفادة من أسواق رأس المال المحلية والإقليمية بدون ضمانات سيادية. ومنذ عام 2014، درّبت هذه المبادرة مسؤولين بالبلديات من 250 مدينة في 26 بلداً. وفي إثيوبيا، يقوم برنامج تطوير المؤسسات والبنية التحتية الحضرية، الذي تبلغ تكلفته 600 مليون دولار، بمساعدة 117 من مؤسسات الحكم المحلي الحضرية على تدعيم البنية التحتية بالبلديات وتنمية الاقتصاد المحلي، مما يعود بالنفع على أكثر من 9 ملايين شخص.

ونعمل حالياً على الحد من التفاوتات المكانية فيما بين المناطق وداخل المدن. وعلى المستوى الوطني، نساند الاستثمارات والإستراتيجيات الحكومية التي تساعد المناطق على استغلال كامل إمكاناتها،

ومنها على سبيل المثال مبادرة متعددة القطاعات بتكلفة مليار دولار يجري تنفيذها في المنطقة الشمالية الشرقية من كينيا. وعلى المستوى المحلي، نستثمر في تطوير المناطق العشوائية لزيادة مرافق البنية التحتية في المناطق الحضرية وتحسين تقديم الخدمات، ويشمل ذلك بوينس آيرس بالأرجنتين ومختلف أنحاء إندونيسيا. ويبحث تقرير "التقارب"، الذي نُشر في فبراير/شباط 2020، العوامل المسببة للتفاوتات المكانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويسلط التقرير الضوء على كيفية تفاعل الفجوات داخل المنطقة بسبب القيود التي تعوق انتقال السلع والأفراد، وعدم الكفاءة في تقديم الخدمات ومركزيتها، والاحتكاكات التنظيمية في أسواق الأراضي بالمناطق الحضرية.

ونساند أيضا المدن في البلدان النامية أثناء تحوّلها إلى المسارات منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ. ويهدف صندوق سد فجوات تمويل الأنشطة المناخية بالمدن إلى تحديد المشروعات الصديقة للمناخ في المدن وتسريع وتيرة إعدادها من خلال توفير التمويل لصياغة الإستراتيجيات وتحليل الإجراءات التدخلية الرئيسية. ويُعد برنامج مرونة المدن، وهو شراكة بين البنك الدولي والصندوق العالمي للحد من الكوارث والتعافي من تأثيراتها، مبادرة متعددة المانحين تهدف إلى زيادة التمويل لبناء قدرة المدن على الصمود. وقد ساعد البرنامج، منذ إنشائه في عام 2017، أكثر من 90 مدينة في أكثر من 50 بلداً على التخطيط والحد من التأثيرات السلبية للكوارث وتغيّر المناخ، وكذلك تعبئة التمويل لإنشاء بنية تحتية مرنة وقادرة على الصمود. وفي السنغال، يساعد البرنامج دكار على اجتذاب استثمارات من القطاع الخاص لبناء مدفن صحي جديد للبلديات وتشغيله.

وتمثل المدن، إلى جانب سلطات الصحة العامة وإدارة مخاطر الكوارث، خط المواجهة الأول في محاربة جائحة فيروس كورونا. لكن لا يمتلك العديد من المدن في البلدان النامية القدرات اللازمة لاحتواء تفشي هذا الفيروس، لاسيما بين سكان الأحياء العشوائية والفئات الأخرى الأكثر احتياجا التي يصعب عليها الالتزام بممارسات التباعد والممارسات الصحية. ومن خلال اتخاذ إجراءات واسعة النطاق، يساعد البنك المدن على منع انتقال العدوى داخل المجتمعات المحلية، وتقديم الخدمات العامة الحيوية، وحماية الفقراء بالمناطق الحضرية، وتحسين تقسيم الأراضي واستخدامها، وتدعيم الاستدامة المالية.

إدارة الموارد على نحو مستدام

ضمان الأمن الغذائي واستدامة منظومات الغذاء

ظل عدد من يعانون نقص التغذية يزيد سنوياً منذ عام 2015. ويواجه العديد من البلدان مستويات أكبر من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في خضم الصدمات المتعلقة بتغيّر المناخ والصراعات والاقاات، بالإضافة إلى فقدان مصادر الدخل من جراء جائحة فيروس كورونا. وتشكل هذه الصدمات خطراً على إنتاج الغذاء، وتؤدي إلى تعطيل سلاسل الإمداد، وإضعاف قدرة الناس على شراء الأطعمة المغذية. ونعمل حالياً مع الحكومات والشركاء على إجراء رصد وثيق لأسعار الأغذية وسلاسل توريدها على الصعيدين العالمي والمحلي. كما نشجّع البلدان على اعتماد استجابات على مستوى السياسات تحافظ على استمرار عمل سلاسل التوريد، وتدمج تدابير الصحة والسلامة في جميع مراحل سلاسل التوريد، وتعزز برامج شبكات الأمان للفئات السكانية الأكثر احتياجاً.

وتبني هذه الجهود على أعمالنا المتواصلة لتحسين الأمن الغذائي للبلدان. وفي أغسطس/آب 2019، ساعدنا على عقد الحوار بشأن القيادة في مجال الأمن الغذائي في أفريقيا، وهو مبادرة مشتركة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويحفّز هذا الحوار على العمل وتوفير التمويل للمساعدة على معالجة وضع الأمن الغذائي المتدهور في أفريقيا. وفي مايو/أيار 2020، قدمنا المساندة لعمليات الاستجابة في حالات الطوارئ للتصدي لموجة غير مسبوقه من انتشار الجراد الذي تفاقم بسبب تغيّر المناخ وضعف أنظمة الحوكمة في بعض البلدان. وتهدف هذه المساندة إلى الحد من تأثير هذه الآفة على المحاصيل والمراعي، واستعادة سبل كسب الرزق، وتدعيم أنظمة الوقاية والمكافحة في منطقة القرن الأفريقي وما وراءها.

وتتسبب منظومات الغذاء المعاصرة في تكاليف بيئية وصحية هائلة تمس الحاجة إلى الحد منها. وقد ساعدنا بلداً مثل كولومبيا، حيث تم تحويل 23 ألف هكتار إلى أنظمة لإدارة الثروة الحيوانية قائمة على الأشجار مما أدى إلى زيادة إنتاج الألبان ومستويات الدخل، بالإضافة إلى استعادة الأنظمة الإيكولوجية وزيادة القدرة على مواجهة تأثيرات تغيّر المناخ وحماية التنوع البيولوجي. وفي باكستان، نساند إدخال إصلاحات على منظومات الغذاء من أجل تحسين خدمات التغذية وسبل كسب الرزق والقدرة على الصمود في إقليم البنجاب، حيث يعمل نحو 40% من البالغين في قطاع الزراعة ويعاني نحو 40% من الأطفال دون سن الخامسة التقرّم ونقص النمو.

ونعمل مع البلدان على معالجة بعض الأسباب الجذرية للأمراض المعدية الناشئة، مثل مرض فيروس كورونا، بما في ذلك المخاطر الخارجة عن السيطرة لانتقال مسببات الأمراض من الحيوانات إلى البشر في بيئة

مبادرة 50 X 2030

هذه المبادرة هي تحالف من وكالات التنمية والحكومات والمانحين يستهدف تحقيق "الزراعة المعتمدة على البيانات" في السنوات العشر القادمة من خلال مساعدة 50 بلداً من البلدان منخفضة الدخل وتلك المتمتعة للشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل على تدعيم أنظمتها الوطنية للبيانات الزراعية لإصدار بيانات في الوقت المناسب من خلال مسح استقصائية زراعية وريفية. وستُعيد هذه المساعي تشكيل خريطة الإحصاءات وعملية اتخاذ القرار المستندة إلى الأدلة والشواهد في قطاع الزراعة، مما يساعد هذه البلدان على المضي قدماً نحو القضاء على الجوع تماماً، وتحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحسين خدمات التغذية، والزراعة المستدامة. وقد تعهد شركاء التنمية حتى الآن بتقديم 200 مليون دولار إلى صندوق استئماني يديره البنك والذي سيعبئ ما يتراوح من 300 مليون إلى 500 مليون دولار في شكل موارد تكميلية، من بينها عمليات للمؤسسة الدولية للتنمية وتمويل من القطاع الخاص. وسيؤدي ذلك إلى تحرير المزيد من الموارد المحلية من كل بلد على حدة لتعزيز الاستدامة وتشجيع الزراعة المعتمدة على البيانات.

سرعة التغيُّر. وتتفاقم هذه المخاطر بسبب منظومات الغذاء المعرَّضة لضغوط نتيجة الزيادات الكبيرة في معدلات الإنتاج والاستهلاك، وكذلك زيادة الانتقالات وعمليات التجارة التي تضاعف من إمكانية تفشي الأمراض. وتبرز هذه التطورات أهمية التعامل مع صحة البيئة والحيوان والإنسان باعتبارها شيئاً واحداً. ومن خلال الاستثمار في توفير منظومات غذائية أكثر أمناً واستدامة وقوة، فإنه يمكننا المساعدة على منع تفشي الأمراض وما يترتب عليه من تكاليف باهظة، وحماية سبل كسب الرزق، وضمان الحصول على إمدادات غذائية منتظمة وبأسعار معقولة.

مساندة الأنظمة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لتحقيق النمو طويل الأجل

نعمل مع البلدان على الحد من التلوث، مما يساهم في تحسين النواتج الصحية. ويتسبب تلوث الهواء في حدوث أكثر من 7 ملايين حالة وفاة مبكرة سنوياً. ومن خلال برنامجنا لإدارة التلوث والصحة البيئية، نقدم للبلدان النامية منتجات معرفية ومساعدة فنية لإعانتها على إدارة تلوث الهواء والتربة بصورة أفضل. وفي مقاطعة هبي الصينية، ساعدت الإجراءات التدخلية للبنك على خفض النسب السنوية لتركيز الجسيمات الدقيقة بنحو 41%. وفي بنغلاديش، ساعد استخدام تكنولوجيات أنظف في قماثن الطوب على خفض الانبعاثات. وأما في مصر، فقدمنا مساندة تحليلية للمساعدة على إعداد مشروع استثماري في مجال إدارة النفايات ومراقبة جودة الهواء.

في البلدان النامية، توفر الغابات والبحيرات والأنهار والمحيطات نسبة كبيرة من غذاء الناس ووقودهم ودخلهم. ومع ذلك، يتعرض العديد من هذه الأصول الطبيعية للاستنزاف بفعل الأنشطة البشرية، مثل الصيد الجائر وإزالة الغابات والتجارة غير المشروعة في الأحياء البرية. وقد شددت أزمة فيروس كورونا على أهمية الروابط القوية بين صحة الإنسان والكوكب وما قد يتعرضان له من خسائر. ويؤدي تدهور الغابات وفقدانها، على سبيل المثال، إلى الإخلال بتوازن الطبيعة وزيادة مخاطر الأمراض الحيوانية وتعرض البشر للإصابة بها. وبالتعاون مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة والشركاء، سنساعد أكثر من 10 بلدان على إعداد مذكرات للسياسات لإثراء ودعم الاستثمار في الغابات وفقاً لالتزاماتنا بموجب خطة عمل مجموعة البنك المعنية بالغابات. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2019، نشرنا تقرير "الأنشطة غير المشروعة لقطع الأشجار وصيد الأسماك وتجارة الأحياء البرية" الذي يقدم خارطة طريق لوضعي السياسات حول العالم لمعالجة الأسباب الجذرية للأنشطة غير المشروعة. ونساعد البلدان على إدارة أصولها الطبيعية والمحافظة عليها بشكل أفضل وزيادة الإنتاجية والنمو والوظائف، مع الموازنة بين المخاطر البيئية وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ومن خلال برنامجنا العالمي المعني بالاستدامة، نعمل مع أكثر من 20 بلداً على تقييم وقياس المساهمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي ويشمل ذلك الغابات والأراضي والموارد المائية، حتى يتسنى لها تحسين إدارة هذه الأصول الطبيعية. وفي إثيوبيا، يساند مشروع الأراضي الطبيعية وسبل كسب الرزق القادرة على الصمود، الذي تبلغ تكلفته 100 مليون دولار، بناء القدرة على مواجهة تأثيرات تغيُّر المناخ، وتعزيز إنتاجية الأراضي، وتخزين الكربون، وإدارة التربة والمياه، وتوزيع سبل كسب العيش في مستجمعات المياه.

ومن خلال تمويل سياسات التنمية، نواصل مساندة الإصلاحات الحكومية التي تعزز الاستدامة البيئية والاقتصادية التي زادت أهميتها مع سعي البلدان إلى التعافي من جائحة فيروس كورونا باستخدام أساليب أكثر مراعاةً للبيئة والموارد المائية والمناخ. وفي كوستاريكا، يساعد المشروع الأول للمالية العامة والحد من الانبعاثات الكربونية، بتكلفة 300 مليون دولار، على إرساء أسس التعافي المستدام من خلال تعزيز النمو المراعي للاعتبارات

البيئية والتنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية. كما يساعد الصندوق الاستثماري الجديد متعدد المانحين "بروغرين" البلدان على تحسين سبل كسب الرزق إلى جانب التصدي لتناقص التنوع البيولوجي، والتصحر، وفقدان الغابات، وتدهور خصوبة الأراضي، والمخاطر المتزايدة الأخرى مثل حرائق الغابات التي تخرج عن نطاق السيطرة. ويساعد برنامجنا للاقتصاد الأزرق والصندوق الاستثماري متعدد المانحين للحفاظ على المحيطات والبلدان على تحسين إدارة مصائد الأسماك ومزارع الأحياء المائية، وإقامة مناطق محمية ساحلية وبحرية، وتعزيز استدامة القطاعات المحيطية مثل طاقة الرياح البحرية والشحن البحري، وتطوير حلول قائمة على الطبيعة تحد من تعرّض المجتمعات المحلية للأخطار. وتتصدى أيضاً للتهديد الذي يشكّله التلوث الناتج عن المواد البلاستيكية. وفي إندونيسيا، ارتبط البنك بتقديم 100 مليون دولار لتحسين خدمات إدارة النفايات الصلبة لسكان المناطق الحضرية، ومنع النفايات البحرية، والتصدي للمخلفات البحرية والمواد البلاستيكية. ومن خلال مشروع الأنهار والبحار الخالية من البلاستيك في جنوب آسيا الذي تبلغ تكلفته 37 مليون دولار، نساعد بلدان المنطقة على الحد من التلوث البحري بالمواد البلاستيكية وتطوير حلول لإعادة هيكلة استخدام هذه المواد وإنتاجها.

تعزيز الإدارة المستدامة لخدمات المياه والصرف الصحي

يشكّل انعدام الأمن المائي-الناجم عن الفجوات في توفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، والتوسع الحضري والنمو السكاني السريعين، والتلوث، والتأثيرات المناخية، وأنماط النمو كثيفة الاستهلاك للمياه- خطراً يهدد التقدّم الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. ولايجاد عالم ينعم فيه الجميع بالمياه، فإننا نعمل مع البلدان والشركاء على تحسين إدارة الموارد، وتوفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وتعظيم كفاءة استخدام المياه في الزراعة. ويساعد ذلك أيضاً على بناء القدرة على المواجهة من خلال أنظمة قادرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية العاتية بشكل أفضل ومعالجة الهشاشة في البلدان التي تعاني من شحة المياه.

وتساعد مساندة البلدان في الحفاظ على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على احتواء تفشي فيروس كورونا، وتقليص تأثيراته المباشرة واللاحقة، وبناء القدرة على التصدي لحالات تفشي الأمراض المعدية في المستقبل. وفي سري لانكا، يساعد مشروع الاستجابة الطارئة لمكافحة فيروس كورونا وتعزيز تأهّب الأنظمة الصحية على الوقاية من فيروس كورونا وكشف حالات الإصابة به والتصدي له، وتقوية الأنظمة الوطنية لتعزيز التأهّب في مجال الصحة العامة. ويقوم المشروع أيضاً بزيادة الوعي الجماهيري بضرورة غسل اليدين وإبراز أهمية النظافة الصحية. كما يوفّر المعلومات على نطاق واسع وبلغات مختلفة، ويعالج الحساسيات الثقافية، ويصل إلى الأميين أو ذوي الإعاقة. وفي إثيوبيا، قمنا على وجه السرعة بتعبئة الموارد للمشروع الثاني لإمدادات المياه والصرف الصحي في المدن من أجل التصدي لهذه الجائحة. ونعمل بشكل وثيق مع وزارة الصحة وهيئة المياه والصرف الصحي في أديس أبابا على ضمان توفير المياه لجميع مرافق الرعاية الصحية ومراكز العزل على مدار الساعة. ويقوم المشروع أيضاً بإحلال وإعادة تأهيل مضخات المياه والآبار في أديس أبابا لتأمين توفير المياه لمن يعيشون في هذه المنطقة الحضرية كثيفة السكان.

إن عملنا في مجال المياه يتجاوز نطاق عمليات البنك. وتساعد الشراكة العالمية للأمن المائي وخدمات الصرف الصحي، وهي صندوق استثماري متعدد المانحين تأسس في عام 2017، البلدان على بناء قدراتها وتدعيم المؤسسات ومرافق البنية التحتية التي تحتاج إليها لإمداد الأجيال الحالية والمستقبلية بما يكفيها من المياه والغذاء والطاقة. وتساند مجموعة الموارد المائية 2030، وهي عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، الإصلاحات التي تقوم الحكومة بتسريع وتبنيها لمساعدة البلدان على إدارة مواردها المائية بما يضمن استدامتها من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي على الأمد الطويل.

التصدي لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف

بحلول عام 2030، سيعيش ما يصل إلى ثلثي فقراء العالم المدقعين في بيئات هشّة ومتأثرة بالصراعات وأعمال العنف. وقد زادت الصراعات العنيفة إلى أعلى المستويات التي لوحظت خلال الثلاثين عاماً الماضية. ويواجه العالم أيضاً أكبر أزمة نزوح قسري على الإطلاق، مع فرار أكثر من 79 مليون شخص من جحيم الصراعات والعنف. وتتفاقم هذه التحديات من جراء المخاطر مثل تغيّر المناخ، والتغيّر الديموغرافي، والتحوّل الرقمي، والتطرف العنيف، والجوائح كفيروس كورونا. وتوصّل تقريرنا المعنون "الهشاشة والصراع: في الخطوط الأمامية للحرب ضد الفقر" الذي صدر في فبراير/شباط 2020 إلى استمرار معدلات الفقر في البلدان التي تواجه أوضاعاً هشّة وصراعات مزمنة عند أكثر من 40% خلال السنوات العشر الماضية، فيما انخفضت معدلات الفقر بأكثر من النصف في البلدان التي خرجت من هذه الأوضاع. ويزيد احتمال السقوط في براثن الفقر بالنسبة لشخص يعيش في بلد يواجه أوضاعاً هشّة وصراعات مزمنة في الوقت الحالي بواقع 10 أمثال مقارنةً بغيره الذي يعيش في بلد يمر بصراعات أو لم يعاني من الهشاشة خلال السنوات العشرين

الماضية. وبالنظر إلى طول أمد أوضاع الهشاشة والصراع والعنف وطبيعتها متزايدة التعقيد، تُعد مساندة عمليات التنمية ضروريةً لحماية رأس المال البشري وبناء أسس السلام المستدام وتعزيز الرخاء المشترك. وفي فبراير/شباط 2020، أصدرنا أول إستراتيجية خمسية لمجموعة البنك بشأن أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى زيادة فاعليتنا في مساعدة البلدان على معالجة أسباب وتأثيرات هذه الأوضاع وتدعيم القدرة على مواجهتها، لاسيما بالنسبة للفئات السكانية الأكثر احتياجاً والمهمشة. واستناداً إلى خبرات مجموعة البنك المكتسبة على مدى عقود من العمل في أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، تحدد هذه الإستراتيجية نهجاً مصمماً خصيصاً لمساندة البلدان المتأثرة بالتحديات المتنوعة التي تنطوي عليها هذه الأوضاع وتقتصر تغييرات تخص العمليات لتكييف مشاركتنا بما يتلاءم مع متطلبات البيئات الأشد صعوبة. وتنعكس الإستراتيجية مشاورات واستطلاع آراء أكثر من 2000 من أصحاب المصلحة في 95 بلداً وإقليمياً يمثلون الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

زادت المؤسسة الدولية للتنمية مساندتها للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف زيادةً كبيرةً في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، حيث ضاعفت تمويلها إلى 14 مليار دولار. وفي السنة المالية 2020، وافق البنك على تقديم 10 مليارات دولار ضمن التزامات العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف*. وفي إطار العملية التاسعة عشرة التي جرت في ديسمبر/كانون الأول 2019، نواصل زيادة التمويل والمساندة المصممة خصيصاً للبلدان المتأثرة بهذه الأوضاع للتصدي لمجموعة من المخاطر. وسيكون ذلك بالغ الأهمية في معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة، والاستثمار في منع نشوب الصراعات، وتقديم المساندة لعمليات التنمية أثناء الصراع وفي أوضاع الأزمات، ومساندة البلدان على بناء المؤسسات اللازمة للخروج من دائرة الهشاشة. وتشتمل العملية التاسعة عشرة على نافذة أكبر للمجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين برأسمال قدره 2.2 مليار دولار، وكذلك نافذة مُجددة للقطاع الخاص برأسمال قدره 2.5 مليار دولار لتحفيز الاستثمارات الخاصة وإيجاد فرص عمل، بما في ذلك في المناطق التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف. وفي إطار التركيز على المنع والوقاية، ستواصل العملية التاسعة عشرة توسيع نطاق النهج الإقليمية لمواجهة الهشاشة في مناطق من بينها الساحل وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي. وستركّز العملية أيضاً على تدعيم مراعاة النهج الفطرية لحساسيات الصراع، ومساندة بناء القدرات وأعمال التنفيذ في البيئات غير الآمنة، والاستثمار في الاستعداد للأزمات ومواجهتها للتصدي لانعدام الأمن الغذائي ومخاطر الجوائح.

وتستضيف البلدان النامية معظم اللاجئين البالغ عددهم نحو 26 مليوناً في شتى أنحاء العالم، ولا يزال ثلاثة أرباعهم نازحين بعد مضي خمسة أعوام. وفي السنة المالية 2020، قَدِّمت النافذة الفرعية للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية تمويلاً بقيمة 923 مليون دولار لصالح 16 مشروعاً في تسعة بلدان. وفي إثيوبيا، قَدِّمت النافذة 202 مليون دولار لمساعدة الحكومة على إيجاد 30 ألف فرصة اقتصادية للاجئين و45 ألف فرصة للإثيوبيين. ويُسكِّم ذلك بإصلاحات تركز على تمكين اللاجئين من الحصول على الوثائق القانونية، وخدمات اجتماعية أفضل، بالإضافة إلى حرية التنقل. وتساعد نافذة الاستجابة للأزمات في العملية الثامنة عشرة أيضاً البلدان الأشد فقراً على إدارة الأزمات والحد من تدفقات اللاجئين الكبيرة من خلال إيجاد الفرص. وتطبّق النافذة نهجاً إقليمياً في المناطق شديدة التضرر من موجات النزوح القسري ومن بينها مناطق الساحل وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي. ونعمل على تعميق التعاون وعلاقات الشراكة التكاملية مع المنظمات المعنية بالعمل الإنساني، والتنمية، وبناء السلام، والأمن، ومؤسسات القطاع الخاص لتدعيم تأثير أنشطتنا على أرض الواقع. وفي جنوب السودان، نعمل مع اليونيسف واللجنة الدولية للصليب الأحمر على توفير الخدمات الصحية الحيوية للمجتمعات المحلية الأكثر احتياجاً والمهمشة في المناطق المتأثرة بالصراعات. وعالمياً، تجمع منصة الاستثمار والتوفيق لمساندة اللاجئين منشآت الأعمال والمؤسسات والمعنيين بالتنمية معاً لإيجاد فرص اقتصادية للاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة.

ومن خلال النهج المجتمعية، قمنا بتوسيع نطاق أنشطتنا بسرعة للعمل في البيئات النائية أو المتأثرة بالصراعات. وفي منطقة القرن الأفريقي، أدى مشروع الاستجابة الإنمائية لتأثيرات النزوح إلى تحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وتعزيز الإدارة البيئية للمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين.

ويقوم البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسر بتقديم تمويل ميسر إلى البلدان متوسطة الدخل التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. ومنذ عام 2016، قَدِّم هذا البرنامج منحاً تزيد قيمتها على

* تتألف البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف من البلدان المدرجة في قائمة الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات والبلدان المستفيدة من نظام الحد من المخاطر ضمن العملية الثامنة عشرة.

600 مليون دولار لتعبئة أكثر من 3.5 مليارات دولار في صورة تمويل ميسر. وقد ساعد ذلك الأردن ولبنان على التصدي لتأثيرات تدفق اللاجئين السوريين، كما يساعد كولومبيا وإكوادور على تلبية احتياجات أكثر من مليون نازح من فنزويلا والمجتمعات المحلية المضيفة لهم. ويوفّر البرنامج أيضاً منبراً للتنسيق فيما بين بنوك التنمية متعددة الأطراف والأمم المتحدة والبلدان المشاركة.

مساندة بناء مجتمعات محلية أكثر شمولاً وتمكيناً

نعمل مع البلدان على تشجيع بناء مجتمعات متماسكة وقادرة على الصمود، وسد الفجوات الحرجة في تمكين المهمشين، وتعزيز سبل إيداء الرأي والتمثيل للجميع. ويستند عملنا إلى عشرات السنين من الخبرة بتهج التنمية التشاركية التي تركّز على الناس وتدرك أهمية المؤسسات غير الرسمية والقيم المجتمعية في التأثير على النواتج القطرية. ونساند مجموعة واسعة من مشروعات التنمية المجتمعية التي تكفل للمجتمعات المحلية وأجهزة الحكم المحلي مراقبة قرارات التخطيط والموارد الاستثمارية. ويساعد هذا النهج على بناء القدرة على الصمود وتعزيز الاحتواء والمساءلة الاجتماعية. وبموجب إطار العمل البيئي والاجتماعي الخاص بنا، تُعد خطط مشاركة أصحاب المصلحة ومشاركة المواطنين مهمة لضمان إتاحة إيداء الرأي والتمثيل للمستفيدين من المشروعات. وتلبي جهودنا في مجال التنمية الاجتماعية طائفة متنوعة من الاحتياجات من بينها توفير المياه النظيفة، والطرق الريفية، والمرافق المدرسية ومرافق العيادات الصحية، وخدمات التغذية للأمهات والرضع، ومساندة سبل كسب الرزق ومنشآت الأعمال متناهية الصغر، مع التركيز على النساء. وساعد برنامج بتكلفة 400 مليون دولار في إندونيسيا العاملين بمجال الرعاية الصحية المجتمعية على رصد توفير الخدمات للأسر الأكثر احتياجاً، وقدم دعماً خاصاً بالتغذية، ودورات حول تربية الأطفال، وبرامج للطفولة المبكرة، وتقنياً للأمهات الحوامل والأطفال الصغار. وقد أظهرت هذه البرامج قدرة ملحوظة على التصدي للأزمات ويجري تكييفها في العديد من البلدان لدعم الاستجابة المبكرة لمواجهة جائحة فيروس كورونا من خلال تسهيل تدابير الوقاية، وعمليات التوعية بشأن الصحة العامة، والرصد المتكرر بدرجة عالية، والمساندة الطارئة للأسر الأكثر احتياجاً. وفي البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، نساند عمليات الرصد وتقديم الخدمات التشاركية وبناء السلام والمصالحة، والجهود التي تستهدف الحد من العنف فيما بين الأفراد. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ضاعف البنك جهوده الرامية إلى التصدي للعنف ضد المرأة من خلال العمليات وأنشطة العمل التحليلي، وكذلك الشراكات مع أصحاب المصلحة الدوليين والمحليين الآخرين. ونستثمر أكثر من 300 مليون دولار في عمليات تهدف إلى معالجة قضايا العنف ضد المرأة وكذلك دمج مكونات التصدي له في مجالات مثل النقل والتعليم والحماية الاجتماعية والنزوح القسري.

ويركّز عملنا في مجال الاحتواء الاجتماعي على البحوث والإجراءات المعنية بنوع الجنس والتوجّه الجنسي والهوية الجنسية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية. وفي صربيا، نشرنا دراسة مبنية على الشواهد أبرزت التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للتمييز على أساس التوجّه الجنسي والهوية الجنسية. وقمنا أيضاً بتعميم دمج الإعاقة في عمليات البنك عبر مجموعة واسعة من القطاعات. وفي إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، قدّم البنك ستة ارتباطات لضمان أن تشمل عمليات التنمية المعاقين وأن يعود تصميم العمليات وتنفيذها بالنفع عليهم. وأنشأنا شبكة من الموظفين الإقليميين والعالميين ذوي الخبرة بقضايا الشعوب الأصلية لزيادة احتوائها في الدراسات التشخيصية المنهجية للبلدان وأطر الشراكات القطرية الخاصة بنا، وكذلك الحوارات بشأن السياسات الوطنية والاستثمارات العامة. ويبيّن مشروع مجتمعي يستهدف مساندة مجتمعات الشعوب الأصلية في بنما كيف يمكن لتعميق مشاركة هذه الشعوب أن يدعم تحقيق أولوياتها الإنمائية بشكل أفضل.

ونعمل أيضاً على تدعيم القدرة على إيداء الرأي بين الأقليات العرقية والإثنية والمساعدة على ضمان تمكينها من الحصول على الخدمات الأساسية والوظائف. وتشمل الأمثلة على ذلك الجهود المبذولة في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية لزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمحدرين من أصول أفريقية وسد الفجوة الرقمية بالنسبة لهم، وإطلاق منصة لمنظمات المجتمع المدني للعجر في رومانيا للتعبير عن مخاوفهم في الحوارات المتعلقة بالسياسات، والعمل مع فينتامر على توسيع مشاركة الأقليات الإثنية في الأنشطة الاقتصادية، وتقديم المساندة لغواتيمالا لتحسين خدمات التغذية لأطفال الشعوب الأصلية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/topics.



النهوض بالمعارف والبحوث والبيانات من أجل التنمية

توفر منتجاتنا من المعارف والبحوث والبيانات منفعة عامة عالمية عالية القيمة، حيث تتيح تحليلات ورؤى متبصرة ذات صلة يتم دمجها في عملياتنا، وتساند البلدان في اتخاذ قرارات مدروسة ومنتصرة، وتوجه أجندة التنمية العالمية.

الآفاق الاقتصادية العالمية: نمو بطيء وتحديات على صعيد السياسات

يتناول هذا التقرير الرئيسي نصف السنوي، الذي يُنشر في يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران، بالبحث التطورات والآفاق والسياسات الاقتصادية العالمية، مع التركيز على بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وقد أظهر عدد يونيو/حزيران 2020 من هذا التقرير كيف وجّهت جائحة فيروس كورونا ضربة موجعة لاقتصاد عالمي يعاني بالفعل من حالة ضعف ومن المتوقع أن يزلق إلى أعماق ركود منذ الحرب العالمية الثانية. وستزداد حالة الركود العالمي عمقا وشدة إذا استعرت البلدان وقتا أطول للسيطرة على الجائحة، أو إذا أسفرت الضغوط المالية عن تخلف البلدان عن سداد ديونها، أو إذا طال أمد تأثيرات الأزمة على الأسر المعيشية ومنشآت الأعمال. ومن المرجح أن تزداد حدة هذه الاضطرابات ومدتها في بلدان الاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية، في ظل اتساع تفشي الجائحة على الصعيد المحلي وضعف أنظمة الرعاية الطبية؛ وزيادة التعرّض للآثار الدولية غير المباشرة من خلال التجارة والسياحة وأسواق السلع الأولية والأسواق المالية؛ وضعف أطر الاقتصاد الكلي؛ وكبر حجم العمالة غير الرسمية وتفشي الفقر. ومن المرجح أن تتسبب الجائحة في أضرار دائمة على الاقتصاد العالمي من خلال تقويض ثقة المستهلكين والمستثمرين، ورأس المال البشري، وسلاسل القيمة العالمية. ومن غير المرجح أن تتيح أسعار النفط المنخفضة - نتيجة للهبوط الأخير في الطلب العالمي على الطاقة - دفعة كبيرة للنمو العالمي في الأمد القريب. وفي حين تتمثل الأولويات الفورية لواضعي السياسات في معالجة الأزمة الصحية، والتخفيف من الخسائر الاقتصادية في الأمد القصير، فإن التداعيات المحتملة للجائحة في الأمد الطويل تسلط الضوء على ضرورة القيام بإصلاحات شاملة لتحسين المحركات الجوهرية للنمو الاقتصادي بمجرد انحسار الأزمة.

توفير البيانات لتدعيم المعارف الإنمائية

يعمل البنك الدولي على تجميع الموارد من مختلف مراحل سلسلة القيمة للبيانات، بدءا من إنتاج البيانات إلى معالجتها وتحليلها. فالبيانات الدقيقة والتي يسهل الوصول إليها تساعد البلدان على تدعيم تقديم الخدمات، وتعزيز المساءلة، ومتابعة التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية. ومع ذلك، يواجه العديد من البلدان الأشد فقرا تحديات في جمع البيانات واستخدامها، ومن هذه التحديات: نقص التمويل، وعدم كفاية استخدام الشواهد والدلائل الإحصائية من جانب متخذي القرار، ومحدودية سبل اطلاع الجمهور على البيانات. ونحن نعمل على بناء القدرات المؤسسية في تلك البلدان والحد من الفجوات القائمة في توفير البيانات الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها في وضع السياسات المبنية على الشواهد والقيام بالإصلاحات. ومن المقرر إصدار الطبعة التالية من مطبوعة "تقرير عن التنمية في العالم: البيانات من أجل حياة أفضل" في أوائل عام 2021. وسيركز التقرير على كيف يمكن أن تؤدي البيانات إلى تحسين حياة الفقراء في البلدان النامية، وسيمعن النظر في المشهد الحالي للبيانات والبيئة اللازمة لتمكين استخدامها وفي الوقت نفسه منع إساءة استخدامها.

شبكة إحصاء الفقر هي أداة تحليلية إلكترونية لرصد أوضاع الفقر في العالم تتيح للمستخدمين محاكاة تقديرات البنك الرسمية لمعدلات الفقر، وتقيس الفقر وفق افتراضات مختلفة، وتجمع التقديرات الخاصة بمختلف مجموعات الاقتصادات. وفي مارس/أذار 2020، أصدرنا تقديرات منقّحة لمعدلات الفقر في العالم عن الفترة من عام 1981 إلى عام 2015، ويجري حاليا إدراج تقديرات جديدة للفقر للسنة المرجعية 2018 لبعض المناطق. وتستخدم هذه التقديرات بيانات مستقاة من أكثر من 1900 دراسة استقصائية للأسر

المعيشية في 164 اقتصادا. وتشير البحوث إلى أن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) قد يدفع نحو 100 مليون شخص للسقوط في براثن الفقر المدقع، وستكون أفريقيا جنوب الصحراء الأكثر تضررا.

برنامج مقارنات الأسعار الدولية هو أحد أكبر البرامج الإحصائية في العالم ويقوده البنك تحت رعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ويشارك فيه 176 اقتصادا. ويقوم البرنامج، بالاشتراك مع هيئات إقليمية ووطنية ودولية، بجمع بيانات الأسعار والنفقات الواردة في إجمالي الناتج المحلي والمقارنة بينها بغرض تقدير أسعار تعادل القوة الشرائية في اقتصادات العالم كل ثلاث سنوات. وفي مايو/أيار 2020، أصدر البرنامج أسعار تعادل القوة الشرائية الجديدة للسنة المرجعية 2017 والتي يتم تعديلها لمراعاة الفروق في تكلفة المعيشة بين مختلف الاقتصادات. ونُشرت أيضا النتائج المُنقَّحة لسنة 2011، وهي السنة المرجعية السابقة للبرنامج، وكذلك تقديرات لأسعار تعادل القوة الشرائية السنوية للسنوات 2012-2016. وتُعد تقديرات أسعار تعادل القوة الشرائية عاملاً أساسياً في تحليل أوضاع الفقر والقدرة التنافسية، بالإضافة إلى رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تعمل **شراكة بيانات التنمية** على سد الفجوات الكبيرة القائمة في بيانات التنمية من خلال تسير التعاون فيما بين المنظمات والشركات الدولية كي تتمكن معا من خلق رؤى متبصرة وأدوات تدعم الارتقاء بتقديم الخدمات العامة ومرافق البنية التحتية. وهي تحد من تكلفة المعاملات المتصلة بتبادل البيانات، وفي الوقت نفسه تزيد من شفافية الأدوات التحليلية ذات المنفعة العامة وخضوعها للمساءلة. وتضم هذه الشراكة كلا من صندوق النقد الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، وتساند أكثر من 50 عملية للبنك. وقد استفدنا من هذه الشراكة للمساعدة على رسم خريطة لطرق المرور العابر في فريتاون بسيراليون؛ وتحديد مخاطر السلامة على الطرق في نيروبي بكينيا؛ وفهم سبل الحصول على فرص العمل في داكا ببنغلاديش؛ وفحص التباينات بين الجنسين في الأجور في منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات الصاعدة.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة data.worldbank.org.

استخدام البيانات لدعم مكافحة فيروس كورونا

في إطار استجابتنا العالمية لجائحة فيروس كورونا، سارع البنك الدولي بإعداد أدوات بيانات وإجراء بحوث لتحسين فهم الجائحة وتأثيراتها على البلدان النامية. وتتولى فرقة العمل المعنية بتحليل سبل انتقال فيروس كورونا تزويد البلدان بتحليلات لهذه البيانات يمكن الاسترشاد بها في وضع سياسات الحد من المخاطر لمنع انتشار المرض، والعمل بالاشتراك مع مُجمَّعات شبكات المحمول، ومطوري تطبيقات الهواتف الذكية، ومُجمَّعات البيانات. ويوفر **موقعنا الإلكتروني للبيانات المفتوحة** بشأن فيروس كورونا إمكانية الوصول المفتوح والمبسط إلى البيانات ذات الصلة بفيروس كورونا، بما في ذلك لوحة متابعة إلكترونية تمكن المستخدمين



من تحليل البيانات العالمية في الوقت الحقيقي، إلى جانب المؤشرات ذات الصلة، مثل قدرة النظام الصحي وتوافر المرافق الأساسية لغسل اليدين. ويتيح هذا الموقع، الذي يجسد التزامنا **ببيانات المفتوحة** للمستخدمين، بما في ذلك المطورون، إمكانية الوصول إلى البيانات من خلال واجهات برمجة التطبيقات. كما يتيح البيانات لمشروع **تبادل البيانات** للأغراض الإنسانية، وذلك بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد طورنا أيضا مسوحا استقصائية لجس نبض مؤسسات الأعمال واستطلاع آرائها في ظل أزمة كورونا بغرض قياس تأثير الجائحة على الشركات ومؤسسات الأعمال، بالإضافة إلى الاستجابات على صعيد السياسات العامة. وبنهاية السنة المالية 2020، كانت هناك خطط لجمع البيانات قيد الإعداد أو التنفيذ في 33 بلدا في ست مناطق من العالم. وتُستخدم النتائج في توجيه تصميم عملياتنا للتصدي لفيروس كورونا.

مساندة تنمية البلدان من خلال أسواق رأس المال

يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، من خلال أسواق رأس المال العالمية، بتعبئة التمويل من أجل البلدان المتعاملة معنا. وفي ضوء اتساع نطاق عمليات البنك لمكافحة جائحة فيروس كورونا في السنة المالية 2020، قمنا بتعبئة مستويات استثنائية من التمويل، وعملنا على إدارة المخاطر، كما واصلنا في الوقت نفسه تقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان المتعاملة معنا. ومن خلال تسريع إجراءات صرف القروض والمنح لمساندة المشروعات الطارئة، ساعدنا البلدان على مواجهة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة. ولدينا أيضاً ترتيبات قوية لاستمرارية تصريف الأعمال لضمان استمرار عمليات الصرف دون انقطاع لمساعدة البلدان على التصدي لتحدياتها الإنمائية.

بالإضافة إلى تعبئة الأموال من أجل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، تدير وحدة خدمات الخزانة بالبنك أكثر من 184 مليار دولار من الأصول لكل من البنك والمؤسسة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، فضلاً عن 76 جهة متعاملة مع البنك - منها بنوك مركزية وصناديق تقاعد عامة وصناديق ثروة سيادية ومؤسسات مالية دولية - بالإضافة إلى تدفقات نقدية سنوية تزيد على 7.6 تريليونات دولار بما يبلغ 125 عملة في 138 بلداً.

تعبئة موارد أسواق رأس المال والتمويل المستدام لمساندة البلدان

قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتعبئة التمويل للبلدان المتعاملة معه على مدى أكثر من 70 عاماً، حيث استطاع تعبئة نحو تريليون دولار منذ إصدار أول سند له في عام 1947. وفي السنة المالية 2020، عبأ البنك 75 مليار دولار مستفيداً من درجة تصنيفه الائتماني الممتاز من الفئة AAA ومكانته القوية في الأسواق دعماً لرسالته ولمساعدة البلدان المتعاملة معه على إدارة المخاطر وبناء القدرة على مواجهة التحديات. وفي أبريل/نيسان 2020، ودعمنا لجهودنا في مساعدة البلدان على مكافحة فيروس كورونا، قام البنك بتعبئة 15 مليار دولار من خلال سندات التنمية المستدامة في غضون ثلاثة أيام، منها سند لأجل خمس سنوات بقيمة 8 مليارات دولار - وهو أكبر سند تصدره إحدى السلطات فوق الوطنية.

تساند المؤسسة الدولية للتنمية بلدان العالم الأشد فقراً التي يواجه الكثير منها تحديات هائلة من جراء تفشي فيروس كورونا. في السنة المالية 2020، أصدرت المؤسسة سندات بقيمة 5 مليارات دولار. وشهد هذا العام إصدار ديون بعملة أخرى، مثل الجنيه الإسترليني، واليورو، والكرونا السويدية. وتتمتع المؤسسة بتصنيف ائتماني ممتاز من الفئة AAA وتواصل التوسع إلى أسواق جديدة.

زيادة الأثر الإنمائي من خلال سندات التنمية المستدامة والمساعدة الفنية

نساعد على تجربة أدوات مالية تهدف إلى توسيع نطاق الأسواق وتوفير التمويل اللازم للتصدي لأصعب التحديات الإنمائية في العالم. وبإصدار سندات التنمية المستدامة، فإننا نساند تمويل مجموعة متنوعة من الأولويات تماشياً مع رسالتنا لإنهاء الفقر المدقع والحد من عدم المساواة. وتساعد هذه السندات أيضاً على تطوير أسواق رأس المال المحلية، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل. وفي يناير/كانون الثاني 2020، أصدرنا أول سند للبنك الدولي للإنشاء والتعمير مقوماً بالفرنك الرواندي، وأتاح ذلك للمستثمرين الدوليين فرصة للتعرف على اقتصاد رواندا الأخذ في النمو من خلال عملتها الوطنية. ويمثل هذا السند العملة السابعة لأحد بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي يستخدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

تتيح سندات التنمية المستدامة للمستثمرين فرصة لتحقيق عائد مالي، وفي الوقت نفسه إحداث تأثير إيجابي، وإظهار أولويات استثماراتهم المستدامة، ودعم أهداف التنمية العالمية. وفي مايو/أيار 2020، أصدرنا أول تقرير لنا على الإطلاق عن تأثير سندات التنمية المستدامة. ويغطي هذا التقرير جميع إصدارات السندات للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويمثل جزءاً أساسياً من جهودنا لإشراك الأطراف المشاركة في الأسواق، مع الالتزام في الوقت نفسه بالمعايير الصارمة للشفافية والإفصاح عن المعلومات.

في أبريل/نيسان 2020، ولزيادة الوعي بشأن البرامج الصحية للبلدان ومساندتها لجهودها في التصدي لفيروس كورونا، أصدر البنك الدولي للإنشاء والتعمير سندا قياسياً لأجل عامين بقيمة 11.5 مليار كرونا سويدية، وسندا قياسياً لأجل ثلاثة أعوام بقيمة 1.5 مليار جنيه إسترليني لمستثمرين دوليين.

تساعد سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير أيضاً على زيادة الوعي بشأن انعدام الأمن الغذائي، وهو تحدٍ عالمي تتفاقم بسبب تفشي فيروس كورونا. وفي سبتمبر/أيلول 2019، أصدر البنك سندات بقيمة إجمالية قدرها

500 مليون دولار ستساند إقراض البنك، بما في ذلك 4.6 مليارات دولار لمكافحة خسائر الأغذية وهدرها، فضلا عن تدعيم البنية التحتية، والتوسع في سبل الوصول إلى الأسواق والخدمات اللوجستية، وتحسين إدارة النفايات. وبلغ إجمالي تلك الإصدارات 1.7 مليار دولار في السنة المالية 2020.

وباعتباره إحدى أكبر الجهات المصدرة للسندات الخضراء، يساند البنك الدولي للإنشاء والتعمير المشروعات ذات الصلة بالمناخ، ويساعد في الوقت نفسه المستثمرين على مساندة الحلول الإنمائية التي تتصدى لتغير المناخ. كما تساعد البلدان على إقامة أسواق للسندات الخضراء لإظهار ريادتها في مجال الاستدامة والعمل المناخي. ومنذ إصدار أول سند صُنّف على أنه سند أخضر في العالم في عام 2008، استطعنا تعبئة 14 مليار دولار من خلال أكثر من 165 عملية بائتين وعشرين عملة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019، أصدرنا سندا أخضر بأجل 20 عاما بقيمة 3 مليارات كرونة دانمركية - وهو أول سند أخضر مقوم بالكرونة الدانمركية وأطول أجل استحقاق تصدره جهة سيادية أو فوق الوطنية أو هيئة حكومية في السوق الدانمركية.

وتقدم المساعدة الفنية إلى الجهات المصدرة دون الوطنية والسيادية في بلدان الأسواق الصاعدة، ومنها كولومبيا وإندونيسيا وكينيا وماليزيا. وقد نشرنا أيضا دليلا بشأن إعداد تصنيف وطني أخضر لتعزيز التمويل المستدام في اقتصادات الأسواق الصاعدة؛ وأجرينا مسوحا استقصائية للجهات المصدرة والمستثمرين بشأن القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة؛ واستضفنا ورش عمل لتسهيل الحوار بين جهات الإصدار السيادية والمستثمرين. كما تساعد الجهات المنظمة للقطاع المالي على تطبيق إصلاحات لجعل الأنظمة المالية أكثر مراعاة للبيئة، ومنها اختبار تحمل الضغوط المناخية للقطاع المصرفي، وكذلك أطر الإفصاح عن البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة والإبلاغ بالنسبة لمؤسسات الاستثمار.

ومن خلال مبادرات مثل البرنامج المشترك لأسواق رأس المال، تقدم مجموعة البنك المساعدة الفنية لمساعدة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على تعميق أسواقها الرأسمالية وتعبئة رأس المال الخاص بالعملية المحلية كي تتمكن من زيادة التمويل المتاح للقطاعات الإستراتيجية، ومنها البنية التحتية، والإسكان، والزراعة، ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

إدارة مخاطر الكوارث من خلال أسواق رؤوس الأموال العالمية

يساعد برنامج البنك للتأمين ضد مخاطر الكوارث البلدان الأعضاء على إدارة المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية، بما في ذلك الجوائح، وذلك من خلال أسواق ومعاملات التأمين ورأس المال. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019، أصدرنا سندات للتأمين ضد الكوارث ستتيح للفلبين تغطية تأمينية بقيمة 225 مليون دولار تغطي مخاطر الزلازل والأعاصير المدارية لثلاث سنوات. ويعد ذلك أول سند للتأمين ضد الكوارث ترعاه جهة سيادية آسيوية ويقيد في إحدى البورصات الآسيوية، وكذلك أول سند للبنك الدولي في بورصة سنغافورة.

وقد ساندنا برنامج سندات التأمين ضد الكوارث في المكسيك منذ إنطلاقه في 2005. وفي مارس/آذار 2020، أصدرنا أربع شرائح من سندات التأمين ضد الكوارث لصالح صندوق الكوارث الطبيعية في البلاد، واجتذب ذلك 38 مستثمرا على الصعيد العالمي، وقدم تغطية تأمينية بقيمة 485 مليون دولار ضد الزلازل والأعاصير لأربع سنوات. ويعد ذلك أكبر إصدار لسندات التأمين ضد الكوارث وأطولها أجلا في المكسيك؛ وهو يرفع مجمل عمليات التأمين ضد مخاطر الكوارث التي أجراها البنك للبلدان الأعضاء إلى نحو 5 مليارات دولار.

بناء رأس المال البشري في مجال إدارة أصول القطاع العام

يقدم برنامج المشورة والإدارة بشأن الاحتياطات التابع لوحدة خدمات الخزانة بالبنك الدولي خدمات بناء القدرات وإدارة الأصول الموجهة بحسب الطلب إلى مديري الأصول بالقطاع الرسمي. ويساعد البرنامج البنوك المركزية وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروات السيادية على بناء رأس المال البشري وتقوية عملياتها من خلال القيام ببعثات استشارية، وعقد ورش عمل فنية، ومؤتمرات عالمية. والطلب على هذا البرنامج يواصل النمو، إذ يخدم الآن 75 مؤسسة، منها تسع في البلدان منخفضة الدخل، وسبع في بلدان تعاني من أوضاع هشّة ومتأثرة بالصراعات. وفي السنة المالية 2020، نشر مسحه الاستقصائي نصف السنوي الثاني بشأن ممارسات إدارة الاحتياطات لدى البنوك المركزية، مسلطا الضوء على التقدم الذي حققته البنوك المركزية في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: treasury.worldbank.org.

بناء الشراكات لتعزيز الأثر الإنمائي

من خلال العمل والشراكة مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، نسعى إلى النهوض بالحوار والعمل الإنمائيين على كافة المستويات للمساعدة على معالجة التحديات الإنمائية للبلدان. وقد ساعد عملنا مع الشركاء على النهوض بالعمل الجاري بشأن المسائل ذات الأهمية البالغة، بما في ذلك رأس المال البشري، والهشاشة، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة. وأثناء جائحة فيروس كورونا، جمعنا معا شركاء التنمية الرئيسيين، مما سهل تبادل المعلومات وتحديد سبل التعاون فيما بينها.

الشؤون متعددة الأطراف والدولية. يعمل البنك عن كثب مع البلدان المساهمة والشركاء متعددي الأطراف لإيجاد بيئة مواتية من أجل تحقيق نواتج قُطرية قوية. وفي السنة المالية 2020، حشدنا الدعم من أجل حزمة تمويل بقيمة 82 مليار دولار للعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وهي زيادة بنسبة 3% بالقيمة الحقيقية مقارنة بالعملية الثامنة عشرة. وشاركنا في مجموعة متنوعة من المنصات والمنتديات متعددة الأطراف، مثل مجموعة السبع تحت الرئاسة الفرنسية، لبناء مساندة رفيعة المستوى لأولويات العملية التاسعة عشرة. وتشتمل الأخيرة على تعزيز الجهود في البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف ولاسيما في منطقة الساحل؛ ومعالجة أوجه الضعف المتعلقة بالديون؛ وتمكين المرأة؛ ومكافحة تغيّر المناخ. وفي أوائل 2020، عملت مجموعة البنك الدولي على نحو وثيق مع الرئاسة الأمريكية لمجموعة السبع والرئاسة السعودية لمجموعة العشرين وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة لمساندة الجهود المنسقة عالميا لمكافحة فيروس كورونا. وفي إطار هذا الجهد، دعا البنك، بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي، في أبريل/نيسان 2020 إلى تعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية المستحقة على البلدان الأشد فقراً لضمان توافر السيولة اللازمة لها للتصدي لأثار الجائحة. واعتمد وزراء مالية مجموعة العشرين في وقت لاحق مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون التي دخلت حيز النفاذ في 1 مايو/أيار 2020. وأخذ البنك أيضا زمام المبادرة في بلورة استجابة منسقة مع تسعة من بنوك التنمية متعددة الأطراف بشأن النهج الذي اعتمدها في هذه المبادرة، وذلك لضمان تدفقات صافية إيجابية إلى البلدان المستفيدة كي تتمكن من التركيز على التصدي لجائحة فيروس كورونا. وقد عملنا أيضا خلال السنة المالية مع الاتحاد الأوروبي لتطوير أنظمة مالية كفؤة وشاملة للجميع، وتشجيع التحول الرقمي، ومعالجة أوجه عدم المساواة، وتعبئة التمويل من أجل التنمية.

المجتمع المدني. نعمل مع منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم من خلال الشراكات والتواصل، وأنشطة الدعوة واستقطاب التأييد والحملات، والحوار والمشاورات بشأن السياسات، والتعاون على مستوى العمليات، وتبادل المعلومات. وتقدم هذه المنظمات مدخلات منتظمة من خلال إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة، وبعد ذلك حاليا جزءا لا يتجزأ من دورة حياة المشروع بموجب إطار العمل البيئي والاجتماعي وإطار مشاركة المواطنين اللذين اعتمدهما البنك. وفي الاجتماعات السنوية للبنك الدولي التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2019، شارك في منتدى سياسات المجتمع المدني أكثر من 800 من ممثلي منظمات المجتمع المدني من 75 بلدا. وتُعد منظمات المجتمع المدني أيضا نصيرا قويا للمؤسسة الدولية للتنمية، حيث دعمت العملية التاسعة عشرة الناجحة لتجديد موارد المؤسسة في السنة المالية 2020.

المنظمات الدينية. تعمل مجموعة البنك مع الأطراف الدينية الفاعلة التي تتشارك في رسالتنا ويُشهد لها بالخبرة في تحقيق النواتج القُطرية؛ ويشمل ذلك: أنشطة الدعوة واستقطاب التأييد، وبناء العلاقات، وإقامة الشواهد والدلائل، والعمليات. وفي السنة المالية 2020، لعبت المشاورات التي أجرتها مجموعة البنك مع تلك الأطراف دورا مهما في دعم إستراتيجية البنك الجديدة للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف (انظر الصفحة 62). وساعدت المشاورات المكثفة أيضا على توفير المعلومات في إعداد إطار الشركة القُطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

البرلمانيون. نعمل من خلال الشبكة البرلمانية المستقلة مع أكثر من 1500 مُشرِّع من البلدان الأعضاء. وفي 2019، احتشد البرلمانيون حول العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، ودعموا تحقيق المساواة بين الجنسين في البرلمانات. وشارك في ورشة عمل برلمانية خلال الاجتماعات السنوية لعام 2019 أكثر من 60 عضوا برلمانيا من 35 بلدا لاستطلاع سُبل تدعيم تولي البلدان زمام المبادرة والقيام بدور ريادي في مكافحة عدم المساواة.



المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص. يمكننا حفز الأفكار الجديدة وتعبئة مصادر التمويل والتوسع في دعم رسالتنا الإنمائية من خلال الدخول في شركات مع المؤسسات والمتبرعين لأعمال الخير والمستثمرين ذوي التأثير ورواد العمل الاجتماعي والقطاع الخاص. وفي 2020، تركزت شركتنا القائمة منذ أمد بعيد مع مؤسسة بيل وميليندا غيتس على: تعزيز رأس المال البشري، والتوسع في الخدمات المالية الرقمية، وتحسين الرصد والمتابعة في أنظمة الرعاية الصحية الأولية، وتدعيم تحليلات بيانات البلدان، وتحسين نماذج تقديم الخدمات. ومنذ ظهور جائحة فيروس كورونا، عملنا معا على نحو وثيق بشأن المشتريات واستخدام الوسائل التشخيصية وتوفير العلاج واللقاحات. ونحن في سبيلنا كذلك لتوحيد صفوفنا لمساعدة البلدان على تجاوز التداعيات الاقتصادية للجائحة، بما في ذلك من خلال التوسع في استخدام المنصات الرقمية لتقديم مدفوعات الحماية الاجتماعية. وشارك في منتدى الشركات لعام 2019 إجمالا 17 من الرؤساء التنفيذيين وكبار المديرين، بالإضافة إلى أكثر من 30 أخصائيا من القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية لبحث الدعم المقدم من أجل نمو منشآت الأعمال المملوكة لنساء.

المجتمعات المحلية. يقدم برنامج توثيق الصلات مع المجتمعات المحلية التابع لمجموعة البنك المساعدة لموظفينا على معايشة قيمنا في المجتمعات المحلية التي نعمل بها من خلال الأعمال الخيرية للشركات، والعمل التطوعي، والتبرعات العينية، وبرنامج للمنح التدريبية لطلاب المدارس الثانوية المحلية. وتستفيد هذه الجهود من موظفينا الذين يتحلون بالحماسة والاهتمام لتحسين أوضاع منطقة واشنطن العاصمة والمجتمعات المحلية الأخرى التي يعمل فيها البنك في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا العام، ساهمنا بتقديم أكثر من 9 ملايين دولار للمنظمات غير الحكومية في المجتمعات المحلية التي نعمل بها، وتبرّع موظفونا بأكثر من 4 ملايين دولار من هذا المبلغ. وفي إطار الاستجابة لتفشي جائحة فيروس كورونا، أجرى موظفونا حملة للإغاثة في حالات الكوارث نجحت في تعبئة مليون دولار لصالح منظمات محلية ودولية شريكة، ومنها دي سي سنترال كيتشن (DC Central Kitchen)، واليونيسف، ولجنة الإنقاذ الدولية. وقدمنا أيضا أكثر من 190 ألف دولار في السنة المالية 2020 لمنظمات تتقع مقراتها في واشنطن العاصمة تعمل من أجل العدالة بين الأعراق. وفي يونيو/حزيران 2020، أعلن برنامج توثيق الصلات مع المجتمعات المحلية تقديم منح أخرى بقيمة 100 ألف دولار لمكافحة العنصرية. ويضيف هذا البرنامج المزيد من المؤسسات الخيرية إلى قائمة الجهات التي يمكن التبرع لها في أماكن العمل كي يتمكن الموظفون والبنك من القيام بمزيد من الفاعلية بدعم العمل الرامي إلى إنهاء العنصرية، وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للسكان المنحدرين من أصول أفريقية والسكان الأصليين أو الملونين.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/en/about/partners.

تحسين العمليات من أجل تعزيز النواتج القطرية

في إطار سعينا الدائم للنهوض بمستوى الخدمات التي نقدمها للبلدان المتعاملة معنا ولشركائنا، نواصل العمل على تحسين عملياتنا وسياساتنا وإجراءاتنا كي تكون مؤسسة أكثر فاعلية وكفاءة، وكي نعظم الأثر الإنمائي لعملياتنا.

إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي

دخل إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك حيز النفاذ في الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2018، ويسري على جميع عمليات تمويل مشروعات الاستثمار الجديدة التي أُجريت اجتماعات تحديد مذكرة المفاهيم الخاصة بها في هذا التاريخ أو بعده. ويتيح هذا الإطار تغطية واسعة وممنهجة للمخاطر البيئية والاجتماعية، ويحقق تقدما مهما في مجالات الشفافية، وعدم التمييز، ومشاركة الجمهور العام، وحماية الشعوب الضعيفة والمحرومة، ومشاركة أصحاب المصلحة، والمساءلة، بما في ذلك آليات التظلم.

وفي حين نقوم بتنفيذ المشروعات بموجب هذا الإطار، فإننا نقوم بتعزيز قدراتنا ومهارات موظفينا، وتحديث أنظمة العمليات، وتنقيح الإجراءات الإدارية، وتقوية قدرات المقترضين لتحسين إدارة المخاطر. وقد أصدرنا مواد توجيهية ونماذج عمل وموارد أخرى بشأن موضوعات رئيسية منها: عدم التمييز والإعاقة؛ ومنع الاستغلال والإيذاء الجنسيين والتحرش الجنسي؛ والاستعانة بأفراد الأمن؛ والسلامة على الطرق؛ والرصد من قبل الغير. كما حفز الإطار الحوار مع البلدان المقترضة بشأن المتطلبات الجديدة والأكثر وضوحا، في حين أدت إجراءات ووثائق المشروعات الجديدة إلى تقوية الشفافية والمساءلة ومشاركة أصحاب المصلحة.

ولما كان المقاولون مسؤولين عن تطبيق العديد من جوانب هذه المعايير، فقد قمنا بدمج إطار العمل البيئي والاجتماعي في إجراءات المشتريات. وتعكس عقود المشروعات حاليا المتطلبات الخاصة بمنع عمالة الأطفال والعمل القسري، وكفالة الصحة والسلامة المجتمعية والمهنية، وإدارة سلسلة الإمداد وعمليات التفتيش، والتصدي للاستغلال والإيذاء الجنسيين والتحرش الجنسي.

وفي إطار استجابتنا السريعة لجائحة فيروس كورونا، فقد أعدت البلدان وفرق عمل البنك مشروعات طارئة، مع الاستمرار في الوقت نفسه في تطبيق السياسات البيئية والاجتماعية الصارمة ومعايير إدارة المخاطر التي يعتمدها البنك.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/esf.

إطار البنك الدولي للمشتريات

يعزز إطار البنك للمشتريات نُهج المشتريات المصممة حسب الاحتياجات لعمليات تمويل المشروعات الاستثمارية، حيث يتيح للمشروعات سرعة تلبية الاحتياجات المستجدة، ويساعد البلدان المتعاملة مع البنك على تحديد أفضل قيمة للمال العام لضمان تحقيق نواتج عالية الجودة واستدامتها طوال عمر المشروع. وبالتركيز على بحوث السوق، وتحليل الاحتياجات، والمخاطر المرتبطة بالمشروع، بما في ذلك القضايا البيئية والاجتماعية، تساعد البلدان على وضع إستراتيجيات وخطط للمشتريات تلبى احتياجاتها وتعالج سياقات تشغيل المشروعات بما يكفل نجاح التنفيذ.

وقد ساند هذا الإطار استجابتنا الطارئة لجائحة فيروس كورونا؛ واعتمدت المشروعات تدابير مرنة لتسريع إجراءات المشتريات، مع مواصلة الرقابة المالية والتعاقدية في الوقت نفسه. وسارع البنك بتنفيذ عمليات الشراء لحساب البلدان المتعاملة معه التي طلبت المساعدة في الحصول على المستلزمات والأجهزة الطبية التي تشتد الحاجة إليها، في وقت أدت فيه الجائحة إلى تقلب الأسعار، وطول فترة الانتظار قبل استلام هذه المستلزمات والمعدات، وتعطل سلاسل الإمداد، فضلا عن المخاطر المتعلقة بالشفافية والنزاهة. ويساعد هذا الخيار البلدان على تحديد الموردين المهتمين، والتفاوض



على الأسعار والشروط، وإدارة تعهيد المهام اللوجستية لجهات خارجية- وهو نهج لاق استحسانا من جانب المصنعين والموردين والحكومات على حد سواء. ولا تزال البلدان مسؤولة عن التوقيع على العقود وتنفيذها. وحتى يوليو/تموز 2020، تم التوقيع على 27 عقدا بقيمة 105 ملايين دولار، أو من المقرر التوقيع عليها بموجب هذا النهج.

وقد توسعنا في تقديم الدعم العملي الموسع لتنفيذ عمليات الشراء، مما ساعد البلدان المتعاملة معنا على تطبيق إجراءات فاعلة، بما في ذلك ما يتعلق بالعمليات التي تعالج الآثار المترتبة على تفشي فيروس كورونا. وفي السنة المالية 2020، قدمنا هذه المساندة لما يبلغ 70 مشروعا. وتتيح ترتيباتنا البديلة للمشتريات الشراء من خلال مؤسسات أخرى، منها بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة، وكذلك الوكالات الحكومية المعتمدة لدى البنك، وذلك في إطار العمليات التي يمولها البنك؛ وقد استخدمنا هذه الترتيبات مع وكالات الأمم المتحدة للاستجابة في المناطق المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، بما في ذلك في جنوب السودان واليمن. وفي السنة المالية 2020، تضمن 19 مشروعا استخدام ترتيبات بديلة للمشتريات مع وكالات الأمم المتحدة وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى.

وفي أعقاب تنفيذ إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك، نقحنا جميع وثائق المشتريات الموحدة للأشغال لضمان إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية على نحو كاف من جانب المقاولين المتعاقد معهم في إطار مشروعات التمويل التابعة للبنك من أجل حماية السكان والبيئة. كما عززنا وثائق المشتريات الموحدة والإجراءات للمساعدة على منع وقوع المخاطر والحد منها وإدارتها في إطار تدابير منسقة أوسع نطاقا لحماية المجتمعات المحلية الأكثر تأثرا والتصدي للاستغلال والإيذاء الجنسيين والتحرش الجنسي في المشروعات التي يمولها البنك. وفي السنة المالية 2020، وضعنا للمسات النهائية على التدابير الرامية لمواصلة تحسين أداء المقاولين ومساءلتهم. ولمساندة العمليات المعجلة أثناء تفشي فيروس كورونا، سارعنا بإعداد مجموعة متنوعة من وثائق المشتريات الموحدة الطارئة المبسطة.

يسري إطار المشتريات الجديد على المشروعات التي أعدت مذكرات المفاهيم الخاصة بها في 1 يوليو/تموز 2016 أو بعده - وبالتالي ليس على جميع المشروعات الموجودة في محفظة عملياتنا الجاري تنفيذها. ونقوم على نحو وثيق بمتابعة وتقييم تطبيق هذا الإطار على مستويات المشروعات والبلدان والمناطق والعالم. وفي السنة المالية 2020، اتبع 44% من محفظة المشروعات الاستثمارية للبنك (36% بالقيمة الدولارية) لائحة المشتريات الخاصة بهذا الإطار لمقتضي تمويل المشروعات الاستثمارية. وبتفعيل وحدة رفع الشكاوى في أداتا الإلكترونية على شبكة الإنترنت لتخطيط أنشطة المشتريات ومتابعتها، فقد أصبحنا الآن في وضع أفضل لتتبع الشكاوى المتصلة بعمليات الشراء. وأسفر ذلك في السنة الأولى عن زيادة نسبتها 52% في عدد الشكاوى المسجلة، غير أن 18% فقط من الشكاوى التي تم حلها أيدت لصالح مقدميها؛ مما يشير إلى أننا نبلي بلاء حسنا في ضمان الإنصاف والشفافية في إجراءاتنا. وفي السنة المالية 2020، قمنا بمراجعة نحو 2072 عقدا بقيمة نحو 7.4 مليارات دولار، وقدمنا 890 يوما تدرييبيا لبناء القدرات وتبادل المعارف لنحو 18800 موظف من العاملين بالمشروعات والحكومات المعنية.

ولزيادة سبل الحصول على فرص المشتريات في إطار المشروعات التي يمولها البنك، أطلقنا خدمة مجانية للاشتراك الإلكتروني ترسل تنبيهات بإعلانات المناقصات وإعلانات ترسية العقود الخاصة بعملياتنا.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/procurement.

إصلاح الصناديق الاستثمارية من أجل زيادة الكفاءة والرقابة

تكمل الصناديق الاستثمارية جهود البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية بتقديم الموارد المالية والإسهام في إتاحة المعارف الإنمائية. وهي تساند أجندة المنافع العامة العالمية بشأن التحديات الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك قضايا تعيّر المناخ والهشاشة والزوج القسري والجوائح؛ وتساعد على اجتذاب مصادر جديدة للتمويل؛ وتعزز الحلول المالية المبتكرة؛ وتساعد البنك على ممارسة صلاحيته لعقد اجتماعات على الصعيد العالمي. وبنهاية السنة المالية 2020، بلغت الأموال التي يحتفظ بها البنك الدولي في صناديق استثمارية ما قيمته 12.2 مليار دولار، و 24.2 مليار دولار لصناديق الوساطة المالية. وتمول الصناديق الاستثمارية التي يديرها البنك نحو ثلثي خدماته الاستثمارية والتحليلية، وذهب نحو 74% (14.1 مليار دولار) من إجمالي مدفوعات هذه الصناديق إلى البلدان المتعاملة مع البنك في السنوات المالية 2016 - 2020. ومن هذا المبلغ، صرف البنك أكثر من 11.6 مليار دولار إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والاقتراض المختلط من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة. وبلغ متوسط المساهمات المقدمة لصناديق الوساطة المالية 7.9 مليارات دولار سنوياً، في حين ظلت التحويلات النقدية إلى الهيئات المسؤولة عن إدارة التنفيذ ثابتة نسبياً، حيث بلغ متوسط التحويلات السنوية 6.2 مليارات دولار خلال السنوات الخمس الماضية.

وينصب التركيز الأساسي للإصلاحات الجارية للصناديق الاستثمارية على تحسين المواءمة الإستراتيجية، ورفع مستوى الكفاءة، وتعزيز الرقابة على هذه المحفظة لتقديم الحلول للبلدان المتعاملة مع البنك، مع تحقيق أفضل قيمة لأموال المانحين في الوقت نفسه. ويتمثل أحد أهم التدابير في تطبيق نهج "البرامج الشاملة 2.0 Umbrella" الذي سيحد من تجزؤ محفظة العمليات. وفي السنة المالية 2020، قامت قطاعات الممارسات العالمية ومناطق عمل البنك باستعراض كامل محفظتها من الصناديق الاستثمارية التي تضم 526 صندوقاً، وحددت الفرص المتاحة لتعزيزها: 70 مقترحة من أجل نهج "البرامج الشاملة" ستكون بمثابة الأساس لمعظم جهود تعبئة الأموال في المستقبل. كما قمنا بتحديث إطارنا لإدارة صناديق الوساطة المالية بهدف تدعيم مبدأ الانتقائية في المستقبل باستحداث قائمة متنوعة من الخيارات من أجل الاستجابة للنداءات العالمية للعمل الجماعي.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/dfi.

دائرة معالجة المظالم

دائرة معالجة المظالم هي آلية للأفراد والمجتمعات المحلية لرفع شكاوهم مباشرة إلى البنك إذا رأوا أن مشروعاً يموله البنك قد أثر سلباً عليهم أو من المحتمل أن يؤثر سلباً عليهم. أنشئت هذه الدائرة في عام 2015 بناء على توصيات من استعراض أجرته مجموعة التقييم المستقلة لسياسات الإجراءات الوقائية، وهي تكمل آليات التظلم على مستوى المشروعات، وتكفل التعامل على نحو فوري واستباقي مع الشكاوى التي يتلقاها البنك بتعزيز الحوار وتطبيق الأدوات ذات الصلة لحل النزاعات.

ومع تنامي الوعي بالخدمات المقدمة، ارتفع عدد الحالات المرفوعة من أربع حالات في السنة المالية 2015 إلى 225 حالة في السنة المالية 2020. وتغطي الشكاوى المرفوعة أمام دائرة معالجة المظالم مجموعة واسعة النطاق من المظالم والشكاوى، منها تضرر سبل كسب أرزاق السكان، والتدهور البيئي، والمخاوف المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية. وقد أتاحت لنا تجاربنا على مدار خمس سنوات في التعامل مع الشكاوى، فضلاً عن الملاحظات والمعلومات التقييمية الداخلية والخارجية، التفكير في الإجراءات التي أثبتت جدواها وتلك التي يمكن تحسينها في عمل الدائرة. ونعمل حالياً على تقوية دائرة معالجة المظالم، ويشمل ذلك وضع السياسات، وتحديث الأنظمة والإجراءات، ومواصلة زيادة مستوى الوعي.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.worldbank.org/grs.



قيمتنا وموظفونا

يرتكز عملنا على مبدأ أساسي ألا وهو احترام موظفينا، والمتعاملين معنا، وشركائنا، وكوكبتنا. ويعرض مؤشركنا مبادرة الإبلاغ العالمية مزيداً من التفاصيل عن اعتبارات الاستدامة في عملياتنا وممارساتنا المؤسسية، ويمكن الاطلاع عليه على شبكة الإنترنت ضمن ملاحق التقرير السنوي.

قيمتنا

يشكل الاحترام والتأثير والنزاهة والعمل الجماعي والابتكار قيمتنا الأساسية. وقد قمنا بتحديث مدونة قواعد الأخلاق والسلوك المهني لتعزيز دمج هذه القيم في ثقافة مجموعة البنك وعملياتها. وهي عبارة عن مجموعة من المبادئ المصممة لتوجيه جهاز موظفي البنك للتصرف بالشكل الصحيح عند مواجهة مشكلات أخلاقية. وتحدد قواعد النظام الإداري للموظفين الإجراءات التنظيمية والسياسات التي تحمي من سوء السلوك.

زيادة التنوع والشمول. في السنة المالية 2020، طبق البنك مؤشرات جديدة لتقوية التنوع بين الجنسين في عموم وحداته. وفي أعقاب نجاح تدشين برنامج للتعلم بتقنية الواقع الافتراضي لمعالجة أشكال التحيز غير الواعي وزيادة مستوى الوعي بشأن التوجه الجنسي والهوية الجنسية، طورنا برنامجاً جديداً يركز على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أعيد اعتمادنا في إطار برنامج العوائد الاقتصادية المتحققة من خلال المساواة بين الجنسين الذي يشهد بجهودنا لسد الفجوة بين الجنسين في أماكن العمل.

خطة العمل المعنية بمنع التحرش الجنسي ومعالجته. تعمل مجموعة البنك على إيجاد ثقافة في مكان العمل تعالج بصورة منهجية أشكال التحرش الجنسي وسوء السلوك. وفي السنة المالية 2020، طبقنا معظم التوصيات الواردة في خطة العمل للسنوات 2019-2021 لمنع التحرش الجنسي، وقيمتنا بتعيين منسق لمكافحة التحرش لتناول مزاعم المضايقات والتحرش الجنسي التي قد لا ترقى إلى مستوى سوء السلوك. ويجوز للمنسق تحذير الموظفين والمديرين حول أية سلوكيات غير لائقة مزعومة. وأجرى مكتب نائب الرئيس لشؤون الأخلاقيات والسلوك الوظيفي أيضاً تدريباً واسعاً للمساعدة على منع المضايقة والتحرش الجنسي.

توسيع نطاق تأثيرنا العالمي والعمل في بيئات صعبة حافلة بالتحديات. في ظل عملنا على توسيع نطاق تأثيرنا في البلدان المتعاملة معنا، فإننا نتوقع أن يعمل 55% من موظفي البنك في مزار تقع خارج الولايات المتحدة بحلول أواسط عشرينيات هذا القرن. ويعني ذلك نقل عدد أكبر من خبرائنا وموظفينا ليكونوا أكثر قرباً من البلدان المتعاملة معنا - لاسيما البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف - وتمكين الفرق التي تعمل على الخطوط الأمامية. وفي السنة المالية 2020، أوفينا بالتزامنا المتعلق بسياسات العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية لزيادة تواجدها الفعلي بواقع 150 موظفاً في البلدان منخفضة الدخل المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. كما نفذنا برنامج توظيف لشغل 100 وظيفة في هذه البلدان، وذلك على نحو يتماشى مع إستراتيجية البنك الجديدة للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، والتزامنا في إطار العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة بمواصلة زيادة تواجدها وتأثيرها في تلك البلدان. ونعكف كذلك على تطبيق نهج مبتكر بشأن الحراك الوظيفي لتمكين المزيد من موظفينا من التنقل فيما بين المناطق والبلدان والأقسام المختلفة لعملياتنا؛ ونقوم بإعداد إطار جديد لمزايا واستحقاقات تنقل الموظفين.

موظفونا

في السنة المالية 2020، أعددتنا إستراتيجية تغطي ثلاث سنوات لجهاز موظفي البنك وعدده 12300 موظف بدوام كامل لبناء قوة عمل تتمتع بالمهارات المناسبة ووضعتها في الأماكن المناسبة في الوقت المناسب للمساعدة على حل التحديات الإنمائية الملحة في العالم. وتوسع الإستراتيجية إلى تقديم أفضل قيمة للبلدان المتعاملة مع البنك، وضمان أن يكون البنك أفضل مكان للعمل في مجال التنمية.

وخلال جائحة فيروس كورونا، نقوم بتقديم دعم واسع النطاق لتلبية احتياجات جهاز موظفينا وسط التحول السريع إلى أسلوب العمل من المنزل في المكاتب الرئيسية والقُطرية (انظر الإطار "دعم جهاز موظفينا أثناء جائحة فيروس كورونا" في الصفحة 77). وقد ساعدنا، بفضل هذا الدعم، على ضمان استمرارية تصريف أعمالنا، ومواصلة مساندة البلدان المتعاملة معنا. وأظهرت نتائج استقصاء آراء الموظفين أن 90% من موظفينا قد تكيفوا جيداً أو على نحو جيد نسبياً مع العمل من المنزل، وأن 88% منهم أفادوا بأن إنتاجيتهم لم تتغير إلى حد ما أو أنها تحسنت بدرجة كبيرة خلال تلك الفترة.

وقد أثار تزايد الوعي العالمي حول أوجه الظلم العنصري والعنصرية الممنهجة مناقشات قيّمة حول ضرورة تعزيز كيفية تقديرنا للتنوع والكرامة والاحترام والاشتمال في مؤسستنا. وفي يونيو/حزيران 2020، أعلن الرئيس ديفيد مالباش إنشاء فرقة عمل لمكافحة العنصرية بمجموعة البنك الدولي ستقوم بتحديد مجالات العمل، وتقديم توصيات ملموسة لمعالجة هذا التحدي، والاستمرار في إتاحة حيز آمن للموظفين لإثارة المسائل والشواغل المتعلقة بذلك. وقد تعهد فريق القيادة العليا بمجموعة البنك بالعمل على نحو وثيق مع جميع الموظفين لبذل قصارى جهدها لإنهاء العنصرية في مؤسستنا وبرامجنا والمجموعات التي نعمل بها.

ضمان صحة الموظفين وسلامتهم. تقدم مجموعة البنك طائفة متنوعة من البرامج والخدمات لتعزيز صحة الموظفين وأمنهم وحمايتهم من خلال خدمات تركز على صحة وسلامة الأفراد، والصحة والسلامة المهنية، والصحة العقلية والرفاهية. وفي النصف الثاني من السنة المالية 2020، تحولت أولوية التركيز إلى الاستجابة لفيروس كورونا (انظر الإطار "دعم جهاز موظفينا أثناء جائحة فيروس كورونا" في الصفحة 77).

المشاركة في التعلم المستمر وتطوير المهارات. يتيح مجمّع التعلّم المفتوح عبر الإنترنت التابع لمجموعة البنك الفرصة للموظفين لمواصلة تعلمهم من خلال مجموعة عريضة من موارد التعلم في الوقت الذي يضطلعون فيه بتنفيذ رسالتنا، بما في ذلك دورات دراسية عبر شبكة الإنترنت، ومحادثات فيما بين النظراء، والتعلم أثناء العمل. وفي السنة المالية 2020، ازداد هذا الجهد ليدعم 30 وحدة في مختلف أنحاء مجموعة البنك، ودشن لوحة متابعة إلكترونية للمديرين لتسهيل الاطلاع على مؤشرات تعلم الموظفين، وتحديث بيانات التقييمات الخاصة بأنشطة التوجيه والتدريب أثناء العمل، وأطلق نسخة من مجمع التعليم المفتوح تناسب الاحتياجات الشخصية للموظفين ذات مسارات تعلم مختارة ومنظمة.

تنفيذ خطة العمل المعنية بإدارة المعارف. لرفع كفاءة العمليات وفعاليتها، قمنا بتحديث حلولنا الداخلية للقيام على نحو أفضل بتحديد الخبرات الداخلية والاستعانة باستشاريين خارجيين. وقد تقننا نهجنا لإدارة المحتوى وأجرينا تحليلات شاملة لتناول القضايا الأوسع نطاقاً لإدارة المعرفة. وطورنا شبكات

الجدول 14 بيانات موظفي البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية)، السنوات المالية 2018-2020

المؤشر	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020	المؤشرات ذات الصلة
إجمالي الموظفين المتفرغين بدوام كامل	12,216	12,283	12,394	مبادرة الإبلاغ العالمية 401؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
موظفو البنك خارج الولايات المتحدة (%)	42.6	43.2	53	
استشاريون لمدد قصيرة / موظفون مؤقتون (موظفون متفرغون بدوام كامل)	4,810	5,097	5,521	
المشاركة في مسح آراء الموظفين (%)	—	79	77	
مؤشر التنوع	0.86	0.88	0.89	
*التوازن بين الجنسين: الانحراف عن المستوى المستهدف 50/50 (الهدف: >2%)				
موظفون إداريون وموظفو الدعم	17.3%	17.5%	17.4%	
موظفون مبتدئون وموظفون تقنيون شباب	2.0%	2.8%	2.7%	
موظفون تقنيون أوائل	7.3%	6.8%	6.5%	
مديرون	6.6%	3.9%	2.8%	
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المقر	5.1	5.1	3.6	مبادرة الإبلاغ العالمية 404؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المكاتب القطرية	4.4	4.7	3.2	

ملاحظة: لم يكن هناك مسح لاستطلاع آراء الموظفين في السنة المالية 2018؛ ** التوازن بين الجنسين" يعرف على أنه 50% من الرجال و 50% من النساء، مع هامش +/- 2%.

دعم جهاز موظفينا أثناء جائحة فيروس كورونا

في إطار التصدي لفيروس كورونا، نفذنا تدابير لحماية جهاز موظفينا في أنحاء العالم، وشمل ذلك دعم الصحة والسلامة، والمساعدة المالية، وسياسات العمل المرن عن بُعد، مع التركيز على الموظفين ومن يعملون في المناطق الأكثر تأثراً. وشملت الجهود ما يلي:

- إنشاء موقع إلكتروني لموظفينا للحصول على أحدث البيانات والإرشادات بشأن الجائحة، بما في ذلك معلومات للمكاتب القطرية.
- الحصول على المشورة بشأن الصحة والسلامة، بما في ذلك تتبع حالات الإصابة المؤكدة وإسداء المشورة بشأنها والأفراد المخالطين المحتملين لموظفينا الذين أصيبوا بالمرض، فضلاً عن الدعم من خلال المقابلات والخدمات الافتراضية عبر الإنترنت من خلال مقدم خدمة خارجي بالموقع.
- إقامة مركز اختبار خارج الموقع من خلال مقدم خدمة خارجي لموظفي المقر الذين ظهرت عليهم أعراض الإصابة.
- تقديم مساندة مالية للموظفين والاستشاريين الذين يسعون للحصول على العلاج الطبي أو المشورة الطبية، بما في ذلك دفع الرواتب مسبقاً وبرنامج قروض طارئة للموظفين.
- بالنسبة للموظفين المتأثرين بالجائحة، تقديم المساعدة في إدارة الحالات، وتقييم المخاطر، وتقديم التوجيه المهني وإسداء المشورة، بالتنسيق مع المكاتب القطرية حسب مقتضى الحال.
- تقديم دعم نفسي واجتماعي واسع، بما في ذلك إجراء حلقات دراسية عبر الإنترنت، وجلسات إسداء المشورة، ومجموعات دعم النظراء، لمساعدة الموظفين على التعامل مع التوتر والإجهاد والقلق.
- توفير أكثر من 800 ألف كمامة ومعدات وتجهيزات الحماية الشخصية الأخرى للموظفين بمكاتب مجموعة البنك، فضلاً عن تقديم المساعدة لمن يواجهون مصاعب في الحصول على الأدوية التي تُصرف بأمر الطبيب.
- متابعة السيناريوهات التي قد يسفر عنها العنف المنزلي، مع توفير مزيد من الموارد لمعالجة الأوضاع غير الآمنة للموظفين وعائلاتهم.
- تقديم دعم عن بُعد للموظفين لتجهيز مكاتب عمل مراعية للاعتبارات الصحية بالمنزل.
- المشاركة في مبادرة الإخلاء الطبي المخصصة للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء على الصعيد المشترك بين الوكالات.

وقد أعدنا خططاً تأهب وتوجيهات للتعامل مع المخاطر للمكاتب والإجراءات، بما في ذلك إرشادات من أجل إعادة الفتح الآمن. وقدمت رابطة الموظفين كذلك مساعدة مالية للأعضاء المحتاجين، مما ساعد على الحد من أعبائهم المالية الناجمة عن الصدمات الاقتصادية. وأطلق مجمع التعليم المفتوح (OLC) خيارات تدريبية عبر شبكة الإنترنت للجهات المتعاملة مع البنك بشأن الصحة والحماية الاجتماعية والوظائف والنمو الاقتصادي، كما أناح دورات تدريبية كاملة عبر الإنترنت للموظفين أثناء تحولهم إلى العمل من المنزل. وتمشيا مع التزاماتنا المالية والتعاقدية، فمنّا بتيسير اتخاذ قرارات سليمة بشأن الإدارة التجارية وإدارة المخاطر في مجال المشتريات المؤسسية وإدارة شؤون الموردين، بما في ذلك اتخاذ تدابير خاصة لضمان استمرارية سلاسل الإمداد ومعاملة الموردين معاملة منصفة أثناء تفشي فيروس كورونا. وأثناء تحولنا لأسلوب

العمل من المنزل، واصلنا سداد مستحقات المتعاقدين لتخفيف حدة المصاعب وضمان عودتهم إلى العمل عند استئناف العمليات الطبيعية.

واستشرافاً للمستقبل، نعتكف على وضع خطة لتمكين العودة الآمنة والتدرجية إلى أماكن العمل في المقر والمكاتب القطرية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف والدلائل الإرشادية المحلية، وضمان اتخاذ التدابير والضمانات الصحية المناسبة، ومراعاة الظروف الفردية للموظفين.



تعاون فاعلة لبناء مجتمعات ممارسة مهنية ناجحة من خلال التدريب وإسداء المشورة وتقديم المساعدة الفنية المكثفة حسب الحاجة.

توفير أماكن عمل آمنة للموظفين لمعالجة مخاوفهم ومنازعاتهم. يتعامل مكتب نائب الرئيس لشؤون الأخلاقيات والسلوك مع ادعاءات سوء السلوك ويحقق فيها. واستحدث المكتب وظيفة جديدة لمنسق يعنى بمكافحة التحرش في هيكله التنظيمي للتصدي للتحرش بمختلف أشكاله في البنك. وفي السنة المالية 2020، جرى الرد على 1291 استفساراً في أقل من 8 ساعات عمل في المتوسط. وتُتاح للموظفين العديد من القنوات عبر أنظمة خدمات العدالة الداخلية لطلب النصح والإرشاد والموارد لحسم المنازعات، بما في ذلك مكتب أمين المظالم، والمستشارون المعنيون بالاحترام في مكان العمل، وخدمات الوساطة، وخدمات مراجعة النظراء، ومراجعة إدارة الأداء. وتسهل هذه الخدمات نشر ثقافة لمان العمل تتطلق من الاحترام وتقودها القيم وتقوم على الأخلاقيات؛ وفي السنة المالية 2020، لجأ نحو 1750 موظفاً إليها طلباً للمشورة.

تمثيل أصوات الموظفين. تمثل رابطة موظفي مجموعة البنك الدولي حقوق الموظفين والاستشاريين ومصالحهم أمام جهاز الإدارة العليا ومجلس المديرين التنفيذيين. وفي السنة المالية 2020، عبرت الرابطة عن مخاوف الموظفين بشأن التغييرات التنظيمية، والتحديات المرتبطة بشأن تعديل منهجية التعويضات، وسياسات التغطية الصحية، ومسائل الصحة المهنية. كما أنشأت موقعا إلكترونياً خاصاً بتغطية التأمين الصحي للموظفين المؤقتين والاستشاريين لمدد قصيرة الذين يعملون بالمقر الرئيسي، وكذلك مجموعات عمل بشأن الموظفين ذوي الإعاقة والاستدامة البيئية. ولتقوية شبكة المكاتب القطرية التابعة لها، استضافت الرابطة ممثلين من أكثر من 80 بلداً في منتدى في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

أماكن عملنا

تدعيم الالتزام البيئي في عملياتنا. تدير مجموعة البنك بفاعلية الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لأنشطة عملياتها الداخلية بالسعي لتحقيق آثار إيجابية صافية على الأنظمة البيئية والمجتمعات المحلية والاقتصادات التي تعمل فيها مكاتبها. ونقوم بقياس انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن منشآتنا وإجتماعاتنا الرئيسية والسفر في مهام رسمية وخفضها واستعواضها ورفع تقرير عنها. وفي السنة المالية 2020، وقعنا على تعهد الأغذية الباردة، حيث تعهدنا بخفض الانبعاثات ذات الصلة بالأغذية من مطاعمنا، ومقاهينا، وعمليات التغذية التي نقوم بها في مقراتنا بحوالي 25% بحلول عام 2030. وأنشأنا نظاماً لإدارة النفايات على نطاق المقر في السنة المالية 2019، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تحويل النفايات في المباني المعنية. وقد تعهدت مجموعة البنك بخفض الانبعاثات المتصلة بمنشآتها ومكاتبها بنسبة 28% بحلول عام 2026. ولتعزيز الكفاءة التشغيلية لمنشآتنا، كلفنا بإجراء سلسلة من عمليات التدقيق على مباني المقر، وشمل ذلك المياه والنفايات والطاقة، بالإضافة إلى مكاتبنا القطرية، وبدأنا بأثنين من مكاتبنا الأكبر حجماً في تشيناي بالهند ونيروبي بكينيا. ويتم التعويض عن انبعاثات الكربون التي لا يتم تخفيضها من خلال مجموعة من عمليات تخفيض انبعاثات الكربون. كما يشترى البنك شهادات للطاقة المتجددة بما يعادل 100% من استهلاكنا من الكهرباء في المقر الرئيسي. وتتوفر تفاصيل عن ذلك في تقارير مشروع الإفصاح عن الكربون.

سلاسل إمداداتنا

بناء سلسلة إمدادات مستدامة. يدمج إطار مجموعة البنك للمشتريات المستدامة مبدأ الاستدامة في مختلف مراحل عملية المشتريات المؤسسية. ويعالج هذا الإطار الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمشترياتنا، مع القيام في الوقت نفسه بتحديد الفرص المتاحة لمواءمة إنفاق البنك مع أولويات العمليات، مثل المساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، ومعالجة أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وفي السنة المالية 2020، واصلنا إحراز تقدم نحو تحقيق هدف مضاعفة حجم المشتريات المؤسسية من الشركات المملوكة لנסاء إلى 7% من إجمالي الإنفاق على مشترياتنا بحلول عام 2023. وفي السنة المالية 2020 أيضاً، نُفذ 4% من هذه المشتريات مع شركات مملوكة لנסاء. علاوة على ذلك، أطلقنا برنامج منشآت الأعمال التجارية المملوكة للأقليات، بهدف الارتقاء بمستوى عملنا مع مجتمعنا المحلي من خلال تعزيز دعم الشركات المحلية المملوكة للأقليات.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.worldbank.org/corporateresponsibility

توجيه عمل البنك الدولي

وفقاً لاتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، تُحوّل كافة صلاحيات البنك الدولي لمجلس المحافظين، ويُعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك. ويمثل كل بلد عضو بالبنك محافظ واحد ومحافظ مناوب.

ويفوض مجلس المحافظين معظم هذه الصلاحيات إلى 25 مديراً تنفيذياً مقيماً يشكلون مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. ويمثل المديرون التنفيذيون البلدان الأعضاء بالبنك الدولي وعددها 189 بلداً، وهم مسؤولون عن تسيير العمليات العامة للبنك، ويختار المديرون التنفيذيون رئيساً للبنك الدولي، الذي يرأس بدوره المجلس. وتستمر ولاية المجلس الحالي من نوفمبر/تشرين الثاني 2018 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2020.

يقوم المديرون التنفيذيون بتوجيه العمليات العامة وتحديد التوجه الإستراتيجي للبنك، ويمثلون وجهات نظر البلدان الأعضاء حول الدور الذي يضطلع به البنك. وينظر أعضاء المجلس ويتون في الاقتراحات التي يقدمها الرئيس فيما يتعلق بالقروض والاعتمادات وال منح والضمانات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ والسياسات؛ والموازنة الإدارية؛ والمسائل التشغيلية والمالية الأخرى. ويناقش المديرون التنفيذيون أيضاً وثائق أطر الشراكات القطرية - وهي الأداة الرئيسية التي يستخدمها جهاز الإدارة والمجلس في مراجعة وتوجيه عمل مجموعة البنك مع البلدان المتعاملة معها، وما تقدمه من مساندة للبرامج الإنمائية. كما يتولى المديرون التنفيذيون أيضاً مسؤولية أن يعرضوا على مجلس المحافظين تقريراً عن مراجعة الحسابات، والموازنة الإدارية، والتقرير السنوي للبنك الدولي حول نتائج السنة المالية. ويلعب عميد المجلس، وهو أقدم مدير تنفيذي متفرغ، دوراً في المجلس يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بعقد الرئيس، واختيار الأعضاء في لجنة الأخلاقيات المسلكية الخاصة بالمجلس، وتسيق الأنشطة الخارجية للمجلس.

يضم المجلس خمس لجان دائمة ولجنة واحدة مخصصة. ويعمل المديرون التنفيذيون أعضاءً في واحدة أو أكثر من هذه اللجان، التي تساعد المجلس على النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال الفحص المتعمق للسياسات والممارسات. وتجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين، التي يعمل فيها جميع المديرين، مرتين شهرياً لمناقشة برنامج العمل الإستراتيجي للمجلس. ويشارك المجلس، عبر لجانه، بانتظام في متابعة مدى فاعلية أنشطة مجموعة البنك مع جهاز الإدارة وكذلك مع هيئة التفتيش المستقلة ومجموعة التقييم المستقلة، اللتين تتبعان المجلس مباشرة.

الشكل 7 لجان مجلس المديرين التنفيذيين

اللجنة التوجيهية لمجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي

اللجنة المعنية بفاعلية التنمية

تقيم فاعلية التنمية للبنك، وترشد توجهاته الإستراتيجية، وتراقب جودة عملياته ونتائجه

لجنة الموازنة

تساعد المجلس على الموافقة على موازنة البنك.

لجنة مراجعة الحسابات

تشرف على الشؤون المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والنزاهة المؤسسية بالبنك.

لجنة الأخلاقيات المسلكية

تأسست لجنة الأخلاقيات المسلكية في عام 2003 للنظر حسب الحاجة في الأمور المتعلقة بتفسير أو تطبيق مدونة السلوك الخاصة بكار مسؤولي مجلس المديرين التنفيذيين

لجنة الموارد البشرية

تشرف على المسؤولية الملقاة على عاتق إستراتيجية الموارد البشرية وسياسات وممارسات البنك ومدى اتساقها مع احتياجات عمل المؤسسات التابعة له.

اللجنة المعنية بالحوكمة والمسائل

الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين توجه حوكمة البنك، وفاعلية عمل المجلس، والسياسة الإدارية السارية على مكاتب المديرين التنفيذيين.



كفالة الرقابة والشفافية في عملياتنا

يخضع البنك الدولي للمساءلة عن عملياته من خلال الآليات المؤسسية - ويشمل ذلك وحدات داخل البنك وأخرى مستقلة عنه- التي تقوم بمتابعة أداء العمليات، والتعامل مع المخاطر المؤسسية، ومعالجة الشواغل والمظالم، وضمان الشفافية في عملنا. وهي توفر الإرشادات والتوصيات لضمان تحقيق أقصى قدر من فاعلية التنمية والالتزام بأعلى معايير المساءلة.

مجموعة التقييم المستقلة

تهدف مجموعة التقييم المستقلة إلى تدعيم الفاعلية الإنمائية لعمل مجموعة البنك الدولي من خلال تقارير التقييم التي تقيم النتائج والأداء، وتوصي بإدخال تحسينات عليها. وتساعد المجموعة على توفير المعلومات للتوجهات والسياسات والإجراءات والبرامج التي تعتمدها مجموعة البنك. وفي السنة المالية 2020، أتمت مجموعة التقييم المستقلة تقييمات عن القدرة على تنظيم الاجتماعات، والمرونة الحضرية، والعقود الاجتماعية. وقيم كل منها أداء مجموعة البنك وحدد الدروس المستخلصة من أجل تحسين عملياتها فيما يتعلق بأحد محاور التركيز أو القطاعات أو الإجراءات المؤسسية.

وقد استهدفت الإصلاحات في السنة المالية 2020 زيادة أهمية المجموعة وقيمتها. ويستند برنامج العمل المعاد تنظيحه إلى مسارات تعكس الأولويات الإستراتيجية لمجموعة البنك، مثل الهشاشة والصراع والعنف؛ والمساواة بين الجنسين؛ وتعبئة التمويل من أجل التنمية. وقد تمكنت مجموعة التقييم المستقلة بفضل تركيزها مؤخراً على التسلسل الزمني للتقييم ومرونة برنامج العمل من تقديم التقارير في الوقت المناسب لتوجيه القرارات الرئيسية. ومن الأمثلة على ذلك: تقييم برنامج الفلين، الذي تزامن مع تصميم إطار الشراكة القطرية الجديد، واستعراض منتصف المدة لإستراتيجية المساواة بين الجنسين.

وتشهد سلسلة التقارير الرئيسية المعنونة "نتائج وأداء مجموعة البنك الدولي" التي تعدها مجموعة التقييم المستقلة تحولات كبيرة بما يمكنها من تقديم تحليل شامل عن كيفية تنفيذ مختلف المؤسسات لأهدافها الرئيسية، وتقدم شواهد أكثر تفصيلاً عن أداء البرامج والمشروعات القطرية.

للمزيد من المعلومات بشأن التقرير السنوي لمجموعة التقييم المستقلة، يرجى زيارة: ieg.worldbankgroup.org

هيئة التفتيش

أسس مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك هيئة التفتيش لتمكين الأشخاص الذين يعتقدون بأنهم تضرروا من جراء أحد المشروعات التي يمولها البنك من الوصول إلى جهة مستقلة حيث يمكنهم التعبير عن شواغلهم ومخاوفهم وطلب الانتصاف. وخلال السنة المالية 2020، تلقت هيئة التفتيش 13 شكوى جديدة، ونظر المجلس في تقرير التحقيقات الذي رفعته الهيئة بخصوص مشروعين في أوغندا بشأن عملية استعواض للتنوع البيولوجي. ورفعت الهيئة تقرير تحقيق آخر إلى المجلس يتعلق بمشروع في الهند، وأوشكت على الانتهاء من تقرير تحقيق ثالث يتصل بمشروع في البرازيل.

وأدى استعراض أجراه المجلس في عام 2020 إلى إنشاء آلية مستقلة موسعة للمساءلة. وعند دخولها حيز التشغيل، ستألف هذه الآلية من الهيئة التي ستنفذ استعراضات الامتثال للقواعد، ووحدة جديدة لتسوية المنازعات. ووافق المجلس أيضاً على تدابير ترمي إلى: (1) تمديد المهلة الزمنية التي يمكن في إطارها تقديم الشكاوى إلى الهيئة إلى 15 شهراً من تاريخ إقفال المشروع؛ و(2) السماح بإجراء تحقق مستقل ومتناسب يستند إلى تحليل المخاطر، عندما يوافق عليه المجلس، لتنفيذ خطط عمل جهاز الإدارة التي أعدت بناء على الاستنتاجات التي خلصت إليها الهيئة. وفي الاستعراض الذي أجرته في وقت سابق، فن المجلس الوظيفة الاستشارية للهيئة وسمح للبنك أن يتيح الفرصة لمقدمي

الشكاوى للاطلاع على تقارير التحقيقات التي تجريها قبل إجراء مشاورات بشأن وضع خطط عمل جهاز الإدارة.

لمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لهيئة التفتيش، يرجى زيارة:
www.inspectionpanel.org

مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة

في إطار التزام مجموعة البنك بحاربة الفساد ومنع وقوعه، يحقق مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة في مزاعم الاحتيال والفساد في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك، وكذلك الادعاءات بوقوع احتيال وفساد يشمل موظفين في مجموعة البنك أو موردي خدمات من الخارج. ويضطلع المكتب، بوصفه وحدة مستقلة داخل البنك، بدور أساسي في دعم المسؤولية المالية والتعاقدية لمجموعة البنك فيما يتعلق بالموارد الإنمائية التي تديرها: حيث يسعى إلى فرض عقوبات على الشركات والأفراد من خارج البنك، واتخاذ إجراءات تأديبية ضد الموظفين الذين يتبين تورطهم في ممارسات قائمة على الاحتيال والفساد، وغير ذلك من الممارسات الواقعة تحت طائلة العقوبة. وفي أعقاب اتخاذ قرارات بتوقيع عقوبات، يعمل مكتب الامتثال للنزاهة مع الشركات والأفراد الخاضعين للعقوبة للعمل على الوفاء بشروط إبرائهم من العقوبات. ويعمل مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة عن كثب مع فرق العمليات لتحديد واستخلاص دروس بشأن الحد من مخاطر النزاهة في المشروعات المقبلة بفاعلية. وساعدت الجهود التي بُذلت هذا العام على تحديد المخاطر المتعلقة بالنزاهة التخفيف من حدتها في 14 قطاعا في 53 بلدا.

وفي السنة المالية 2020، فرضت مجموعة البنك عقوبات على 49 شركة وفردا من خلال قرارات باتة صادرة عن رئيس خبراء مكتب الإيقاف والحرمان بالبنك، ومجلس العقوبات بمجموعة البنك الدولي، واتفاقات التسوية. كما أقرنا تطبيق 72 قرار حرمان مشتركا صادراً من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف، وأقرت هذه البنوك 38 قرارا من قرارات الحرمان التي أصدرتها مجموعة البنك. وأبرأ مكتب الامتثال للنزاهة 18 شركة من العقوبة بعد أن استوفت الشروط المتفق عليها.

ومع تسارع وتيرة إعداد المشروعات خلال استجابة مجموعة البنك لفيروس كورونا، قدم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة مساندة إضافية عن طريق تحديد المخاطر المتعلقة بالنزاهة في القطاعات ذات الصلة، وتقديم الإرشادات للمساعدة على الحد من هذه المخاطر في إطار تصاميم المشروعات. كما أعد أدوات رقمية لمراقبة هذه المخاطر في محفظة عمليات مكافحة فيروس كورونا لدى مجموعة البنك، بجانب وضع أنظمة للإخطار السريع بالشكاوى، كي تتمكن المجموعة من التعامل بمزيد من الفاعلية مع هذه المخاطر.

لمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لنظام العقوبات لدى مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة: www.worldbank.org/integrity.

للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك، يرجى زيارة: www.worldbank.org/fraudandcorruption

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك

لمساعدة مجموعة البنك على تقديم خدمات فاعلة للبلدان المتعاملة معها، يتعاون مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بالمجموعة مع وحدات إدارة المخاطر والحوكمة في جهاز الإدارة، وكذلك مع الوحدات الأخرى المعنية بالرقابة والمساءلة لتقديم تلميحات ومشورة ورؤى متبصرة ذات قيمة. كما يقدم لجهاز الإدارة العليا ومجلس المديرين التنفيذيين تلميحات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها - فضلا عن نظم حوكمتها بشكل عام - مصممة بصورة ملائمة وتعمل على نحو فاعل. ويجري المكتب عمليات تدقيق واستعراضات تطمينية واستشارية تغطي جميع المجالات المؤسسية: عمليات الإستراتيجية، والتمويل، والوظائف المؤسسية بما في ذلك أنظمة وإجراءات تكنولوجيا المعلومات. ويزاول المكتب عمله وفقا لإطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد المراجعين الداخليين.

ويركز المكتب على الأولويات المؤسسية وأولويات أصحاب المصلحة والمخاطر الرئيسية، ويقوم بحوالي 25 نشاطا سنويا تغطي العمل الاستشاري وأعمال التطمين. وشملت الموضوعات الرئيسية في السنة المالية 2020: إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، ومخاطر المشتريات والمخاطر القانونية للمشروعات، وإجراءات التحقق من النزاهة لمؤسسات الأعمال النظرية، وإدارة المعارف، وسلامة الموظفين وأمنهم، وبرنامج المدفوعات العالمية، وتسعير القروض، وتكنولوجيا الهاتف المحمول، وأمن الفضاء الإلكتروني (الأمن السيبراني).

وفي ضوء استجابة مجموعة البنك لجائحة فيروس كورونا، يجري المكتب عمليات التدقيق عن بُعد، ويعدل نطاق العمل وأولوياته وتوقيته حسب الاقتضاء. كما يستعرض مكونات التسهيل سريع الصرف لمكافحة فيروس كورونا بغرض تقديم معلومات وملاحظات تقييمية مبكرة إلى جهاز الإدارة، وإسداء المشورة بشأن استمرارية تعريف الأعمال. ولمساعدة مجموعة البنك على سرعة تنفيذ برامج المتعاملين معها، يتعاون المكتب حاليا مع جهاز الإدارة والوحدات الأخرى المعنية بإدارة المخاطر من أجل توفير تطبيقات ومشورة ورؤى قيّمة فاعلة.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي والتقارير ربع السنوية لمكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك، يرجى زيارة: www.worldbank.org/internalaudit

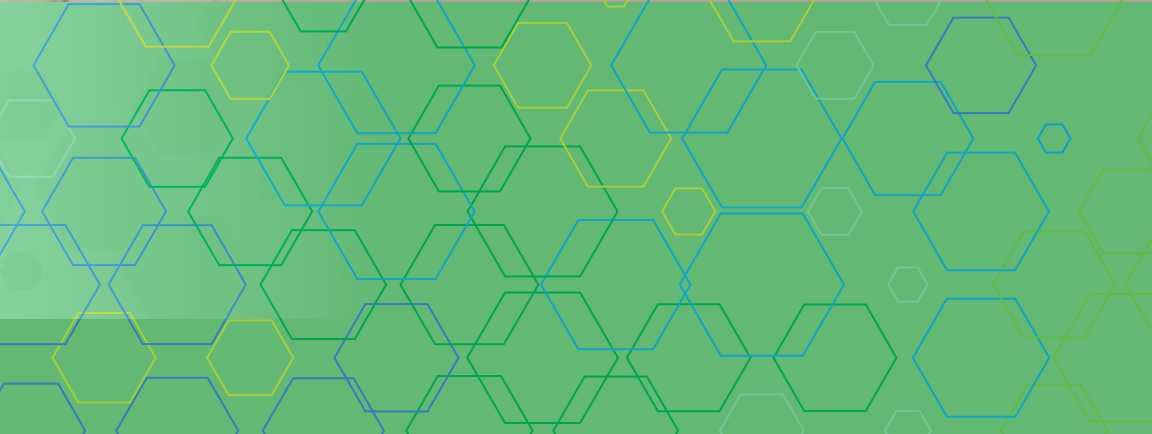


سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات

جعلت سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات منه رائدا عالميا في مجال الشفافية، وأحدثت تعبيرا كبيرا في النهج الذي نعتمده في الكشف عن المعلومات للجمهور العام. ويمكن للجمهور العام الآن الحصول على المزيد من المعلومات أكثر من أي وقت مضى، ويشمل ذلك التفاصيل المتعلقة بالمشروعات الجاري إعدادها أو التي قيد التنفيذ، والأنشطة التحليلية والاستشارية، ومداولات مجلس المديرين التنفيذيين. وفي السنة المالية 2020، تلقى البنك 589 طلبا للحصول على المعلومات، وأزال السرية عن أكثر من 153264 صفحة من السجلات الأرشيفية. كما قام برقمنة نحو 98880 صفحة من السجلات الأرشيفية وإتاحتها عبر قاعدة بيانات مشروعات وعمليات البنك وأرشيف مجموعة البنك.

وفيما يتعلق بالطلبات التي يتم رفضها، يمكن لمقدم الطلب من الجمهور العام الطعن على قرار الرفض من خلال تقديم شكوى يدعي فيها أن ذلك يشكل انتهاكا لهذه السياسة و/أو للصالح العام. وتمثل اللجنة الداخلية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات المستوى الأول للطعون، وقراراتها نهائية فيما يتعلق بالطعون التي تدعي وجود اعتبارات تتعلق بالصالح العام. ويتوفر مسار ثان ونهائي للطعون التي تدعي أن رفض الإفصاح يشكل انتهاكا لهذه السياسة من خلال مجلس طعن خارجي ومستقل. وفي السنة المالية 2020، نظرت اللجنة في حالة واحدة، وقُدّمت شكوى واحدة إلى المجلس. للمزيد من المعلومات وتقديم طلبات من الجمهور للحصول على المعلومات إلى البنك الدولي،

يرجى زيارة: www.worldbank.org/en/access-to-information



استخدام الموارد على نحو إستراتيجي

مساعدة البلدان على مكافحة أزمة فيروس كورونا

تستفيد مجموعة البنك من قدراتها المالية، وشراكاتها العالمية، وقدرتها على عقد الاجتماعات لمساعدة البلدان على مكافحة جائحة فيروس كورونا واختصار الوقت اللازم للتعافي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وتمكننا الزيادات الأخيرة في رأس المال لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية والعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة من اتخاذ تدابير قوية في مواجهة هذه الأزمة. ونحن على أهبة الاستعداد لإتاحة 160 مليار دولار من الموارد التمويلية لمساعدة البلدان على مدى 15 شهرا تنتهي في يونيو/حزيران 2021.

وفيما يتعلق بالاستجابة الصحية لفيروس كورونا، وافق البنك والمؤسسة في السنة المالية 2020، على ما مجموعه 76 عملية بمبلغ 3.8 مليارات دولار من خلال تسهيل سريع الصرف مخصص لهذا الغرض. ويشمل ذلك برنامجنا الصحي الإستراتيجي العالمي للتأهب والاستجابة بقيمة 6 مليارات دولار الذي أطلقناه في أبريل/نيسان 2020. ونقدم حاليا مساندة واسعة النطاق وسريعة لمساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها الصحية العاجلة وتعزيز التعافي الاقتصادي، باستخدام نهج برنامجي عالمي متعدد المراحل لأول مرة، مما أدى إلى اختصار فترات الإعداد لتقديم المساندة في حالات الطوارئ إلى البلدان المتعاملة مع البنك. كما ساعدنا بالتعاون مع السلطات الوطنية على إعادة توجيه 2.5 مليار دولار في مشروعات قائمة في 63 بلدا باستخدام أدوات تتيح مرونة تشغيلية في الحالات الطارئة، مثل مكونات الاستجابة في حالات الطوارئ بالمشروعات. وفي البلدان التي لديها عمليات تمويل لأغراض سياسات التنمية مع خيار السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث قيد التنفيذ، فقد ساندت سرعة الحصول على التمويل جهود مكافحة الجائحة، ومن هذه البلدان كولومبيا والمغرب ودولة ساموا المستقلة.

ووضعت مجموعة البنك نهجا رفيع المستوى للاستجابة على صعيد السياسات للآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة. وقد شهدت احتياجات البلدان النامية من التمويل زيادة كبيرة في ظل تقلص الإيرادات الضريبية من جراء انخفاض النشاط الاقتصادي، وارتفاع النفقات لحماية الفئات الفقيرة والمحرومة، ومساندة الذين فقدوا وظائفهم، ومواصلة تقديم الخدمات الحكومية، مثل التعليم.

ترتيب أولويات الإجراءات التدخلية الإستراتيجية في مجموعة البنك الدولي

يعمل البنك الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية - بالتنسيق الوثيق مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على الاستفادة من القوة الجماعية لمجموعة البنك. وتبوع ميزاتنا التنافسية من المزيج القوي للعمق القطري والتواجد العالمي لمكاتبنا وفرق عملنا، وأدواتنا وعلاقاتنا مع القطاعين العام والخاص، ومعارفنا التي تغطي قطاعات متعددة، وقدرتنا على تعبئة التمويل لمساندة الأولويات الإنمائية للبلدان. وقد اتسع نطاق التعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك بمرور الوقت ويغطي طائفة واسعة من الأنشطة على مستوى القطاعات ومحاور التركيز والبلدان والمناطق والعالم. ونساعد البلدان على بناء أنظمة ومؤسسات أقوى، وتوسيع نطاق تأثير إصلاحات السياسات والمؤسسات بما يتجاوز نطاق أي مشروع فردي. ونحن نتابع فاعلية التنمية من خلال إطار قوي للنتائج، وكذلك من خلال تقاريرنا المؤسسية التي تُجمَع نتائج التنمية من حيث أولوياتنا المؤسسية الرئيسية. وبالتعلم من الشواهد والنتائج، نواصل العمل على تحسين مساندتنا للبلدان ومساعدتها على تحقيق نواتج إنمائية جيدة.

لقد أصبحنا مستشارا جديرا بالثقة ووسيطا أميناً للبلدان المتعاملة معنا، وذلك من خلال تعزيز علاقاتنا طويلة الأجل، وتعميق معرفتنا القُطرية، والتحلي بروح الابتكار في عملياتنا، والالتزام بأعلى المعايير، وزيادة تواجدها على أرض الواقع. ونعمل في البيئات الأشد صعوبة في العالم - في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات وحيثما يشتد ترسُّخ الفقر، وفي الوقت نفسه نحافظ على جودة محفظة عملياتنا. وتساعد شراكاتنا على تحديد شكل أولويات التنمية العالمية وتوسيع نطاقها. وقد ساعد التنسيق الذي أجريناه مع شركاء التنمية والحكومات على تأمين التمويل المرَكِّز على تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا في جهود مكافحة فيروس كورونا. كما عملنا كمنصة لعقد الاجتماعات وتجميع الأطراف لمساعدة البلدان على تأمين الأجهزة والمستلزمات الطبية الحيوية باستخدام عمليات الشراء التي يُسَرِّها البنك. ومن خلال زيادة استخدام الأدوات المشروطة، مثل التأمين ضد الكوارث وخيار السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث، فإننا نساعد البلدان على بناء القدرة على الاستجابة للأزمات وتعزيز القدرة على الصمود في وجه آثارها.

تحديد شكل عملنا مع البلدان

تعتمد مجموعة البنك نموذجا منهجيا مبنيا على الشواهد لتقديم الخدمات المالية والتحليلية والاستشارية للبلدان، مع التركيز على الالتزام القوي من جانب البلدان وتحقيق نتائج إنمائية جيدة. ويحدد إطار الشراكة القُطرية الأهداف الإستراتيجية لعمل مجموعة البنك مع أي بلد عضو لفترة تتراوح بين أربع وست سنوات، مع الاحتفاظ بالمرونة لدعم البلدان المعنية في ظل ظروف عالمية ووطنية سريعة التغير، كما هو الحال حاليا بسبب تفشي فيروس كورونا. وهو الأداة الرئيسية التي يستخدمها جهاز إدارة البنك ومجلس مديريه التنفيذيين عند استعراض وتوجيه البرامج القُطرية لمجموعة البنك. ويشارك البنك ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إعداد أطر الشراكة القُطرية من خلال:

- مراعاة رؤية البلد المعني لأهدافه الإنمائية؛
- الاستفادة من النتائج التحليلية والأولويات الواردة في الدراسة التشخيصية المنهجية الخاصة بهذا البلد التي أعدها خبراء البنك بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين؛
- الأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية لمجموعة البنك؛
- المواءمة مع الأهداف الإنمائية لمجموعة البنك.

ويشتمل إطار الشراكة القُطرية على إطار للمخرجات والنواتج المتفق عليها للأشطة قيد التنفيذ والأشطة المزمعة؛ ويمكن تعديل هذا الإطار ليشمل استجابتنا للاحتياجات القُطرية المتغيرة وللصدمات الخارجية أو الداخلية.

ويجري تنفيذ هذه العملية منذ يوليو/تموز 2014. وفي السنة المالية 2020، أنمت مجموعة البنك الدولي إعداد دراسات تشخيصية منهجية في 11 بلدا، وأطر شراكة قُطرية جديدة في 11 بلدا.

وتتيح للبلدان مجموعة متنوعة من الأدوات والتُّهج التي تساعدها على تحقيق أهدافها الإنمائية على أفضل وجه؛ وتشمل هذه الأدوات تمويل المشروعات الاستثمارية، الذي يساعد على إقامة البنية التحتية المادية والاجتماعية وتطوير القدرات المؤسسية؛ وتمويل سياسات التنمية الذي يساند البلدان المقترضة في معالجة التدابير والإصلاحات المؤسسية والخاصة بالسياسات، بما في ذلك من خلال الضمانات؛ وتمويل البرامج وفقاً للنتائج الذي يساند برامج البلدان المتعاملة مع البنك ويربط ربطا مباشرا بين صرف الأموال وتحقيق النتائج المحددة.

ينظم النهج البرامجي متعدد المراحل، الذي طبقه البنك في السنة المالية 2018، العمليات القُطرية ومتعددة البلدان المعقدة كمجموعة من المراحل المترابطة ضمن برنامج واحد. وهو يركز على تصميم قابل للتعديل والتعلم من التنفيذ لضمان أن تكون العمليات أكثر استجابة للظروف المتطورة في البلد والمشروع المعنيين. وفي السنة المالية 2020، طبقنا هذا النهج على الصعيد العالمي لأول مرة لمساندة العمليات الصحية في 75 بلدا، بما في ذلك 25 بلدا متضررا من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف و 11 دولة صغيرة للمساعدة على التصدي لفيروس كورونا. وقد مكّن هذا النهج العالمي من اتباع نهج متكامل ذي أهداف مشتركة في جميع القطاعات والمناطق لمعالجة حالة الطوارئ، مع السماح في الوقت نفسه بإجراء تعديلات مصممة خصيصا لتحقيق أقصى قدر من النتائج. وأطلقنا برنامجا طارئا لمكافحة الجراد، وهو برنامج مشترك بين المناطق بقيمة 500 مليون دولار يقوم على النهج البرامجي متعدد المراحل لمساعدة بلدان منطقتي أفريقيا والشرق الأوسط على محاربة أسراب الجراد التي تهدد الأمن الغذائي وسبل كسب العيش للملايين من السكان.

وَجَرى تَعْمِير استخدام أداة تمويل البرامج وفقاً للنتائج، التي حققت نتائج قوية منذ بدء تطبيقها في عام 2012، في عمليات البنك الدولي في السنة المالية 2020، وذلك في أعقاب إلغاء سقف التمويل المحدد عند نسبة 15% على استخدامها في العمليات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. كما واصلنا استعراض وتحسين استخدام التمويل المبني على النتائج في عمليات تمويل المشروعات الاستثمارية، مع إدماج الدروس المستفادة بشأن كيفية تقوية نواتج المشروعات بمزيد من الفاعلية. تساعد مجموعة البنك الدولي الصغيرة على معالجة تحدياتها الإنمائية الفريدة من خلال منتدى الدول الصغيرة الذي يضم 50 دولة عضواً - 42 منها يصنفها البنك على أنها دول صغيرة، وثمانٍ تضم عدداً أكبر من السكان الذين يواجهون تحديات مماثلة - ويجتمع مرتين كل عام خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي الاجتماعات السنوية التي عُقدت في أكتوبر/تشرين الأول 2019، ناقش الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ورئيس مجموعة البنك ديفيد مالباس القدرة الاقتصادية والمالية على الصمود في وجه التحديات، والتكيف مع تغير المناخ، ومجموعة متنوعة من أدوات البنك المُعدة خصيصاً بما يتلاءم مع احتياجات الدول الصغيرة.

التصدي للتحديات الإنمائية من خلال المشورة والتحليلات الفنية

تقوم الخدمات الاستشارية والتحليلية بدور حيوي في كيفية إسهام البنك في تحقيق التنمية. وتستخدم البلدان مشورتنا التحليلية والفنية لتعزيز التنمية على المدى الطويل من خلال تنفيذ سياسات وإستراتيجيات إنمائية أفضل وتدعيم مؤسساتها. وعلى المستوى القطري، يشكل عملنا الركيزة الأساسية لأطر الشراكة القطرية والبرامج الحكومية والمشروعات التي تساندها قروض وضمانات البنك. وأما على المستويين الإقليمي والعالمي، فإنها تسهم في المنافع العامة وتثري النقاشات بشأن السياسات. وفي السنة المالية 2020، قَدَّمنا أداة للخدمات الاستشارية والتحليلية في أكثر من 140 بلداً. وتناولت موضوعات رئيسية مثل السياسة الاقتصادية، والتنمية البشرية، والحماية الاجتماعية، والحوكمة، والتنمية الحضرية والريفية، والمناخ، والبيئة. وفي منطقة الساحل، أتاحت أدوات الخدمات الاستشارية والتحليلية المعارف وبناء القدرات وتقديم المساعدة في الوقت المناسب من أجل وضع أنظمة وبرامج تكيّفية للحماية الاجتماعية وتنفيذها وتقييمها. والخدمات الاستشارية مستردة التكاليف هي أدوات للخدمات الاستشارية والتحليلية مكيفة حسب الحاجة تطلبها البلدان المتعاملة مع البنك وتدفع مقابلها؛ ويمكن لجميع الدول الأعضاء أن تطلب الحصول على هذه الخدمات، بما في ذلك البلدان غير المقترضة. وفي السنة المالية 2020، قَدَّمنا 92 أداة من أدوات الخدمات الاستشارية مستردة التكلفة لما يبلغ 27 بلداً. ووفرت هذه الأدوات المساعدة الفنية وبناء القدرات ودعم التنفيذ للبلدان بشأن مختلف المواضيع، بما في ذلك الإدارة المالية العامة، وبرامج الحماية الاجتماعية، والإصلاحات الوطنية الرامية إلى الارتقاء بجودة التعليم، والمشتريات المركزية للقطاع الصحي.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/asa

تقدير آراء أصحاب المصلحة في البلدان المقترضة

يقيم برنامج استطلاعات الرأي القطرية لمجموعة البنك الدولي سنوياً آراء الآلاف من متخذي القرارات والشخصيات المؤثرة في أنحاء البلدان المقترضة. وفي السنة المالية 2019، أجاب نحو 10 آلاف من قادة الرأي في أكثر من 40 بلداً على هذا الاستطلاع. وتبين النتائج الرئيسية التي خلصنا إليها أن مجالات التركيز الحالية لعملائنا - بما في ذلك بناء رأس المال البشري، وخلق الوظائف، والتصدي للفساد، وتحسين الحوكمة - تتسق تماماً مع الأولويات العليا لأصحاب المصلحة.

الحفاظ على انضباط الموازنة بغرض تعظيم الاستفادة من الموارد المالية

في إطار حزمة زيادة رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير التي تم الاتفاق عليها في 2018، تعهدنا بمواصلة العمل على رفع الكفاءة وتحقيق وفورات الحجم وخفض تكاليف المعاملات للمساعدة على الحفاظ على استدامة الموازنة وتقوية المركز المالي للبنك. ومن شأن التدابير الجارية لتحسين الكفاءة والإنتاجية، بما في ذلك عن طريق رفع كفاءة الإجراءات التنظيمية والاستخدام الفاعل للتكنولوجيا، أن تساعد على احتواء تزايد بعض التكاليف المتصلة بمزاولة الأعمال التي نواجهها بينما نقوم بتنفيذ برنامج عمل متنامٍ وأكثر تعقيداً. وقد وضعنا إطاراً شاملاً للمتابعة لتنفيذ التزامات الموازنة الواردة في حزمة رأس المال من أجل رفع مستوى الكفاءة على نحو تراكمي وتحقيق وفورات الحجم وتبعتها على أساس سنوي.

ينفذ البنك حالياً برنامجاً كبيراً لدعم جهود البلدان المتعاملة معه لمكافحة جائحة فيروس كورونا، ومساعدتها على مواجهة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية وتهيئة الظروف لتحقيق تعاف سريع ومستدام وقادر على الصمود في جميع أنحاء العالم. وفي حين يمنح البنك الأولوية لجهود مكافحة فيروس كورونا، فإنه يواصل بذل الجهود لتنفيذ إجراءات تدخلية أخرى دعماً لهدفه التوأمين المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، والأولويات والالتزامات الرئيسية المتعلقة بحزمة زيادة رأس مال البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وإستراتيجية التعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وستؤدي هذه الالتزامات إلى نمو كبير في البرامج في المجالات ذات الأولوية، لاسيما في البلدان الأفقر والأصغر وتلك المتضررة من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. كما أنها ستدعم محاور التركيز الحيوية، بما في ذلك: التوسع في توفير مرافق البنية التحتية الحيوية، والخدمات المالية الرقمية والحماية الاجتماعية؛ وتعزيز رأس المال البشري؛ وتدعيم نمو القطاع الخاص وتطوره؛ وتشجيع الحكمة الرشيدة وسيادة القانون، فضلا عن الشفافية في الديون والاستثمار؛ والتصدي لتغير المناخ والأهداف منخفضة الانبعاثات الكربونية؛ وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

الارتباطات والخدمات المالية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة تعاونية عالمية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء وعددها 189 بلداً. وياعتباره أكبر بنك إنمائي متعدد الأطراف في العالم، فإنه يقدم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات الاستشارية إلى البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، ويقوم بتنسيق تدابير التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

في السنة المالية 2020، بلغت ارتباطات الإقراض الجديدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير 28 مليار دولار لتمويل 152 عملية، منها 10 عمليات مختلطة بينه وبين المؤسسة الدولية للتنمية. وفيما يتعلق بعمليات المتابعة ورفع التقارير وتحسين اتخاذ القرار حول ارتباطاته المالية، يطبق البنك الدولي تصنيفاً للرموز على جميع عمليات الإقراض كي يعكس القطاعات ومحاور التركيز التي يوجه موارده إليها. وتعكس رموز القطاعات تجميعات رقيقة المستوى للأنشطة الاقتصادية بناء على أنواع السلع والخدمات المنتجة، وتستخدم للإشارة إلى الجزء المعني من الاقتصاد الذي تسانده الإجراءات التدخلية للبنك. وتعكس رموز محاور التركيز الأهداف والغايات للأنشطة التي يساندها البنك، وتستخدم لرصد مساندة البنك لأهداف التنمية المستدامة.

الجدول 15 ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق، السنوات المالية 2016 - 2020
ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020
أفريقيا	669	1,163	1,120	820	1,725
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5,176	4,404	3,981	4,030	4,770
أوروبا وآسيا الوسطى	7,039	4,569	3,550	3,749	5,699
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	8,035	5,373	3,898	5,709	6,798
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,170	4,869	5,945	4,872	3,419
جنوب آسيا	3,640	2,233	4,508	4,011	5,565
المجموع	29,729	22,611	23,002	23,191	27,976

الجدول 16 مدفوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق، السنوات المالية 2016 - 2020
ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020
أفريقيا	874	427	734	690	1,087
شرق آسيا والمحيط الهادئ	5,205	3,961	3,476	5,048	4,679
أوروبا وآسيا الوسطى	5,167	2,799	4,134	2,209	3,100
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5,236	3,885	4,066	4,847	5,799
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4,427	5,335	3,281	4,790	2,415
جنوب آسيا	1,623	1,454	1,698	2,598	3,158
المجموع	22,532	17,861	17,389	20,182	20,238

الجدول 17 ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات، السنوات المالية 2016 - 2020
ملايين الدولارات

القطاع	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020
الزراعة والصيد والحراجة	561	754	2,561	1,025	1,767
التعليم	1,788	1,074	1,685	1,875	1,135
الطاقة والصناعات الاستخراجية	4,599	4,434	3,084	2,847	2,053
القطاع المالي	2,657	1,879	764	2,299	3,702
الصحة	1,181	1,189	2,204	1,674	3,980
الصناعة والتجارة والخدمات	3,348	2,694	3,416	2,361	2,208
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	194	503	324	611	886
الإدارة العامة	5,111	4,754	2,189	5,327	4,301
الحماية الاجتماعية	1,393	778	2,091	2,115	4,786
النقل	4,569	2,551	2,074	1,485	1,323
المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	4,192	2,000	2,610	1,571	1,834
المجموع	29,729	22,611	23,002	23,191	27,976

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. واعتباراً من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة للقطاعات محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. وتم تنقيح بيانات السنة المالية السابقة الواردة هنا كي تعكس الفئات الجديدة، ولذا فقد لا تظاهي الأرقام المنشورة في التقارير السنوية السابقة. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغييرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/sector.

الجدول 18 ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز، السنوات المالية 2017 - 2020
ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020
السياسة الاقتصادية	1,677	1,124	1,363	1,000
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	7,237	10,409	8,514	9,423
التمويل	3,330	2,501	3,546	5,304
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	2,687	6,641	7,227	12,799
تنمية القطاع الخاص	5,741	4,945	4,438	4,936
إدارة القطاع العام	3,516	1,353	2,912	3,206
التنمية والحماية الاجتماعية	939	2,844	2,453	4,721
التنمية الحضرية والريفية	5,937	8,593	6,511	6,777

ملاحظة: اعتباراً من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة لمحاور التركيز محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. ونظراً لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. وقد أعيد النظر في بيانات محاور التركيز الخاصة بالسنة المالية الماضية، لكن لم تُنقح وفقاً للمنهجية الجديدة. وحيث إن هذه البيانات لم تعد قابلة للمقارنة المباشرة، لم يتم إدراج البيانات التاريخية هنا. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغييرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/theme.

الجدول 19 أكبر البلدان اقتراضا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير / السنة المالية 2020
ملايين الدولارات

البلد	ارتباطات الإقراض	البلد	ارتباطات الإقراض
الهند	4,580	أنغولا	1,380
الفلبين	1,870	كولومبيا	1,250
تركيا	1,855	المكسيك	1,230
إندونيسيا	1,660	الصين	1,200
جمهورية مصر العربية	1,450	المغرب	1,110

الوارد المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ونموذجه المالي

يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضه من مساهماته في أسهم رأس المال (حصة رأس المال) ومن الأموال التي يقرضها في أسواق رأس المال من خلال إصدار السندات لتمويل مشروعات التنمية في البلدان الأعضاء. وهو يتمتع بتصنيف ائتماني ممتاز من مرتبة Aaa من مؤسسة موديز وتصنيف ائتماني ممتاز من مرتبة AAA من مؤسسة ستاندرد أند بورز، كما يعتبر المستثمرون السندات التي يصدرها أوراقا مالية عالية الجودة. وفي ظل أزمة سيولة عالمية والتحديات الناشئة عن تفشي فيروس كورونا، يهدف النهج التمويلي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى تحقيق أفضل قيمة على المدى الطويل على أساس مستدام للبلدان الأعضاء المقترضة. كما تُعد قدرته على العمل وسيطا ماليا لتعبئة الأموال في أسواق رأس المال الدولية لصالح البلدان النامية الأعضاء عنصرا مهما في المساعدة على تحقيق أهدافه.

تساند جميع سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير تحقيق التنمية المستدامة، حيث يصدر أوراقه المالية من خلال طرح أوراق مالية عالمية وإصدارات سندات مخصصة لتلبية احتياجات أسواق محددة أو أنواع معينة من المستثمرين. وتربط سندات القطاعين العام والخاص بأهداف البنك الإنمائية من خلال مستثمرين، كمديري الأصول وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية والبنوك المركزية ومؤسسات الأعمال ووحدات خدمات الخزانة بالمؤسسات المصرفية من مختلف أنحاء العالم. ويصدر البنك سندات لصالح المستثمرين بعملات وأجال استحقاق متنوعة وفي العديد من الأسواق وبأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة. ويفتح في أحوال كثيرة أسواقا جديدة أمام المستثمرين الدوليين من خلال إصدار أدوات أو سندات جديدة بعملات الأسواق الصاعدة. وتختلف أحجام التمويل السنوي للبنك من عام إلى آخر.

وقد مكن هذا النهج البنك الدولي للإنشاء والتعمير من الاقتراض من الأسواق بشروط جيدة، وتمير هذه الوفورات لصالح البلدان الأعضاء المقترضة. ويحتفظ البنك بالأموال غير المُستخدمة مباشرة في الإقراض في محفظة استثماراته لتوفير السيولة لعملياته. وفي السنة المالية 2020، قام البنك بتعبئة 75 مليار دولار من خلال إصدار سندات بمجموعة متنوعة من العملات.

وباعتباره مؤسسة تعاونية، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يسعى إلى تعظيم أرباحه وإنما يسعى إلى تحقيق دخل يكفي لضمان تمتعه بالقدرة المالية طويلة الأجل اللازمة لمواصلة أنشطته الإنمائية. ووافق المديرون التنفيذيون على تخصيص مبلغ 950 مليون دولار من صافي الدخل القابل للتخصيص في السنة المالية 2020 لحساب الاحتياطي العام، كما أوصوا بأن يوافق مجلس المحافظين على تحويل مبلغ 431 مليون دولار إلى حساب الفائض. ويشتمل التحويل إلى حساب الفائض على 331 مليون دولار، مما يبين المبلغ الناتج عن استخدام النهج

الشكل 8 نموذج عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير



الجدول 20 المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2016-2020
ملايين الدولارات فيما عدا المعدلات التي ترد في شكل نسب مئوية

السنة المالية 2020	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018	السنة المالية 2017	السنة المالية 2016	المؤشر
27,976	23,191	23,002	22,611	29,729	أبرز ملامح الإقراض الارتباطات
20,238	20,182	17,389	17,861	22,532	إجمالي المدفوعات
10,622	10,091	5,638	8,731	13,197	صافي المدفوعات
					الأساس المُبلّغ عنه <i>قائمة (بيان) الدخل</i>
(340)	(338)	(178)	(497)	(705)	التحويلات التي وافق عليها مجلس المحافظين وغيرها
(42)	505	698	(237)	495	صافي الدخل (الخسارة)
					<i>الموازنة العمومية</i>
296,804	283,031	263,800	258,648	231,408	مجموع الأصول
82,485	81,127	73,492	71,667	51,760	صافي محفظة الاستثمارات
202,158	192,752	183,588	177,422	167,643	صافي القروض القائمة
237,231	228,763	213,652	207,144	178,231	محفظة الاقتراض
					الدخل القابل للتخصيص
1,381	1,190	1,161	795	593	الدخل القابل للتخصيص
					المخصصات كما يلي:
950	831	913	672	96	الاحتياطي العام ^ب
—	259	248	123	497	المؤسسة الدولية للتنمية
431	100	—	—	—	الفائض
47,138	45,360	43,518	41,720	39,424	مساهمات في أسهم رأس المال قابلة للاستخدام^د
22.8	22.8	22.9	22.8	22.7	كفاية رأس المال نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض (%)

ملاحظة: للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، ارجع إلى القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: www.worldbank.org/financialresults.

أ. لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء/الإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها، وتشتمل على ارتباطات الضمانات وتسهيلات الضمانات التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين.

ب. يمثل المبلغ في 30 يونيو/حزيران 2020 التحويل المقترح إلى الاحتياطي العام من صافي الدخل في السنة المالية 2020 الذي وافق عليه المجلس في 7 أغسطس/آب 2020.

ج. مع استبعاد المبالغ المرتبطة بالأرباح/الخسائر غير المُحققة نتيجة لتعديل الأسعار بما يتماشى مع السعر السائد في السوق في المحافظ لغير أغراض المتاجرة، بالصافي، وتسويات التقييم المتجمعة ذات الصلة.

د. تشمل المساهمات في أسهم رأس المال القابلة للاستخدام على التحويل المقترح إلى الاحتياطي العام.

المبني على نسب ثابتة بخصوص التحويلات المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية من الدخل القابل للتخصيص للسنة المالية 2020. واقترح جهاز الإدارة والمجلس إيداع هذا المبلغ في حساب الفائض كتدبير احترازي في ضوء عدم استقرار آفاق المستقبل في الوقت الحالي من جراء أزمة فيروس كورونا، بحيث يحتفظ البنك بخيار أن يبت لاحقاً في استخدام هذه الأموال لتقوية احتياطياته في حال حدوث أي سيناريو سلبي. وفي إطار أنشطة الإقراض والاقتراض والاستثمار الخاصة به، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير معرض للمخاطر المتعلقة بالأسواق والأطراف المقابلة والوضع الائتماني للبلدان المقترضة والعمليات.

ويقود رئيس خبراء إدارة المخاطر بمجموعة البنك وظيفة مراقبة المخاطر، ويدعم عملية اتخاذ القرارات المؤسسية عبر لجان مختصة بمراقبة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فقد طبق البنك إطاراً قوياً لإدارة المخاطر يساند جهاز الإدارة في الاضطلاع بوظائفه الرقابية. ويهدف هذا الإطار إلى تمكين البنك ومساندته في تحقيق أهدافه على نحو مستدام ماليًا. وتُعد نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض مقياساً موجزاً لصورة المخاطر التي يتحملها، وهي نسبة تتم إدارتها عن كثب بما يتفق مع الآفاق المالية وآفاق المخاطر المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها. وفي 30 يونيو/حزيران 2020، بلغت هذه النسبة 22.8%، ويبلغ مجموع رأس المال التراكمي المكتتب فيه للبنك الدولي للإنشاء والتعمير 288.0 مليار دولار، بما في ذلك 18.0 مليار دولار من رأس المال المدفوع.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: www.worldbank.org/ibrd.

الارتباطات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر متعدد الأطراف لتقديم التمويل الميسر لبلدان العالم الأشد فقرا. وتقدم المؤسسة تمويلا في شكل قروض إنمائية (اعتمادات) ومنحا وضمائن لمساعدة هذه البلدان على زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

وفي السنة المالية 2020، كان هناك 76 بلدا مؤهلا لتلقي المساعدة منها، وأصبح الصومال نشطا خلال السنة المالية. بالإضافة إلى ذلك، تلقت ثلاثة بلدان - بوليفيا وسري لانكا وفيتنام التي تخرجت من أهلية الاقتراض من المؤسسة بنهاية دورة العملية السابعة عشرة لتجديد مواردها - مساندة مؤقتة على أساس استثنائي منها. وبلغت ارتباطات الإقراض الجديدة من المؤسسة ما قيمته 30.4 مليار دولار لتمويل 305 عمليات، منها 10 عمليات مختلطة بينها وبين البنك الدولي للإنشاء والتعمير. واشتملت هذه الارتباطات على 22.4 مليار دولار من الاعتمادات، و 8 مليارات دولار من المنح، و 25 مليون دولار من موارد المؤسسة الدولية للتنمية لدعم الضمانات. بالإضافة إلى ذلك، وافق المجلس على 35 مشروعا ومشروعا فرعيا بمبلغ إجمالي قدره 792 مليون دولار دعما من نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة خلال السنة المالية.

وفيما يتعلق بعمليات المتابعة ورفع التقارير وتحسين اتخاذ القرار حول ارتباطاته المالية، يطبق البنك الدولي تصنيفا للرموز على جميع عمليات الإقراض كي يعكس القطاعات ومحاور التركيز التي يوجه موارده إليها. وتعكس رموز القطاعات تجميعات ريفية المستوى للأنشطة الاقتصادية بناء على أنواع السلع والخدمات المنتجة، وتستخدم للإشارة إلى الجزء المعني من الاقتصاد الذي تسانده الإجراءات التدخلية للبنك. وتعكس رموز محاور التركيز الأهداف والغايات للأنشطة التي يساندها البنك، وتستخدم لرصد مساندة البنك لأهداف التنمية المستدامة.

الجدول 21 ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق، السنوات المالية 2016 - 2020
ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020
أفريقيا	8,677	10,679	15,411	14,187	19,095
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,324	2,703	631	1,272	2,500
أوروبا وآسيا الوسطى	233	739	957	583	1,497
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	183	503	428	430	978
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	31	1,011	430	611	203
جنوب آسيا	4,723	3,828	6,153	4,849	6,092
المجموع	16,171	19,463	24,010	21,932	30,365

أ. لا يشمل هذا الرقم الارتباط بتقديم منحة بقيمة 50 مليون دولار إلى صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.
ب. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الجدول 22 مدفوعات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق، السنوات المالية 2016 - 2020
ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020
أفريقيا	6,813	6,623	8,206	10,190	13,373
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,204	1,145	1,252	1,282	1,589
أوروبا وآسيا الوسطى	365	310	298	931	365
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	303	229	223	340	466
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	44	391	569	647	151
جنوب آسيا	4,462	3,970	3,835	4,159	5,235
المجموع	13,191	12,668	14,383	17,549	21,179

أ. لا يشمل هذا الرقم صرف منحة بقيمة 50 مليون دولار لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.
ب. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الجدول 23 ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات، السنوات المالية 2016 - 2020
ملايين الدولارات

القطاع	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017 ^أ	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020
الزراعة والصيد والحراجة	1,849	2,025	1,442	2,796	1,978
التعليم	1,431	1,773	2,836	1,767	4,037
الطاقة والصناعات الاستخراجية	2,814	1,891	4,028	3,468	3,218
القطاع المالي	443	1,227	546	870	534
الصحة	1,191	1,246	2,062	1,736	4,295
الصناعة والتجارة والخدمات	841	1,541	1,991	1,963	2,712
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	78	519	419	779	1,202
الإدارة العامة	1,500	1,954	5,013	3,109	4,252
الحماية الاجتماعية	2,475	1,913	2,112	2,163	4,185
النقل	2,277	3,271	1,455	1,709	2,132
المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	1,271	2,102	2,105	1,572	1,820
المجموع	16,171	19,463	24,010	21,932	30,365

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. واعتباراً من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة للقطاعات محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. وتم تقيح بيانات السنة المالية السابقة الواردة هنا كي تعكس الفئات الجديدة، ولذا فقد لا تظاهي الأرقام المنشورة في التقارير السنوية السابقة. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغييرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/sector.

أ. يستبعد تصنيف القطاعات بالمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2017 منحة بمبلغ 50 مليون دولار مقدمة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.
ب. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الجدول 24 ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز: السنوات المالية 2017 - 2020
ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2017 ^أ	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2020
السياسة الاقتصادية	1,791	468	1,073	1,192
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	5,766	9,491	9,680	11,141
التمويل	1,507	1,642	2,418	2,680
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	6,471	7,509	7,860	15,974
تنمية القطاع الخاص	4,837	4,240	5,145	7,232
إدارة القطاع العام	1,936	3,827	2,513	4,158
التنمية والحماية الاجتماعية	2,544	2,980	2,722	4,738
التنمية الحضرية والريفية	8,352	8,654	7,866	8,899

ملاحظة: اعتباراً من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة لمحاور التركيز محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. ونظراً لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. وقد أعيد النظر في بيانات محاور التركيز الخاصة بالسنة المالية الماضية، لكن لم تُفح وفقاً للمنهجية الجديدة. وحيث إن هذه البيانات لم تعد قابلة للمقارنة المباشرة، لم يتم إدراج البيانات التاريخية هنا. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغييرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/theme.

أ. يستبعد تصنيف محاور التركيز بالمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2017 منحة بمبلغ 50 مليون دولار مقدمة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.
ب. تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

الجدول 25 أكبر البلدان اقتراضاً من المؤسسة الدولية للتنمية، السنة المالية 2020
ملايين الدولارات

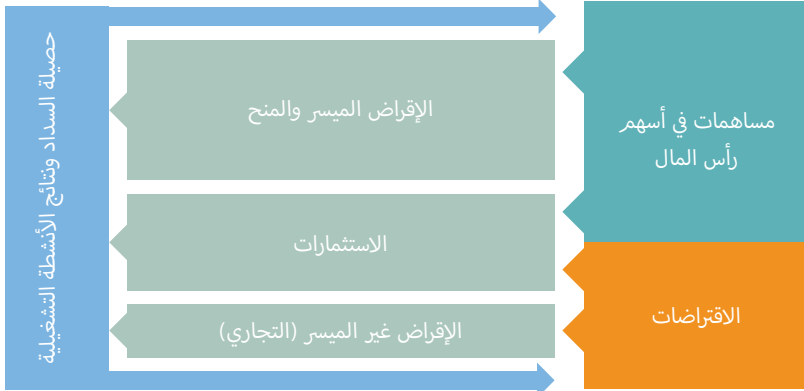
البلد	ارتباطات الإقراض	البلد	ارتباطات الإقراض
نيجيريا	2,576	تنزانيا	950
بنغلاديش	2,265	نيبال	949
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,642	كينيا	943
باكستان	1,471	الصومال	903
إثيوبيا	1,046	ميانمار	900

الموارد المالية للمؤسسة الدولية للتنمية ونموذجها المالي

حصلت المؤسسة الدولية للتنمية في السابق على معظم مواردها التمويلية من المساهمات التي تقدمها البلدان الشريكة مرتفعة ومتوسطة الدخل. وتلقى المؤسسة موارد تمويلية إضافية في صورة تحويلات من مجموعة البنك ومن المدفوعات التي تقدمها البلدان المقترضة سداداً لأعتمادات حصلت عليها في السابق من المؤسسة. وفي إطار المستوى القياسي لحزمة العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، التي تغطي السنوات المالية 2018 - 2020، وافق الشركاء في المؤسسة على تغيير نموذج تمويلها، وذلك بأن تستفيد من قاعدة رأسمالها القوية في تجربة نموذج جديد لتمويل التنمية يمزج بين تمويل المانحين والتمويل الذي تتم تعبئته في أسواق رأس المال، وذلك لمساندة حزمة سياسات طموحة تركز على خمسة محاور خاصة، هي: الوظائف والتحول الاقتصادي، وتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين والتنمية، والهشاشة والصراع والعنف، والحوكمة والمؤسسات. وتلقت المؤسسة أول تصنيف ائتماني عام لها على الإطلاق من الفئة الممتازة AAA في عام 2016، وتستند قوتها المالية إلى قوة مركزها الرأسمالي ودعم البلدان المساهمة، فضلاً عن سياساتها وممارساتها المالية الحكيمة، التي تساعدها على الاحتفاظ بتصنيفها الائتماني من الفئة AAA. وكان شركاء التنمية قد وافقوا في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة على محفظة تمويل قدرها 53.5 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 75 مليار دولار) * لتقديم الاعتمادات والمنح والضمانات للبلدان المتعاملة مع المؤسسة. وفي بداية هذه الدورة، من المتوقع استخدام 63.5 مليار دولار بشروط ميسرة، و 9.0 مليارات دولار بشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير لصالح برنامج التسهيلات الموسعة والمساندة المؤقتة، و 2.5 مليار دولار لصالح نافذة القطاع الخاص. وحتى 30 يونيو/حزيران 2020، وبعد مراعاة تأثير عمليات إعادة التخصيص المتفق عليها مع شركاء التنمية في المؤسسة خلال العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، بما في ذلك في إطار المساندة التي تقدمها المؤسسة للبلدان المتعاملة معها على التصدي لفيروس كورونا، تم الارتباط بتقديم مبلغ 68 مليار دولار بشروط ميسرة، و 8.4 مليارات دولار بشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير لصالح برنامج التسهيلات الموسعة والمساندة المؤقتة، و 1.4 مليار دولار لصالح نافذة القطاع الخاص. وتتم تغطية المصروفات الإدارية للمؤسسة بشكل رئيسي من خلال صافي الرسوم ومدفوعات الفائدة التي تسدها البلدان المستفيدة. ولمساندة تمويل العملية الثامنة عشرة، وافق المانحون للمؤسسة على تقديم 16.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 22.6 مليار دولار) في شكل منح، منها 0.9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (1.2 مليار دولار) هي عنصر منحة من مساهمات قروض الشركاء الميسرة. ويقدم الشركاء أيضاً 3.6 مليارات وحدة

* تجري إدارة إطار التمويل الخاص بالعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في الغالب باستخدام وحدات حقوق السحب الخاصة. ويتم حساب الأرقام المعادلة للدولار الأمريكي المدرجة هنا باستخدام أسعار الصرف المرجعية للعملية الثامنة عشرة.

الشكل 9 نموذج عمل المؤسسة الدولية للتنمية



حقوق سحب خاصة (5.1 مليارات دولار) من قروض الشركاء الميسرة، أو 2.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (3.8 مليارات دولار)، باستبعاد عنصر المنحة من القروض، و 2.9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (4.1 مليارات دولار) تعويضاً عن عمليات تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون. وحتى 30 يونيو/حزيران 2020، كان 50 شريكاً قد قدموا وثائق الارتباطات واتفاقيات القروض الميسرة إلى العملية الثامنة عشرة. وبالإضافة إلى التعويض المقدم عن تخفيف أعباء الديون في إطار المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون لفترة العملية الثامنة عشرة، بلغ إجمالي المساهمات 21.7 مليار وحدة سحب خاصة (30.4 مليار دولار).

وسيتيح برنامج المؤسسة للاقتراض إمكانية أن تتوسع في مسانديتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تزويد المستثمرين بوسيلة كفوة للإسهام في التنمية العالمية. ومن شأن تعظيم الاستفادة من رأسمال المؤسسة أن يمكنها من تعبئة نحو ثلاثة دولارات في إطار سلطة الارتباط المخولة لها نظير كل دولار من مساهمات شركاء التنمية في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة. وفي 17 أبريل/نيسان 2018، أصدرت المؤسسة الدولية للتنمية لأول مرة سندات ديون بقيمة 1.5 مليار دولار في أسواق رأس المال الدولية، ولاقى هذا السند الأولي ترحيباً قوياً في السوق، ومهد الطريق لإجراء مزيد من الاقتراض من الأسواق، بما في ذلك برنامج أذونات المؤسسة وإصدارات قياسية أخرى باليورو والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي. وقد نجح البرنامج في تعبئة السيولة بعمولات مختلفة من مجموعة متنوعة من المستثمرين في جميع أنحاء العالم. وستواصل المؤسسة البحث عن الفرص لمواصلة تنويع تكوين عملاتها وتطوير تواجدها في أسواق رأس المال.

الجدول 26 المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية، السنوات المالية 2016-2020
ملايين الدولارات فيما عدا المعدلات التي ترد في شكل نسب مئوية

السنة المالية 2020	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018	السنة المالية 2017	السنة المالية 2016	المؤشر
					القروض والمنح والضمانات
30,365	21,932	24,010	19,513	16,171	الارتباطات ^أ
21,179	17,549	14,383	12,718	13,191	إجمالي المدفوعات
15,112	12,221	9,290	8,154	8,806	صافي المدفوعات
					الموازنة العمومية
199,472	188,553	184,666	173,357	167,985	مجموع الأصول
35,571	32,443	33,735	29,673	29,908	صافي محفظة الاستثمارات
160,961	151,921	145,656	138,351	132,825	صافي القروض القائمة
19,653	10,149	7,318	3,660	2,906	محفظة الاقتراض
168,171	162,982	163,945	158,476	154,700	مجموع حقوق الملكية
					قائمة (بيان) الدخل
1,843	1,702	1,647	1,521	1,453	إيرادات الفوائد، دون احتساب مصروفات الاقتراض
252	258	203	599	990	تحويلات من المنظمات التابعة وغيرها
(1,475)	(7,694)	(4,969)	(2,577)	(1,232)	منح التنمية
(1,114)	(6,650)	(5,231)	(2,296)	371	صافي الدخل (الخسارة)
724	225	(391)	(158)	423	صافي الدخل المعدل^ب
					كفاية رأس المال
35.8	35.3	37.4	37.2	غ.م.	نسبة رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام (%)

ملاحظة: غ.م. = غير متاح. للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، ارجع إلى القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: www.worldbank.org/financialresults

- لا تشمل المبالغ عمليات الإنهاء/الإلغاء الكاملة التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.
- تشتمل الأرقام على الارتباط بتقدير منحة بقيمة 50 مليون دولار و صرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.
- ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات تستبعد أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- اعتباراً من 30 يونيو/حزيران 2019، طبقت المؤسسة الدولية للتنمية هذا المعيار الجديد للدخل ليعكس النتائج الاقتصادية لعملياتها. وقد تم حساب أرقام الفترات السابقة وعرضها لأغراض المقارنة.

العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة

يلتقي شركاء التنمية كل ثلاث سنوات لمراجعة سياسات المؤسسة الدولية للتنمية، وتقييم قدرتها المالية، والاتفاق على حجم التمويل اللازم لفترة التجديد التالية، والتعهد بالمساهمات الإضافية في حصر رأس المال المطلوبة للوفاء بأهدافها وأهداف التنمية. وبدأت العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، التي تغطي فترة السنوات المالية 2021-2023، في نوفمبر/تشرين الثاني 2018 وانتهت في ديسمبر/كانون الأول 2019. تتألف العملية التاسعة عشرة من محفظة بقيمة 82 مليار دولار لتمويل المشروعات في الفترة التي تبدأ في 1 يوليو/تموز 2020 إلى 30 يونيو/حزيران 2023، مما يمثل زيادة بنسبة 3% بالقيمة الحقيقية مقارنة بالعملية الثامنة عشرة. ومن هذا المجموع، يأتي مبلغ 23.5 مليار دولار من مساهمات المانحين والباقي من مدفوعات سداد القروض المستحقة للمؤسسة، والمساهمات التي يقدمها البنك، والتمويل الذي يتم تديره من أسواق رأس المال. وسيتيح هذا التمويل للمؤسسة مواصلة مساعدة البلدان على التصدي للتحديات التي أفرزها تغير المناخ، وعدم المساواة بين الجنسين، وأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، كما سيعزز في الوقت نفسه دعمها لجهود خلق الوظائف، والتحول الاقتصادي، والحوكمة الرشيدة، والمؤسسات الخاضعة للمساءلة. وستتصدى العملية التاسعة عشرة لتحديات التنمية الأوسع نطاقاً، مثل تعزيز استمرارية القدرة على تحمل الديون وشفافيتها، وتسخير تكنولوجيا الدفع الرقمي التحويلية وتطويرها لتلائم احتياجات البلدان، وتعزيز إدماج ذوي الإعاقة، والاستثمار في رأس المال البشري. وفي حين تتطلب مكافحة جائحة فيروس كورونا استجابات مبتكرة، ولاسيما خلال فترة العملية التاسعة عشرة، فإن المؤسسة الدولية للتنمية لا تزال ملتزمة بالمساعدة على التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان في الأمد الطويل.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.worldbank.org/ida.

الحد من المخاطر التي تواجه المؤسسة وسط أجواء من عدم اليقين على الصعيد العالمي

يراقب رئيس خبراء إدارة المخاطر بمجموعة البنك الدولي التأثيرات السياسية والاقتصادية العالمية التي يمكن أن تطل الاستقرار المالي للمجموعة. وفي خضم تفشي جائحة فيروس كورونا، واجهت البلدان اضطرابات في حركة التجارة العالمية، وسلاسل الإمداد، والهجرة والتحويلات المالية، والسفر الدولي، والسياحة. ويُتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 7% هذا العام. وقد أثرت عمليات الإغلاق والإجراءات التقييدية الأخرى على الطلب المحلي والمعروض من الأيدي العاملة على حد سواء. وقد أدى انخفاض النشاط الاقتصادي إلى ضعف الإيرادات، ومن ثم حدوث ارتفاع حاد في عجز الموازنة العامة ونسب الدين العام.

وقد حاول العديد من البلدان مساندة النشاط الاقتصادي من خلال مساعدة المتضررين من حالة الركود. وشهد عدد من بلدان الأسواق الصاعدة تدفقات قوية لرأس المال إلى الخارج في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2020، وتعافى هذا الاتجاه لاحقاً مع قيام البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة بمضاعفة جهودها لدعم السيولة. وعلى الرغم من التراجع الحاد في أسعار السلع الأساسية في بداية هذه الجائحة، ولاسيما أسعار النفط، فإن تزايد النشاط الاقتصادي في الصين قد أسهم بصورة متواضعة وجزئية في تعافي هذه الأسعار، لا سيما بالنسبة لأسعار الفلزات. وقد أدى تجديد منظمة أوبك وغيرها من المنتجين التزامهم بتخفيض إنتاج النفط إلى تعاف جزئي في أسعار النفط.

ولا تزال آفاق التوقعات المتعلقة بنوعية الائتمان مشوبة بعدم اليقين، وستتوقف على مدى تفشي الجائحة ومدتها. ومن المرجح أن تبقى نسب الدين العام مرتفعة في العديد من البلدان. وقد تسبب القطاعات المالية في التزامات طارئة كبيرة للعديد من الحكومات. علاوة على ذلك، قد تؤدي هذه الجائحة إلى خسارة دائمة لرأس المال البشري والمادي، الأمر الذي سيقص من معدلات النمو المحتملة على الأمد الطويل.



الالتزام بتحقيق النتائج

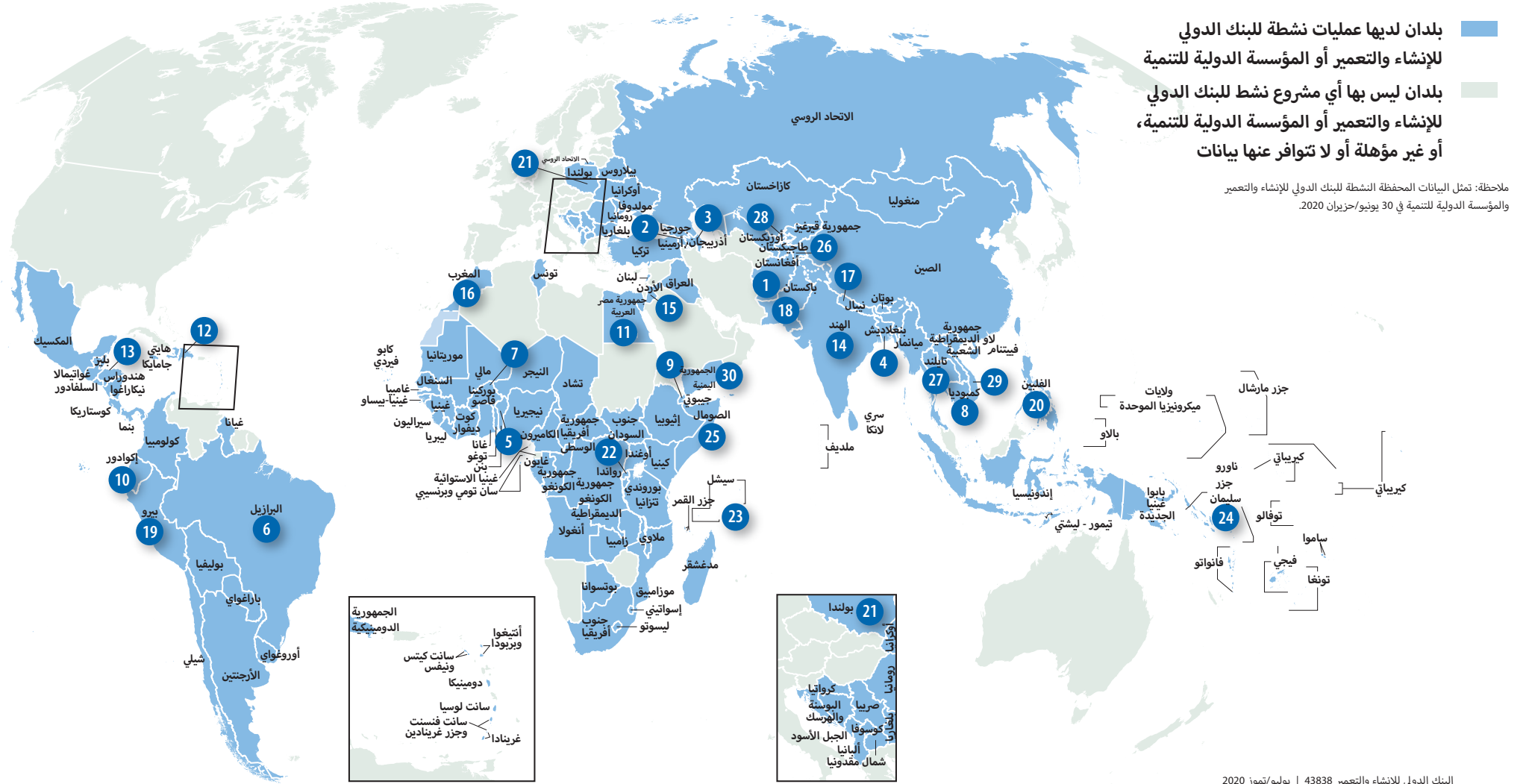
يساعد البنك الدولي على تعزيز التنمية المستدامة بالبلدان عن طريق تقديم التمويل وتبادل المعارف والعمل مع القطاعين العام والخاص. ويتطلب توفير حلول متكاملة لمساعدة البلدان على التصدي لتحدياتها الإنمائية تركيزاً على تحقيق النتائج. وفي السنوات الأخيرة، قدم البنك إسهامات مهمة في العديد من المجالات لمساندة النتائج التي حققتها البلدان الشريكة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة www.worldbank.org/results.

- 1 **أفغانستان:** بين عامي 2003 و 2018، انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة من 53 لكل 1000 مولود حي إلى 23، وزاد عدد المنشآت الصحية العاملة من نحو 500 إلى أكثر من 2800.
- 2 **أرمينيا:** منذ عام 2013، استفاد أكثر من 270 ألف شخص في الأرياف من توفّر طرق صالحة للسير في كل الأجواء.
- 3 **أذربيجان:** بين عامي 2011 و 2018، زادت مساحة الأراضي الزراعية التي تغطيها خدمات الري والصرف من 530 ألف هكتار إلى أكثر من 920 ألف هكتار.
- 4 **بنغلاديش:** بين عامي 2013 و 2020، أدى بناء الجسور والسدود في المناطق المنخفضة إلى تحسن قدرات ما يزيد على 333 ألف شخص، بينهم أكثر من 166500 امرأة، على الصمود في وجه الفيضانات العارمة وارتفاع العواصف.
- 5 **بنن:** بين عامي 2012 و 2020، استفاد أكثر من مليون شخص - منهم نحو 41% من النساء - من إجراءات تدخلية أدت إلى تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة حجم الصادرات.
- 6 **البرازيل:** بين عامي 2010 و 2018، تلقى نحو 47 مليون شخص تحويلات نقدية مشروطة.
- 7 **بوركينافاسو:** بين عامي 2014 و 2019، سُجل أكثر من 570 ألف شخص - منهم 53% من النساء - في شبكة الأمان بالبلاد، وحصل أكثر من 34 ألفاً منهم على تحويلات نقدية تكيّفية في أعقاب صدمات الأمن الغذائي التي ضربت البلاد.
- 8 **كمبوديا:** في عام 2019، استفاد نحو 2.9 مليون شخص من الفئات الأكثر فقراً من خدمات الرعاية الصحية المجانية في العيادات الخارجية ويحصل 160 ألف شخص على العلاج داخل المستشفيات كل عام.
- 9 **جيبوتي:** بين عامي 2014 و 2019، تلقى أكثر من 300 ألف شخص خدمات رعاية صحية جيدة، وتم تطعيم أكثر من 85% من الأطفال بشكل كامل قبل عيد ميلادهم الأول.
- 10 **إكوادور:** منذ عام 2015، حصل أكثر من 39 ألف شخص في غواياكيل على خدمات صرف صحي محسنة.
- 11 **مصر:** بين عامي 2014 و 2019، تم إيجاد أكثر من 300 ألف وظيفة، وتمكن نحو 175 ألفاً من رواد الأعمال - منهم 42% من النساء - من بدء مشروعاتهم التجارية.
- 12 **هايتي:** بين عامي 2011 و 2018، تم بناء 57 مدرسة في مناطق نائية، وشارك نحو 460 ألف طفل في برامج الصحة والتغذية في المدارس.
- 13 **هندوراس:** بين عامي 2013 و 2018، استفاد أكثر من 30 ألف شخص في 9 مجتمعات محلية من تراجع معدلات الجريمة، وتحسن الأوضاع الأمنية بالمدارس، وتحسن فرص الانتفاع من خدمات القضاء، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى الحد من العنف في مجتمعاتهم المحلية.
- 14 **الهند:** بين عامي 2007 و 2019، تم تركيب أكثر من 10 آلاف كيلومتر من خطوط نقل الكهرباء ذات الدوائر، مما ساعد على ربط المنطقة الجنوبية للهند بشبكة الكهرباء بالبلاد وتسهيل نقل الكهرباء عبر الحدود بين الهند ونيبال وبنغلاديش.
- 15 **الأردن:** منذ عام 2016، استفاد أكثر من مليوني أردني ونحو 250 ألف لاجئ سوري - 45% منهم على الأقل من النساء - من الخدمات البلدية، بما في ذلك تحسن جمع المخلفات وشبكات الطرق وإنارة الشوارع.

**بلدان لديها عمليات نشطة للبنك الدولي
للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية**
**بلدان ليس بها أي مشروع نشط للبنك الدولي
للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية،
أو غير مؤهلة أو لا تتوافر عنها بيانات**

ملاحظة: تمثل البيانات المحفوظة النشطة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير
والمؤسسة الدولية للتنمية في 30 يونيو/حزيران 2020.



البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 43838 | يوليو/تموز 2020

28 أوزبكستان: بين عامي 2012 و 2018، نجح أكثر من 30 مؤسسة صناعية كبيرة في رفع كفاءتها في استخدام الطاقة، مما أدى إلى تحقيق وفورات قدرها 360 مليون كيلواط ساعة، ويكفي ذلك لتلبية احتياجات الكهرباء لأكثر من 176 ألف أسرة سنويا.

29 فييتنام: بين عامي 2010 و 2018، أنشئ أكثر من 11 ألف مجموعة مصالح مشتركة معنية بمؤسسات الأعمال الصغيرة، مما ساعدها على زيادة حصتها في سلاسل القيمة، وزيادة مبيعاتها من المنتجات على 24 مليون دولار.

30 اليمن: منذ عام 2017، حصل أكثر من مليوني يمني مجددا على الخدمات الحضرية، ويشمل ذلك إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي والنقل والطاقة وإدارة النفايات.

24 جزر سليمان: منذ عام 2010، تم إيجاد أكثر من 882 ألف يوم عمل للشباب والنساء في المدن، الذين حصلوا على أجور تزيد قيمتها على 4 ملايين دولار.

25 الصومال: بين عامي 2017 و 2018، تحسنت إمكانية حصول 767 ألف صومالي، 42% منهم من النساء، على الغذاء، وتحسنت خدمات إمدادات المياه لنحو 777 ألف صومالي.

26 طاجيكستان: بين عامي 2012 و 2020، استفاد 1.4 مليون شخص من تحسن خدمات الري وإدارة المياه.

27 تايلند: بين عامي 1994 و 2014، ساعدت التغيرات في تكنولوجيا الإنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة على خفض انبعاثات الكربون بما يعادل 870 ألف طن سنويا.

20 الفلبين: منذ عام 2014، عاد أكثر من 27 ألف مشروع بالمجتمعات المحلية بالنفع على أكثر من 5 ملايين أسرة في نحو 19300 قرية.

21 بولندا: بين عامي 2007 و 2020، استفاد أكثر من 2.5 مليون شخص من تحسن سبل الحماية من الفيضانات بفضل إقامة سدود وقنوات وجسور جديدة، فضلا عن إقامة خزان جاف - وهو أكبر استثمار في قطاع المياه في بولندا.

22 رواندا: بين عامي 2008 و 2019، تم تنفيذ نحو 2200 مشروع للأشغال العامة، وساعد ذلك على توظيف أكثر من 800 ألف أسرة وإيجاد أكثر من 40 مليون يوم عمل بأجر.

23 سيشل: بين عامي 2013 و 2019، أصلحت الحكومة عملية وضع الموازنات في جميع الوزارات والإدارات والهيئات الحكومية، مما أتاح لها تخصيص التمويل على نحو أفضل للمجالات ذات الأولوية ومراقبة مستوى الأداء والتركيز على النتائج.

16 المغرب: بين عامي 2010 و 2020، استفاد أكثر من 9 آلاف مزارع في مناطق تعاني من شح حاد في المياه من تحسن خدمات الري في أكثر من 24 ألف هكتار.

17 نيبال: بين عامي 2016 و 2019، افتتح نحو 670 ألف شخص - منهم 30% من النساء - حسابات مصرفية.

18 باكستان: بين عامي 2015 و 2020، أصبح نحو 7 ملايين شخص يتمتعون بحماية أفضل من مخاطر الفيضانات نتيجة لإنشاء بنية تحتية جديدة للحماية وتدعيم مؤسسات وممارسات إدارة مخاطر الكوارث.

19 بيرو: بين عامي 2011 و 2017، حصل نحو 143 ألف شخص على وصلات كهربائية جديدة تشمل نحو 12 ألفا من أنظمة الطاقة الشمسية للأسر في مناطق نائية.

التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2020

القوائم المالية مدرجة بالإشارة إليها. وتُعد مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة، والقوائم المالية المدققة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ("القوائم المالية") جزءاً لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي. يمكن الاطلاع على القوائم المالية على الموقع: <http://www.worldbank.org/financialresults>.

يتوفر المزيد من المعلومات المالية ومعلومات الإقراض ومعلومات الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2020: <http://www.worldbank.org/annualreport>.

لمزيد من المعلومات عن البنك الدولي أو الاطلاع على البيانات وموارد المعرفة المتاحة للجمهور العام، يرجى زيارة:

- التمويل في موقع واحد: <https://financesapp.worldbank.org>
- بطاقة قياس الأداء المؤسسي: <http://scorecard.worldbank.org>
- البيانات المفتوحة للبنك الدولي: <http://data.worldbank.org>
- مستودع المعرفة المفتوحة: <http://openknowledge.worldbank.org>
- المسؤولية المؤسسية للبنك الدولي: <http://www.worldbank.org/corporateresponsibility>
- سياسة البنك الدولي بشأن الحصول على المعلومات: <http://www.worldbank.org/en/access-to-information>

إعداد التقرير. أُنشئت وحدة العلاقات الخارجية والمؤسسية التابعة لمجموعة البنك الدولي التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2020، وذلك تحت إشراف جرمي هيلمان بإدارة الاتصالات المؤسسية، وتولت ليزلي يون وبول مكور ونادية كانجي ونيكول فريست تسيق الخدمات التحريرية للتقرير. وقام بتصميم وتضيد التقرير Naylor Design, Inc و BMWW على الترتيب. وقامت بترجمة التقرير وحدة خدمات الترجمة التحريرية والفورية في البنك الدولي. وتولى طباعة التقرير: Professional Graphics Printing Co. (لوريل، ولاية ميريلاند، الولايات المتحدة).

مصدر الصور. هينيتسا رافاليا/البنك الدولي؛ الصفحة 2: فنسن تريميو/البنك الدولي، الصفحة 5: سيمون د. ماكورتي/البنك الدولي؛ الصفحتان 6 و 7: غرانت إيس/البنك الدولي؛ الصفحة 8: قوات الدفاع الوطني المالديفية؛ الصفحة 11 (من أعلى إلى أسفل): آرني هويل/البنك الدولي، Sh. خاش - إردين/البنك الدولي، بافل كوندراشين/البنك الدولي، دومينيك شافيز/البنك الدولي، حنان إسحاق/منظمة الصحة العالمية، جون إسحاق/البنك الدولي؛ الصفحة 16 (من أعلى إلى أسفل): Sh. خاش - إردين/البنك الدولي، ميهارو؛ الصفحة 21: حكومة أوغندا؛ الصفحة 25: توم بري؛ الصفحة 29: ناغوشي ميناسيان/البنك الدولي؛ الصفحة 33: غريتا غرانادوس/البنك الدولي؛ الصفحة 37: دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 41: رومي للاستشارات/البنك الدولي؛ الصفحة 42: جون ليمو/البنك الدولي، الصفحة 46: غراهام كروتش/البنك الدولي، الصفحة 53: هينيتسا رافاليا/البنك الدولي؛ الصفحة 64: توم بري؛ الصفحة 66: هينيتسا رافاليا/البنك الدولي؛ الصفحة 70: براندون باين/البنك الدولي، الصفحة 72: بافل كوندراشين/البنك الدولي؛ الصفحة 74: هينيتسا رافاليا/البنك الدولي؛ الصفحة 80: بول سالازار/البنك الدولي؛ الصفحة 83: جيرهارد بورين/البنك الدولي؛ الصفحة 84: جون ليمو/البنك الدولي، الصفحة 97: بول سالازار/البنك الدولي.

تلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. ويحتوي الورق المستخدم ألبافاً معاد تدويرها من نفايات المستهلكين وهو حاصل على إجازة مجلس رعاية الغابات وإيكولوجو EcoLogo و FSC®، وتم تصنيعه باستخدام طاقة متجددة مستخرجة من الغاز الحيوي، وعملية التصنيع خالية من عنصر الكلور الأوبي.

© 2020، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

1818 H Street NW, Washington, DC 20433

هاتف: 202-473-1000

موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

20 21 22 23 4 1 2 3

البنك الدولي لعام 2020. واشنطن العاصمة/البنك الدولي.

10.1596/978-1-4648-1619-2. الترخيص: ترخيص المشاع

الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري -

لا اشتقاق) (CC BY-NC-ND 3.0 IGO).

الاستخدام غير التجاري - لا يجوز استخدام هذا العمل

لأغراض تجارية.

لا اشتقاق - لا يجوز تعديل أو تغيير هذا العمل أو البناء عليه.

محتوى الطرف الثالث - البنك الدولي لا يملك بالضرورة جميع

مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا

يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن

في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى.

وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك

وحده. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوّنات هذا العمل، فإنك

تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك

الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة

المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

يجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص

والأدوات إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي:

The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington,

DC 20433, USA، فاكس: 202-225-5262؛ بريد إلكتروني:

pubrights@worldbank.org

ISBN: 978-1-4648-1627-7

eISBN: 978-1-4648-1628-4

doi: 10.1596/978-1-4648-1627-7

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أية خريطة في هذا العمل أي حُكْمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً

عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي،

فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصریح.

الحقوق والأدوات

هذا العمل متاح بموجب ترخيص المشاع

الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف -

استخدام غير تجاري - لا اشتقاق):

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo>

والموجب هذا الترخيص، يحق لك

نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، لأغراض غير

تجارية فقط، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف - يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند

الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2020. التقرير السنوي





مجموعة البنك الدولي



الوكالة الدولية
لضمان الاستثمار

MIGA

مؤسسة

IFC التمويل الدولية

البنك الدولي
للبنك الدولي للإنشاء والتعمير - المؤسسة الدولية للتنمية

www.worldbank.org/annualreport

يتألف البنك الدولي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)،
والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IDB)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IDB)، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IDB)،
وتمثل رسالة البنك في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام.

SKU: 211628

البنية زامبيا زيمبابوي